جامعة اليرموك

كلية الإعلام

قسم الصحافة

المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

Professional Standards of Communicator and their Impact on News Selection Criteria at the Jordan News Agency (Petra)

إعداد

فايق مخائيل صالح الحجازين

إشراف

الدكتور علي نجـــــــــادات

حقل التخصص: صحافـــــة

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٣ م

المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار

في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

دراسة وصفية لمعايير انتقاء الاخبار في وكالة الانباء الاردنية (بترا)

إعداد الطالب

فايق مخائيل صالح الحجازين

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام

في جامعة اليرموك

اربد، الاردن

<u>**تفويض**</u>

أنا الطالب فايق مخائيل صالح الحجازين، أفوض جامعة اليرموك بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســم : فايق مخائيل صالح الحجازين

التاريخ :

التوقيع :

<u>قرار لجنة المناقشة</u>

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)"

وأجيزت بتاريــــــخ :

اعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع

الدكتور علي نجادات................. مشرفا ورئيسا ....

استاذ الصحافة المشارك – كلية الإعلام/ جامعة اليرموك – اربد

الاستاذ الدكتور عصام سليمان الموسى............. عضوا ....

استاذ الصحافة – كلية الاعلام/جامعة اليرموك- اربد

الخبير الاعلامي الاستاذ فيصل الشبول..................عضوا خارجيا.......

مدير عام وكالة الانباء الاردنية (بترا)

إهداء

إلى روح والدي ووالدتي رحمهما الله..فقد علماني الآداب.

إلى اساتذتي في مراحل الطفولة والشباب .. فقد علموني الأدب.

إلى كل من يقول كلمة الحق دون خوف أو وجل.

إلى كل المدافعين عن الحقيقة.

إلى كل من يحترف مهنة الصحافة في وطني ويمارسها بإخلاص.

إلى زوجتي رانيا التي تحملت معي مشاق مهنة المتاعب.

إلى أبنائي: هيا وعرين وميخائيل وزيد ويوسف، وإلى من لم ير النور بعد.

إليهم جميعا .. أهدي هذا الجهد المتواضع.

والله ولي التوفيق

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله اولا وآخرا على فضله

والشكر كل الشكر لزوجتي الغالية التي تحملت معي مشاق الدراسة، إلى جانب تحملها بعدي وغيابي في سبيل مهنة اعطيتها كل اهتمامي، فأعطتني بسخاء..

إلى اولادي، إذ كانت الدراسة إلى جانب العمل على حساب أبوتي لهم..

وإلى من ساندني في طريقي، شقيقي وقرة عيني: أخي موريس ..

إلى زملائي في وكالة الانباء الاردنية واخص بالذكر زملائي في مديرية الشؤون الاقتصادية، الذين لم يبخلوا علي بالنصيحة والمشورة، وعلى رأسهم الاستاذ هاني الحسامي.. جزاهم الله عني خير الجزاء.

ويشرفني أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى استاذي الفاضل الدكتور علي نجادات، الذي زادني شرفا بأن تفضل بالإشراف على رسالتي هذه، وساعدني بكل ما استطاع من قدرة ومد لي يد العون، ولم يبخل عليَّ بالنصيحة، وكان واسع الصدر، تحمل معي مشاق عديدة فرضتها طبيعة مهنتي.. فأثمرت جهوده عن هذه الرسالة التي بين ايديكم.

ووجب لزملائي الشكر.. فيسرني أن اتقدم من جميع زملائي في الدراسة بالشكر والتقدير، فقد كان لدعمهم وتعاونهم المعنى الكبير بالنسبة لي، واخص منهم الزميل عامر قاسم الطموني من فلسطين الحبيبة، والزميل طارق الناصر الخصاونة من الاردن، والزميل علي جميع اليماحي من الامارات العربية المتحدة، والزميل محمد حابس من الاردن.. فقد كان لدعمهم وتشجيعهم دفعا كبيرا لي في مسيرتي الدراسية..

فلهم جميعا كل التقدير والمحبة والاحترام

الطالب

فايق الحجازين

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الملخص

المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار

في وكالة الانباء الاردنية (بترا)

إعداد الطالب : فايق مخائيل صالح الحجازين

إشراف : الدكتور علي عقلة نجادات

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الاخبار في وكالة الانباء الاردنية، وقد استخدم الباحث اسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة من مندوبين ومحررين صحفيين في مركز الوكالة في عمان، ومكاتبها المنتشرة في محافظات المملكة وألويتها، ومراسلي الوكالة في الخارج، حيث كانت نسبة الاستجابة مرتفعة بقيمة مقدارها (٧٦%).

وتم في هذه الدراسة التعرف إلى المعايير التنظيمية والقانونية، والمعايير السياسية والاجتماعية، وكذلك المعايير الفنية، والشخصية التي تحكم عمل المندوب والمحرر الصحفي في وكالة الأنباء الاردنية. واستخدم الباحث الإستبانة أداة بحث لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة في وكالة الانباء الأردنية، واستخدم نظرية حارس البوابة الاعلامية كإطار نظري لهذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها:

١. أن الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية يظهرون ميلا شديدا نحو إعطاء الاولية في التغطية الصحفية للنشاطات الرسمية، وبمتوسط حسابي مقداره (3.94)، إذ بلغت نسبة من أجابوا بموافق بشدة وموافق شكلوا ما نسبته (71.9%) من مجموع عينة الدراسة.

٢. مراعاة الصحفيين في وكالة الأنباء الأردنية للتشريعات التي تحكم مهنة الصحافة عند كتابة الاخبار وتحريرها، وبمتوسط حسابي قيمته (٤,١٨)، حيث اتفق (٩١,٢%) من

افراد عينة الدراسة بشدة على مراعاة التشريعات التي لها اتصال بمهنة الصحافة، وتشمل قانون وكالة الانباء الاردنية، وقانون المطبوعات والنشر، الى جانب ميثاق الشرف الصحفي المنبثق من قانون نقابة الصحفيين الاردنيين.

٣. أظهرت النتائج مراعاة الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية للسياسة التحريرية للوكالة والتي تتمثل في التعليمات والتوجيهات التي تصدرها ادارة الوكالة لأجهزة التحرير والمندوبين لكيفية التعامل مع المضمون الاعلامي وبنسبة اتفاق مرتفعة (٩٢,٦%) وبمتوسط حسابي قيمته (٤,٢٦).

٤. تبين من النتائج أن نحو نصف المستجيبين (٤٨,٢%) متفقون بأن قناعات المندوب والمحرر الصحفي تظهر في المنتج الاخباري من خلال تسليط الضوء عليها في الاخبار.

٥. أظهرت النتائج ان هناك ميلا شديدا لدى المندوبين والمحررين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية لمراعاة ثقافة المجتمع بما تحمله من اعراف وتقاليد، وثوابت ولو على حساب الوقائع والحقائق، وبنسبة مرتفعة بلغت (٦٦,٦%).

٦. تبين من النتائج أن المندوبين والمحررين يدركون بدرجة كبيرة أهمية التدريب لتطوير مهاراتهم الصحفية كونها تنعكس ايجابا على جودة المنتج الاخباري، وبنسبة مرتفعة بلغت (٨٢,٤%) من المستجيبين.

٧. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك التزاما بنسبة مرتفعة في تغطية المناسبات التي لا تتفق مع معتقدات المندوبين والمحررين الشخصية، بكتابة اخبار حولها دون اخفاء، أو حذف لأي عناصر لا تتوافق مع معتقداتهم، وذلك التزاما منهم بالمعايير المهنية التي تقضي بأن يقوم الصحفي بواجباته دون اي تأثير لأفكاره او معتقداته.

Abstract

Professional Standards of Communicator and their Impact on News Selection Criteria at the Jordan News Agency (Petra)

Prepared by: Fayeq Mikhael Al- Hijazin

Supervised by: Dr. Ali Oqla Nejadat

This study aims at identifying the professional standards of communicator and their impact on news selection criteria at the Jordan News Agency (Petra). The researcher utilized a comprehensive survey approach for the study's population which includes, reporters, correspondents and editors, where the response came at a high ratio of (76%).

Furthermore, in this study, we identified the organizational, legal, political, social, technical and personal standards. The researcher utilized questionnaire as a tool for research.

The main conclusion for the study:

1. That Journalists in Jordanian News Agency showed a strong tendency to give priority in press coverage for official activities, in mean of (3.94).

2. The Journalists Jordan News Agency consider the legislation that controlled the profession of journalism such as Press and Publication Low, Press Association Low, Jordan News Agency Low, Press Code of Conduct, in mean value of (4.18), where it was agreed by(91.2%) of the members of the study sample.
3. The results showed that the journalists in the Jordanian news agency considered the editorial agency policy, which representing in the instructions and directives issued by the agency's administrative for devices the staff n how to deal with the content of the media.

4. the results showed that about half of the respondents (48.2%) agreed that the reporters and editor convictions appear in news product by highlighting their believes in the news.
5. The results showed that there is a strong tendency among reporters and editors to take into account the community culture, including norms and traditions, even it affects the facts.
6. The results showed that the reporters and editors highly aware of the importance of training to develop their journalistic skills being reflected positively on the quality of the product news, with a high rate (82.4%) of respondents.
7. The results showed that the reporters and editors committed to coverage the events even its not consistent with their beliefs.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

اولا:تقديم

- تعريف وكالات الانباء ونشأتها.
- بيئة عمل وكالات الانباء.
- تصنيف وكالات الانباء.
- نشأة وكالة الانباء الاردنية.
- بيئة عمل وكالة الانباء الاردنية.

ثانيـــا : مشكلة الدراسة.

ثالثـــا : أهمية الدراسة.

رابعـــا : أهداف الدراسة.

خامسا : فرضيات الدراسة واسئلتها.

١. تقديم

شهد الوطن العربي في فترة الأربعينيات، والخمسينيات من القرن الماضي – حيث بدايات عهود الاستقلال من الاستعمار الأجنبي – اهتماما في إنشاء مؤسسات وطنية، لتحل محل المؤسسات التي أوجدها المستعمرِ، ولتعزز قيم الاستقلال فيه. وشملت هذه المؤسسات قطاعات عديدة منها: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وكل ما يهم الوطن والمواطن. "ومن أبرز هذه المؤسسات: محطات التلفزيون والإذاعات الوطنية، وكذلك وكالات الأنباء الوطنية؛ لتتولى نقل صورة صادقة عن واقع الدول في عهد الاستقلال إلى العالم الخارجي، ولتسهم أيضا في صيانة الاستقلال، وتعزيز القيم المجتمعية" (إمام، ١٩٩٤، ص ٢٥٥).

ولأن الدول العربية في الفترة التي سبقت الاستقلال كانت تعتمد بدرجة كبيرة في الحصول على الكثير من الأخبار على المصادر الأجنبية من وكالات الأنباء والإذاعات، "فإن أهمية وجود وكالات أنباء وطنية رسمية باتت ضرورة لتحقيق أكثر من هدف...، أبرزها جمع وتوزيع الأنباء حول النشاطات المحلية من جهة، ومواءمة الأخبار المتدفقة من مختلف المصادر المحلية والعربية والأجنبية مع وجهة النظر الرسمية من جهة أخرى" (الموسى، ٢٠٠٩، ص ٣٣٦-٣٣٧).

وبناء على ما سبق، فقد نشأت في الوطن العربي وكالات أنباء محلية، تعمل على تنظم تدفق المعلومات لوسائل الإعلام التي تلتقط بث هذه الوكالات، وهي في ذلك تمثل حارس البوابة الاول في سلسلة البوابات الإعلامية. فكانت البداية بوكالة السودان للأنباء عام ١٩٤٦م، ثم تبعتها وكالة أنباء الشرق الأوسط في مصر عام ١٩٥٦م، وتوالى تأسيس وكالات الانباء في معظم الدول العربية بما فيها وكالة الأنباء الأردنية عام ١٩٦٥م، ووكالة أنباء الإمارات، ووكالة الأنباء الكويتية في عام ١٩٧٦م (الموسى،٢٠٠٩ ص ٣٣٨).

ومن أبرز مهام وكالات الأنباء، صناعة الاخبار والتقاط الصور، وتوزيعها الى وسائل الاعلام الجماهيرية من صحف وإذاعات ومحطات تلفزة. وحديثا ومع تطور الوسائل الإلكترونية اصبحت وكالات الانباء الوطنية تبث المواد الاعلامية المصورة – مثل الفيديو والصوت عبر مواقعها الالكترونية – وللمشتركين بمختلف شرائحهم.

وتعمل وكالات الانباء الوطنية، ومن بينها العربية، على ابراز النشاطات والقضايا والمواقف على مستوى الدولة، ولا تقتصر على نشاطات الحكومات ومواقفها وآرائها، فهي تعرض وجهات النظر الرسمية، ووجهات نظر المواطنين من مؤيدين ومعارضين وخبراء على السواء.

وأسهم في تطوير دور وكالات الأنباء هذا ــ من وجهة نظر الباحث ــ الانتشار الواسع للصحافة الالكترونية، خصوصا بعد عام ١٩٩١ التي شهدت انتشار الانترنت على نطاق تجاري، ومواقع التواصل الاجتماعي، التي باتت تعطي صورة اوضح، بعيدا عن قيود عمل الصحفي وحدوده ومعاييره في وكالات الأنباء الرسمية، وضمن ضوابط لكنها أكثر مرونة، لتنتقل معها وكالات الأنباء الوطنية من مؤسسات اعلام حكومي إلى إعلام دولة، وهو ما انعكس على التطورات الكبيرة التي حصلت في تطبيقات "حراسة البوابة" بين الامس واليوم. والفضل في ذلك يعود الى الانتشار الواسع للشبكة العنكبوتية (الانترنت).

وتتناول هذه الدراسة المعايير المهنية في إطار نظرية حارس البوابة الاعلامية، التي تحكم عمل الصحفي في وكالة الأنباء الأردنية، وتأثير هذه المعايير على نوعية المادة الاخبارية التي تنتجها الوكالة ومحتواها، والتي تستقبلها الصحف المحلية والاذاعة الرسمية والاذاعات المحلية، وكذلك التلفزيون الاردني، والمحطات الفضائية الخاصة، والمواقع الصحفية الإخبارية، ووكالات الأنباء التي تتبادل معها وكالة الأنباء الأردنية الاخبار، والمواطنون والمؤسسات التي تصل الى هذه الاخبار من خلال الموقع الالكتروني للوكالة.

٢. تعريف وكالات الانباء ونشأتها:

يمكن تصنيف وكالات الانباء تحت باب المؤسسات الخدمية، التي تقدم خدمات إعلامية تتمثل في جمع المعلومات من مصادرها ومعالجتها، وإعداد المواد الاعلامية من أخبار، وتحقيقات صحفية، وتحقيقات استقصائية، وصور اخبارية وفوتوغرافية ومواد تلفزيونية، يتم ارسالها او بيعها الى مؤسسات اعلام جماهيرية، تستخدمها كلها او بعضا منها حسب معايير كل مؤسسة واهتماماتها، وتنقلها الى جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين.

وتعرف وكالات الأنباء بأنها: مؤسسات إعلامية خدمية مهمتها تجميع عناصر المعرفة المتنوعة، تمهيدا لبثها عبر تقنيات معينه الى وسائل الاعلام الجماهيرية، التي تقوم بدورها بنشرها على نطاق جماهيري (الحسن، ٢٠٠٩، ص ٢١).

وأورد موقع الموسوعة الحرة الالكترونية (ويكبيديا) تعريفا لوكالة الأنباء بأنها: "مؤسسات تقدم خدمة إخبارية تعنى بتجميع الأخبار، وتغطية الأحداث بالصورة والكلمة والصوت، وتقوم بتوفير خدماتها الإخبارية لمختلف المؤسسات الإعلامية كالإذاعة والتلفزيون والصحف والشبكة العنكبوتية" (http://ar.wikipedia.org).

وعرفّ امري وآخرون وكالات الأنباء بأنها: المؤسسات الاعلامية التي يتعدى نطاق عملها في جمع الاخبار حول الاحداث، النطاق المحلي لوسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى (٢٠٠٠، ص ١٣٠).

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف وكالات الانباء بأنها "مؤسسات إعلامية تجمع المعلومات من مصادرها الاولية، وتلتقط الصور والمواد التلفزيونية وتنتج الاخبار والصور والمواد المتلفزة عبر سلسلة عمليات تحكمها معايير مهنية، وإرسالها بعد معالجتها إلى جمهور المشتركين".

ويذكر مصطفى: "ان وكالات الأنباء في أول ظهورها، كانت تستخدم الحمام الزاجل في نقل الرسائل الإخبارية، مثلما كان يعمل الصحفي الاميركي "كريج" الذي استخدم اسراب حمام يفوق عددها الخمسمئة لنقل الرسائل بين المدن الأميركية في عام ١٨٣٧" (٢٠١١، ص ٢٧– ٢٨).

وتعد وكالات الأنباء حسب تعريف Johnston & Forde "أحد أبرز مصادر الاخبار سواء المحلية، ام الاقليمية والدولية، التي تعتمد عليها وسائل الاعلام الرئيسية Mainstream Media من: صحف وإذاعات ومحطات تلفزة، ومواقع إلكترونية إخبارية في اعادة انتاج الأخبار، حيث باتت تعتمد بشكل كبير على الاخبار المدورة Recycled News، التي تنتجها وكالات الانباء" (2011 p 198).

وكان نقل الاخبار يتم سابقا، وخصوصا في القرون الوسطى، بواسطة الرسائل التي يتم نسخها أكثر من مرة لتروي اخبار الملوك، والنبلاء والحروب، ولاسيما التي نشبت بين الانجليز

والفرنسيين في سنة ١٣٣٧م، وكذلك في نقل الاخبار حول النشاطات السياسية والحربية والاجتماعية، وايضا التجارية والمالية التي تهم التجار ورجال المال والاعمال من الطبقة البرجوازية. وانتشرت الرسائل المنسوخة في معظم العواصم الاوروبية، واصبحت مهنة لها مكاتب تعد الاخبار وتبيعها لوسائل الاعلام لنشرها. وبرز في ذلك العصر الاخوة "فوجرز" الذين اتخذوا من مدينة اوغاسبرغ الالمانية مقرا لهم كأشهر المخبرين، وكانت لهم مكاتب إخبارية فرعية في لندن وباريس، وعدد من المدن الاوروبية الكبرى (مصطفى، ٢٠١١، ص ٢٣- ٢٥).

ويرجع أول ظهور رسمي لوكالات الأنباء في العالم الى عام ١٨٣٢م، "عندما أسس الفرنسي شارل لويس هافاس مكتبا للاتصال والمراسلة في باريس، والذي طوره عام ١٨٣٥م الى وكالة أنباء أطلق عليها اسم هافاس" (مصطفى،٢٠١١، ص ٨٦).

واستمرت هافاس في عملها بنقل الاخبار إلى أن استولى الالمان على فرنسا في الحرب العالمية الثانية، وانهارت معها وكالة هافاس. "وبعد أن تحررت فرنسا صدر في ٣٠ أيلول من عام ١٩٤٤م مرسوما يقضي بإنشاء مؤسسة عامة تحت أسم "وكالة الانباء الفرنسية" كإحدى وكالات الأنباء العالمية" (عزت، ٢٠٠٨، ص ١١- ١٢).

وتلا ذلك تأسيس وكالة انباء في الولايات المتحدة الأميركية حيث "في عام ١٨٤٨م تم تأسيس وكالة اسوشيتد برس في أميركا بمدينة نيويورك تحت اسم (اتحاد اخبار المدينة)، لاستقبال الاخبار من السفن التي ترسو في موانئ المدينة، وتحولت في عام ١٨٥٦م الى مؤسسة، أخذت الاسم الرسمي اسوشيتد برس، وحملت الرمز (AP)" (امام،١٩٩٤، ص١٤٥).

وفي عام ١٨٥١م تم انشاء وكالة الانباء البريطانية (رويترز)، وتبع ذلك إنشاء وكالة يونايتد برس انترناشونال الأمريكية (UPI) عام ١٩٠٧م، والتي اندمجت في عام ١٩٥٨م مع خدمة الأنباء الدولية لتكونا اليونايتد برس UP. وهناك وكالات أنباء يعدّ حجم نشاطها اقل من الوكالات العالمية مثل ايتار تاس الروسية (تاس سابقا)، ونوفوستي الروسية عام ١٩٦١م، التي حملت شعار الاعلام من اجل السلام، ومن اجل خير الشعوب، ودبا الالمانية، وانسا الايطالية، وكيودو اليابانية، وشينخوا الصينية (شفيق، ٢٠٠٦، ص ٣١- ٣٣).

وكانت وكالات الانباء تستخدم التلغراف في ارسال الاخبار، وذلك بعد اول تجربة لارسال رسائل عبر هذا الجهاز في ٢٤ أيار ١٨٤٤ من قبل مخترعه صموئيل مورس.

٣. بيئة عمل وكالات الانباء:

وكالات الأنباء مثل باقي المؤسسات الإعلامية "تحكمها عند اتخاذ القرارات حيال المواد التي تنشرها، ضوابط ومعايير تشريعية، وتنظيمية، ومؤسسية، وثقافية واجتماعية وسياسية، تحدد نوعية ومحتوى ومضمون الأخبار، وتصبغها بطابع يعكس الأهداف من هذه الضوابط والتي تشكل بالتالي معايير انتقاء الأخبار ونشرها" (بخيت، ١٩٩٨، ص ٨٤).

ففي داخل المؤسسات الإعلامية تتخذ يوميا قرارات مهمة نحو المناسبات التي تتم تغطيتها والأفكار التي يتم تحويلها إلى تقارير صحفية، وكذلك نحو الأخبار والتقارير الصحفية من مرحلة الصياغة من قبل المندوب إلى المحرر، وسكرتير التحرير وصولا إلى القراء.

والمؤسسات الإعلامية، ومن بينها وكالات الأنباء، "أصبحت نظاما يتم في داخلها وبشكل يومي، اتخاذ قرارات مهمة حيال فعالية العملية الإعلامية وكيفية انتقاء الاخبار، واختيار المادة الاعلامية، ويؤثر الأسلوب الذي يتم بموجبه اتخاذ القرارات بالتالي على اختيار المواد الإعلامية" الامر الذي دفع بالباحثين والدارسين إلى محاولات فهم عملية الاتصال الجماهيري من خلال التركيز على الصحفيين، "القائمين بالاتصال"، والوقوف على أساليب العمل في المؤسسات الإعلامية وطرق تشكيل المضامين الإعلامية (بخيت، ص ٨٤).

ويرى الباحث أن وكالات الأنباء، كباقي المؤسسات، تعمل في بيئة عمل مكانية وتشريعية، واجتماعية واقتصادية وتقنية، تسهم جميعها في صياغة ضوابط عمل للمنتجات التي تقدمها من أخبار ومواد إعلامية وصور فوتوغرافية، وبعض هذه الضوابط او المعايير محددة بالقوانين التي تحكم عمل الوكالات، وبعضها استقر عليه نظام العمل بحكم الخبرة المتراكمة، وبعضها فرضته قيود اجتماعية واقتصادية وعقائدية، دون ان يكون موثقا، او مكتوبا ليتقيد به العاملون في وكالات الأنباء من الصحفيين والمحررين وغيرهم.

وتأتي عملية انتقاء الاخبار، ونشرها في جميع الصحف ووسائل الإعلام في العالم، ومنها وكالات الأنباء وفقا لمعايير أطلق عليها "القيم الاخبارية، .. ويتم استخدام هذه المعايير في

الحكم على صلاحية الخبر، او صلاحية تفاصيل معينة فيه بواسطة حراس البوابة، وتعد هذه المعايير العامل الحاسم في تقييم الخبر الى جانب سياسة المؤسسة الإعلامية" (ربيع، ٢٠٠٥، ص ٦٣).

والمحرر في وكالة الأنباء، وهو من القائمين بالاتصال، او من سلاسل حراس البوابة، مسؤول عن اتخاذ عدد اكبر من القرارات، ولهذا يصبح لأمانة المحرر وموضوعيته، ومستوياته الاخبارية والمهنية أهمية خاصة في تحديد ما يعرفه القراء والرأي العام. ولذلك "فإن اتساع معرفتهم وتنمية قدراتهم لها أهمية كبيرة، لأن لهم دورا مهماً في تحديد ما يعرفه الرأي العام" (حجاب، ٢٠١٠، ص٢٧٣).

ويمكن القول إن المندوب الصحفي هو حارس البوابة الأول، إذ عليه أن يصدر القرار فيما إذا كانت القصة مهمة لجمهور القراء أم لا، إذ أعتبر ديفيد وايت الصحفيين الذي يغطون جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ الأمريكي يمثلون البوابة الأولى في عملية الاتصال؛ وعليهم أن يصدروا القرار الأولي فيما إذا كانت القصة مهمة أم لا. وبحسب وايت: "تعد هذه الخطوة الأولى في سلسلة حراسة البوابة، تتبعها خطوات من حراس البوابة الآخرين الذين يلعبون دورا في صياغة القصة الإخبارية، ويقررون ما هو الجزء الذي يركزون عليه، أو يتجاهلونه" (دوفلر، ٢٠١٠، ص ١٤٩).

لكن هناك من يعرف حراس البوابة Gate Keepers بأنهم مصادر الأنباء الذين يزودون الصحفيين بمعلومات عن الاحداث التي تقع في محيطهم، وهم الصحفيون الذين يجمعون الأنباء، وأفراد الجمهور الذين يؤثرون على إدراك واهتمام أفراد آخرين من الجمهور للمواد الإعلامية، كل أولئك يعتبرون حراس بوابة، في مسيرة الخبر الصحفي، او المادة الإعلامية لحين وصولها الى القراء، او المستمعين، او المشاهدين (الموسوي، 2009).

ويضيف دوفلر (DeFleur) الى المندوبين الصحفيين والمحررين ومديري التحرير كحراس بوابة تقليديين، "حراس بوابة جدد هم مشرفو المواقع الاخبارية الالكترونية Webmasters، وكل فرد يعمل على صناعة الاخبار في المنظمات الاعلامية" (٢٠١٠، ص ١٥٧).

ويعدّ الباحثون المصدر (source) أي منشئ للرسالة سواء أكان فردا، أم مجموعة أفراد، أو مؤسسة أو شركة، "قائم بالاتصال كونه يشارك في صياغة الرسالة بمراحلها كافة، من ملاحظة الحدث إلى كتابة الخبر وتحريره، وبثه لعامة الناس بالوسائل المتاحة سواء نشرة إلكترونية، أم مطبوعة صحفية أو تلفاز أو إذاعة" (مزاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٢).

وكون التخصص، وتقسيم العمل الداخلي أصبح من أهم سمات التنظيم داخل المؤسسات الاعلامية التي يعمل فيها افراد يطلق عليهم القائمون بالاتصال، ويطلق كذلك على المؤسسة في علاقتها بالمنتج النهائي (الرسالة الاعلامية)، "فإن القائم بالاتصال ينتظم في شبكة علاقات اكبر من العلاقات الداخلية للمؤسسة ترسمها واجبات ومسؤوليات وأدوار المؤسسة الاعلامية في إطار اهدافها وسياساتها، وعلاقاتها مع المؤسسات الاخرى في المجتمع، وهذه العلاقة تؤثر وتشكل الجوانب الشخصية للقائم بالاتصال" (العبدالله، ٢٠٠٦، ص ١٢٧).

وهذا يعني ان شخصية القائم بالاتصال، كفرد ومؤسسة، تتأثر في المجتمع الذي تعيش فيه، وهو ما يؤثر بالتالي على معايير القائم بالاتصال عن العمل على انتاج الرسالة الاعلامية، التي يطورها بأسلوبه حتى تلبي احتياجات المجتمع وتوقعاته.

ويمكن الإشارة هنا إلى دراسة السيد التي عنوانها" الضغوط المهنية والادارية على القائم بالاتصال"، والتي تقول: "إنه على الرغم من اعتناق جميع القائمين بالاتصال المعايير ذاتها الخاصة بالأداء المهني من خلال الدراسة الاكاديمية، او تأثير الجماعة داخل المؤسسة، إلا انه يظل لكل منهم معاييره الخاصة؛ فبينما يشترك معظم الصحفيين في معايير الاداء المهني، إلا ان لكل واحد منهم معايير صحفية تتعلق بالدور، او التوجه، او النزعة التي يميل الصحفي الى اتباعها" (١٩٨٩، ص ٥ – ١٠).

وتناقش هذه الدراسة دور وكالة الأنباء الاردنية كقائم بالاتصال بشكل مؤسسي، ودور القائمين بالاتصال فيها من مندوبين صحفيين في المركز، والمحافظات، والمراسلين في الخارج، في جمع المعلومات والوثائق، وتغطية المناسبات لإعداد المواد الاخبارية من خبر وتقرير، وتحقيق صحفي وصورة اخبارية، ومن محررين وسكرتيري تحرير الذين يراجعون المادة الاخبارية؛ للتأكد من ترابط صياغتها، ووضوح الافكار وتسلسلها، وتوافقها مع سياسة الوكالة

الاعلامية، والتأكد من دقة التركيب اللغوي وصحته، اضافة إلى مديري المديرات الصحفية والمدير العام، ومساعده للشؤون الصحفية، ودورهم في وضع ضوابط عمل الصحفيين ومعاييره، وتقدير اولويات العمل التي على المندوبين الصحفيين القيام بها بشكل يومي.

وبشكل عام، اتسمت بحوث القائم بالاتصال بقلتها، ومحدوديتها في الدول المتقدمة وندرتها في دول العالم الثالث، رغم أنه لا توجد قضية إلا وكان للإعلام وللقائمين بالاتصال دور اساسي فيها، إذ لا يقل دور القائم بالاتصال أهمية عن مضمون الرسالة ذاتها.

والقائم بالاتصال هو الشخص الذي يتولى إدارة العملية الاتصالية (او جزء منها) وتسييرها، وعلى ضوء ما يتمتع به من قدرات وكفاءات في الأداء، يتحدد مصير العملية الاتصالية برمتها. أو هو الذي يؤدي دوراً فعالا ومباشرا في إنتاج الرسائل الاعلامية. وهو الصحفي الذي يفاضل بين المعلومات التي يحصل عليها من المصادر ويقرر- حسب قواعد مهنية- المعلومات التي سيطلع عليها جمهور القراء. وهو المندوب الصحفي الذي يعد المادة الصحفية للنشر في صورتها الاولية، وهو المحرر الذي يتلقفها منه ويحذف، أو يعيد صياغة أولوياتها وترتيبها، وايضا هو سكرتير التحرير الذي يجيز المادة الإخبارية ويمررها بشكلها النهائي.

والقائم بالاتصال هو جزء من النظام الاتصالي المؤسسي "ويمثل القائم بالاتصال، وحدة التحليل الأصغر في الإجابة عن الاسئلة الخاصة بمسؤولية انتاج الرسائل الإعلامية، ويعد أحد أهم المفاهيم الخاصة بالعلاقات التنظيمية داخل المؤسسة الاعلامية مهما اختلفت الادوار او المواقع... وهذا مفهوم فرض نفسه بعد أن أصبح إنتاج الرسالة الاعلامية يتجاوز حدود الفرد، أو الجماعات الصغيرة الى الاعتماد على تنظيم معقد من الادوار والمواقع التي تساهم في هذا العمل" (مزاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣٧- ٢٣٩).

٤. تصنيف وكالات الانباء:

صنف الباحثون وكالات الانباء الى عدة اصناف حسب المناطق الجغرافية التي تغطيها، او حسب عدد المشتركين بها؛ وصنفها شفيق (٢٠٠٦، ص ٣١- ٣٦) على أنها:

- وكالات الأنباء العالمية الكبرى، مثل: وكالة الانباء الفرنسية، ويونايتد برس انترناشونال، واسوشيتد برس، ورويترز. ومما تمتاز به هذه الوكالات انها تغطي

معظم مناطق العالم، وتبث اخبارها بلغات عديدة في العالم، منها: العربية والانجليزية والفرنسية والالمانية والبرتغالية والروسية والاسبانية.

- وكالات الأنباء متوسطة الحجم، وهي التي تغطي مناطق جغرافية اكبر من وكالات الانباء المحلية، وأقل من العالمية، أي أنها تغطي اقاليم محددة في العالم، وعدد مشتركيها أقل بكثير من الوكالات العالمية، مثل: ايتار تاس الروسية، ونوفوستي الروسية، ودبا الألمانية، وشينخوا الصينية، وكيودو اليابانية، والشرق الأوسط المصرية.

- وكالات الانباء متعددة الجنسيات، وهي عبارة عن تجمعات لوكالات محلية تغطي منطقة جغرافية، او اقليم اوسع، مثل: مجمع وكالات الدول غير المنحازة Non– Aligned News Agencies Pool (NANAP)، ووكالة الكاريبي Caribbean News Agency(CANA) التي تغطي دول حوض الكاريبي، وتجمع تبادل الأنباء بين دول اميركا اللاتينية، والبحر الكاريبي The Network of National Information Systems for Latin America and the Caribbean (ASIN)، واتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا) الذي يضم ١٩ وكالة أنباء عربية محلية.

- وكالات الأنباء المحلية (الوطنية)، والتي تعمل على نطاق الدولة، وتغطي النشاطات المحلية بمختلف انواعها، ويكون لها مكاتب خارجية، لجمع الاخبار التي تتقاطع مع المصلحة المحلية. مثل: وكالة الانباء الاردنية (بترا)، والوكالة الوطنية للأنباء اللبنانية، ووكالة الانباء السورية (سانا)، ووكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، وغيرها.

- الوكالات المتخصصة، وهي التي تبث اخبارا خاصة، إما رياضية او اقتصادية او تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبعضها يكون تابعا لصحف بعينها مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست، ويطلق على هذه الوكالات احيانا وكالات الاعمدة. ومثلها في الاردن وكالة الأنباء التي اطلقتها مجموعة طلال أبو غزالة المتخصصة باخبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت اسم TAG IT News(تاج اي تي نيوز).

وصنفها بعض الباحثين الى ثلاث مجموعات هي: "وكالات أنباء وطنية وإقليمية وعالمية. فيما صنفها دليل وكالات الانباء الذي اقره المؤتمر العالمي لوكالات الانباء الذي عقد في موسكو ٢٠٠٤م، الى: وكالات وطنية، ووكالات متعددة الجنسية، ووكالات شبه عالمية، ووكالات عالمية، ووكالات متخصصة" (مصطفى، ص ٦٣-٦٦).

كما صنفها الحسن (٢٠٠٩، ص ٤١-٤٦) حسب طبيعة عملها، وأهمية نشاطها، وابعادها وامتدادها الى:

- وكالات أنباء عالمية تبث في الدولة ذاتها، والى بعض الدول الاجنبية.
- وكالات أنباء وطنية يقتصر بثها على الدولة ذاتها.
- وكالات إقليمية تضم مناطق جغرافية، أو انظمة سياسية متشابهة، أو تجمعات اقتصادية.
- وكالات الانباء المتخصصة، ووكالات الصور.

كما صنفها الدليل على أنها وكالات أنباء غير رسمية ورسمية؛ حيث تنشأ غير الرسمية لغايات تجارية مثل وكالة الانباء الفرنسية، او تعمل على أساس تعاوني مثل وكالة اسوشيتد برس. ووكالات الأنباء الرسمية، وهي الوكالات التي تملكها الدولة، وتسمى أيضا وكالات الانباء الوطنية.

أما من حيث ملكيتها، فقد صنفها إمام (١٩٩٤، ص ٢٠٧- ٢٠٨، الطبعة الثالثة) الى نوعين هما:

١- وكالات أنباء خاصة ذات صفة عالمية مثل: رويترز (Routers)، ووكالة الأنباء الفرنسية (Agence France presse)، واليونايتدبرس (United Press)، واسوشيتدبرس (Associated Press)، إذ تعمل كلها على أسس تجارية، فتبيع الخدمة الإخبارية وغيرها من الخدمات من خلال اشتراك متلقي الخدمة من صحف، ومحطات تلفزة وإذاعات وغيرها من شبكات المشتركين.

٢- وكالات أنباء وطنية تغطي النشاطات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والرياضية وغيرها، في الدول التي تعمل فيها، وتبث عبر نشراتها الإخبارية، ومواقعها الالكترونية أخبارا وتقارير، وترسلها إلى المتلقين، إضافة إلى شبكة المشتركين من صحف وإذاعات، ومحطات تلفزة أرضية وفضائية.

وعموما فإن الأهداف التي تسعى وكالات الأنباء الوطنية إلى تحقيقها والمحددة في التشريعات المنظمة لها، تسهم في صياغة بعض المعايير التي تحكم عملها كمؤسسات قائمة بالاتصال، أو كأفراد يعملون داخلها، سواء أكانوا مندوبين أم محررين وسكرتيري تحرير، والمسؤولين عن الدوائر التي تصنع الأخبار، إلى جانب معايير أخرى منها "الاتجاهات والقيم الشخصية للصحفيين والعوامل التنظيمية مثل: ضغط الوقت ومدى توافر المندوبين، لتغطية المناسبات، ومصادر الأخبار وغيرها من المعايير" (بخيت، ص ٣٢- ٣٣).

ووكالة الأنباء الأردنية (بترا) تعمل مثل باقي وكالات الأنباء الوطنية العربية على تحقيق جملة أهداف؛ منها تغطية الأحداث والقضايا والأنشطة المتعددة، ومتابعتها على المستوى الوطني والعربي والدولي، وخصوصا تلك الاحداث ذات الصلة بالمملكة الأردنية الهاشمية، والإسهام في تعزيز المهنية الإعلامية والصحفية في المملكة، ومواكبة التطورات والمتغيرات المهنية، والتقنية في مجال الاتصال والمعلومات.

وتعمل الوكالة لتحقيق هذه الأهداف، "على تقديم الخدمات الإخبارية والمواد والمعالجات الصحفية التي يتم جمعها، وإعدادها من مختلف المصادر داخل المملكة وخارجها وبثها وتوزيعها، وتبادل الخدمات والتسهيلات المهنية والتقنية مع وكالات الأنباء العربية والعالمية، وإعداد الدراسات والبحوث والنشرات المتخصصة، واستطلاعات الرأي والخدمات الإخبارية المصورة" (قانون وكالة الأنباء الأردنية لسنة ٢٠٠٩).

٥. نشأة وكالة الأنباء الأردنية :

كانت البداية الرسمية لعمل وكالة الانباء الاردنية مع صدور الارادة الملكية السامية بالموافقة على إنشائها دائرة مستقلة من دوائر وزارة الاعلام يوم ١٦ تموز ١٩٦٩م بنظام صادر بموجب المادة ١٢٠ من الدستور النافذ.

وقد اورد الموسى "أن الاهتمام الرسمي بإنشاء جهاز يتولى توزيع الأخبار الرسمية يرجع الى عام ١٩٥٦م حين تم تأسيس قسم أخباري لذلك الغرض في دائرة المطبوعات والنشر، حيث تولى القسم إصدار نشرة صغيرة يومية عرفت باسم" الأردن اليوم " تضمنت أهم أخبار النشاطات العامة والخاصة في الاردن. وبعد ذلك تقرر إنشاء وكالة الانباء الاردنية ويرمز لها بـ (و أ أ) عام ١٩٦٩م دائرة مستقلة في وزارة الاعلام ومرتبطة بها، وتم تغيير رمزها الى (بترا) عام ١٩٨٠م" (٢٠٠٩، ص ٣٦٢).

واستمرت نشرة الأردن اليوم بالصدور لحين تحويل الوكالة إلى مؤسسة عامة، "وظلت النشرة مستمرة بالصدور حتى الأول من آب عام ١٩٦٩م عندما تحولت الوكالة الى دائرة لها ميزانية خاصة ومدير عام. وبعد نشرة تجريبية ظهرت الحاجة الى توسيع هذا القسم فصدرت الارادة الملكية في ١٦ تموز ١٩٦٩م بإنشاء وكالة الانباء الاردنية" (إمام،١٩٩٤، ص ٢٥٨).

إلا أن نشاط اعداد الاخبار وإرسالها، والذي تطور لاحقا الى عمل مؤسسي من خلال وكالة الانباء الاردنية، كانت تتم ممارسته في الواقع قبل عام ١٩٥٦م، وهو العام الذي تم فيه تأسيس قسم إخباري يتبع لدائرة المطبوعات والنشر، ويتولى مهمة جمع وتوزيع الاخبار الرسمية.

وتعود أول ممارسة فعلية لإعداد الاخبار، ونشرها في الاردن إلى عام ١٩٥٢. فحسب مقابلة نشرتها وكالة الانباء الاردنية في تموز من عام ٢٠٠٩، قال عمر الديسي: إنه اول كاتب في دائرة المطبوعات والنشر التي كانت تتخذ من مبنى رئاسة الوزراء حينذاك مقرا لها، وكان يقوم بالإبلاغ عن نشاطات رئاسة الوزراء التي تمثل نشاطات الدولة، وتغطية اجتماعات رئاسة الوزراء والديوان الملكي. وبحسب الديسي فإن دائرة المطبوعات والنشر كانت تصدر يوميا نشرة من ثلاث صفحات من روق الستانسل، تتضمن تعاميم جلالة الملك ورئاسة الوزراء واستقبالاتهما، الى ان زادت الحاجة الى تغطية نشاطات الوزارات وانجازاتها، فبدأت فكرة تعيين مندوبين، وكان أولهم في عام ١٩٥٥م عندما عيّنْ فخري اباظة، وحيدر محمود، ومحمد طوطح مندوبين. واضاف الديسي: "كانت الدائرة (المطبوعات والنشر) تزود قسم الاخبار في الاذاعة، وصحف الدفاع وفلسطين والجهاد في القدس وعمان بالأخبار عبر الهاتف".

وأورد الباحث عبيدات في كتابه "مسيرة الصحافة الاردنية، "إن قانون المطبوعات والنشر في نسختيه لعام ١٩٦٧م و ١٩٧٣م حدد المطبوعة الدورية بأنها: "نشرة وكالة الانباء المعدة لتزويد المؤسسات الصحفية بالأخبار او المقالات، او الصور او الرسوم، وذلك بعد أن تم استحداث الوكالة رسميا كقسم في دائرة المطبوعات والنشر منذ عام ١٩٦٥م" (٢٠٠٣، ص١٢٩).

وكان أول خبر بدأت به وكالة الانباء الاردنية بعد انطلاقتها الرسمية كقسم في دائرة المطبوعات النشر، يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٦٥، والذي تضمن تصريحات لجلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال، إذ قال فيها: "يسرني أن يقوم في الاردن جهاز إعلامي جديد يسهم مع سائر اجهزتنا الاردنية في خدمة بلدنا، والقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين".

ويشير موقع وكالة الانباء الاردنية الالكتروني، وسجلاتها إلى أن أول مدير عام للوكالة كان محمد الخطيب في الفترة من ١٦ تموز ١٩٦٩ الى ٢٩ نيسان ١٩٧١، وبعده جاء ملحم التل من ٣٠ نيسان ١٩٧١ الى ٢٥ تموز ١٩٧٢، ثم بطرس صلاح في الفترة من ٢٦ تموز ١٩٧٢ الى ١٢ ايلول ١٩٧٢، فملحم التل لفترة ثانية من ١٣ أيلول ١٩٧٢ الى ٤ حزيران ١٩٧٣، وتلاهم الدكتور موسى الكيلاني ٥ حزيران ١٩٧٣ الى ٨ ايلول ١٩٧٣، ثم نصوح المجالي في الفترة من ٩ ايلول ١٩٧٣ الى ١٤ كانون الاول ١٩٧٦، فيوسف ابو ليل من ١٥ كانون الاول ١٩٧٦ الى الاول من حزيران ١٩٨٢، وتلاه في ادارة الوكالة جواد مرقة في الفترة من ٢ حزيران ١٩٨٢ الى ٢٠ ايار ١٩٨٦، وعلي الصفدي في الفترة من ٢١ ايار ١٩٨٦ الى ٢٧ تموز ١٩٩٢، وتلاهما خالد محادين من ٢٨ تموز ١٩٩٢ الى ٧ تشرين الاول ١٩٩٣، فعبدالله العتوم في الفترة من ٨ تشرين الاول ١٩٩٣ الى ٢٠ نيسان ١٩٩٩، وتبعه في إدارة الوكالة فيصل الشبول في الفترة من ٢١ نيسان ١٩٩٩ الى ١٩ نيسان ٢٠٠٦، فعمر عبنده في الفترة من ٢٠ نيسان ٢٠٠٦ الى ٣٠ نيسان ٢٠٠٧، ورمضان الرواشدة في الفترة من الاول من أيار ٢٠٠٧ الى ١١ شباط ٢٠١٢، ثم فيصل الشبول لفترة ثانية اعتبارا من تاريخ ١٢ شباط ٢٠١٢ وحتى اليوم.

ونشأت وكالة الانباء الاردنية بهيكلها الجديد الحالي بموجب قانون وكالة الانباء الاردنية لسنة ٢٠٠٩م إذ نص على: أن تنشأ بموجب أحكام هذا القانون مؤسسة تسمى (وكالة الأنباء الاردنية) ويرمز لها بكلمة (بترا) بحيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري،

وترتبط برئيس الوزراء او الوزير الذي يسميه الرئيس، ويكون مركز الوكالة في عمان، ولها فتح مكاتب داخل المملكة بقرار من المدير العام، وخارجها بقرار من المجلس.

ولوكالة الأنباء الاردنية مجلس إدارة يتم تشكيله بحسب القانون من سبعة أعضاء، على ان يكون احدهم المدير العام للوكالة، ويتم تعيين الاعضاء الستة بمن فيهم الرئيس من ذوي الخبرة، والاختصاص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويسمي رئيس الوزراء من بينهم رئيساً للمجلس.

وهذا القانون جاء بعد مقتضيات فرضتها حالة الاستقلال المالي والاداري التي تمتعت بها وكالة الانباء الاردنية اعتبارا من عام ٢٠٠٥م، إذ كانت تعمل سابقا بموجب انظمة كان اخرها نظام وكالة الانباء الاردنية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤م.

وتقدم وكالة الأنباء الاردنية عدة خدمات، وهي النشرة اليومية باللغة العربية وبمعدل ١٠٠ خبر يوميا، وأخرى باللغة الانجليزية وبمعدل ٣٥ خبرا، وصورا فوتوغرافية بمعدل ٢٥ صورة يوميا، إلى جانب خدمات مركز التدريب والوحدة التلفزيونية، والأرشيف الإخباري الذي يحتوي ما يزيد على مليون خبر، وأرشيف الصور الفوتوغرافية الرقمي والذي يحتوي على نحو ١١٠ آلاف صورة، وتبث الوكالة نشراتها اليومية عبر خطوط الاتصال المباشرة مع وسائل الإعلام في الأردن، والإرسال عبر الانترنت بالبريد الالكتروني، وبروتكول نقل الملفات File Transfer Protocol (FTP)، والبث الفضائي من خلال وكالة أنباء اليونايتد برس انترناشونال (UPI). والمواقع الالكترونية التالية:http://www.petra.gov.jo و http://www.petranews.gov.jo و http://www.fananews.com.

ويبلغ عدد الموظفين في الوكالة حاليا ٢٨٥ موظفا، منهم حوالي ١٦٥ صحفيا، يعمل منهم في مكاتب المحافظات ٣٤ مندوبا إلى جانب ٢١ مراسلا في الخارج. ويتوزع الصحفيون على عدد من المديريات التي تتولى انتاج الاخبار في الوكالة. ويوجد فيها احدى عشرة مديرية ووحدة تنظيمية ذات مهام مختلفة، وهي:

أ- **مديرية الأخبار:**

وتتولى متابعة نشاطات الفعاليات الرسمية والشعبية وتغطيتها، من سياسية واجتماعية، وثقافية ورياضية وشبابية في العاصمة عمان، وتغطية الأحداث السياسية، والاجتماعية التي تعقد في الأردن، أو يشارك بها عربيا ودوليا، وإعداد التقارير الميدانية والتحقيقات، واللقاءات الصحفية التي تعكس مدى التطور الذي يشهده الأردن في المجالات المتعددة، وعقد حوارات مع المسؤولين في القطاع العام، ومؤسسات المجتمع المدني، وتغطية نشاطات القطاعين العام والخاص، والتقاط الصور للنشاطات الاخبارية. وترتبط بمديرية الاخبار الوحدة التلفزيونية التي تتولى تصوير النشاطات والمناسبات داخل الوكالة، وتصوير وإنتاج الأفلام الوثائقية للدوائر الرسمية والأهلية مقابل مبالغ مالية محددة، وكذلك قسم التصوير الذي يتولى التقاط الصور لمختلف المناسبات، وتحريرها واعدادها من الناحية الفنية للنشر على قسم الصور في نشرة الوكالة اليومية.

ب-**مديرية المحافظات:**

وتتولى متابعة نشاطات الفعاليات الرسمية والشعبية وتغطيتها من ناحية سياسية واجتماعية، وثقافية ورياضية، وشبابية في محافظات المملكة وألويتها، وتغطية الأحداث السياسية، والاجتماعية التي تعقد في المحافظات، والأحداث التي يشارك فيها الأردن، ومتابعتها على الصعيد المحلي، وإعداد التقارير الميدانية، والتحقيقات واللقاءات، وعقد حوارات مع المسؤولين في القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وتغطية نشاطات القطاعين العام والخاص في المحافظات. ويتبع لمديرية المحافظات مكاتب في: الزرقاء والسلط ومأدبا واربد وجرش والمفرق ودير أبي سعيد وعجلون والشونة الجنوبية والرمثا والكرك والعقبة والطفيلة ومعان والموقر ووادي موسى.

ت-**مديرية التحرير العربي:**

وتتولى تحرير الأخبار الواردة إلى الوكالة من داخل المملكة وخارجها، بحيث يتم التأكد من عناصر الخبر، ووضوح المضمون والصياغة، وإجازته فنيا وسياسيا قبل بثه، وهنا تخضع الاخبار لمجموعة من المعايير سيتم عرضها في جزء لاحق من الدراسة. وتتولى المديرية أيضا

متابعة ما يرد من أخبار على وكالات الأنباء العربية والعالمية، واختيار المناسب منها وإعادة بثه ومتابعة ما تبثه الإذاعات والمحطات الفضائية من خلال قسم الرصد .

ويتبع لمديرية التحرير العربي شبكة مراسلي وكالة الانباء الاردنية في الخارج، حيث يستعاض بهم عن مكاتب رسمية للوكالة كانت ترسل لها موفدين بشكل دوري، ويكون اتصالهم في الغالب بالسفارات الاردنية في الدول التي فيها تمثيل إعلامي للوكالة. ويعمل للوكالة مراسلون في: القاهرة ودمشق وبيروت ورام الله وغزة والدوحة وتونس وصنعاء والمنامة والكويت وابو ظبي والدوحة وواشنطن ولندن وبون وباريس وكوبنهاجن وموسكو وبكين وطوكيو وكوالالمبور. كما يرتبط بهذه المديرية قسم الرصد الذي يتولى رصد الاخبار العاجلة من الاذاعات، ولاسيما اذاعتي بي بي سي واسرائيل، ومحطة الجزيرة على سبيل المثال.

ث-**مديرية التحرير الاجنبي :**

تبث وكالة الأنباء الاردنية يوميا نشرة أخبار باللغة الانجليزية، تتضمن مجموعة من الأخبار ذات البعد الدولي، وتركز على العلاقات الأردنية مع باقي دول العالم، وإبراز صورة الأردن في الخارج، والدور الذي يمارسه على الساحتين الإقليمية والدولية. وتقوم بمتابعة ما تنشره وسائل الأعلام والصحافة الأجنبية، بما فيها الصحافة العبرية، مع التركيز على القضايا الساخنة في المنطقة، وخصوصا تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتزويد المسؤولين في الوكالة بالتقارير، والتحليلات الإخبارية الأجنبية ذات العلاقة بالسياسة الأردنية.

ج- **مديرية الشؤون الاقتصادية :**

وتتولى تغطية نشاطات الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك المناسبات والندوات والمؤتمرات، وعمل مسوحات ميدانية للمناطق الصناعية؛ لمعرفة قدرة إنتاجها على المنافسة والترويج لها إخباريا، وتكثيف التغطية لأخبار البنوك ونشاطاتها لإبراز دورها الاستثماري، والتركيز على تغطية أخبار البورصة، وإعداد التقارير التحليلية عن مهامها ودورها المالي والاستثماري، والتركيز على النشاطات الاقتصادية التي تتصل بوزارة الصناعة والتجارة التي تنفذ السياسة الاقتصادية للدولة، وكذلك النشاطات المالية عبر وزارة المالية ودوائرها، وفعاليات السياسة النقدية ونشاطاتها التي ينفذها البنك المركزي الاردني.

ح- مديرية التحقيقات :

وتتولى إعداد التحقيقات التي تتناول القضايا التي تهم الوطن والمواطن، وإعداد تقارير موسعة حول المناسبات الوطنية والدينية، وتسلط الضوء على أبرز المفاصل في تاريخ المملكة، واهم الاحداث التي واكبت تطور القوات المسلحة الاردنية مثل: تعريب الجيش، ومعركة الكرامة، وإعداد صور إخبارية متنوعة تتناول فيها قضايا إنسانية متنوعة.

خ- مديرية المعلومات والتوثيق:

تعد مديرية المعلومات والتوثيق من المديريات الداعمة لعمل وكالة الانباء الاردنية حيث تقوم بإعداد الدراسات، وأرشفة ما تبثه الوكالة من أخبار وصور، واستعادتها عند الطلب، وأرشفة الأخبار المهمة التي تبثها الوكالات الأخرى، ومتابعة ما ينشر على الانترنت، والاستفادة منه، وعمل الإحصائيات اليومية المتعلقة بعمل الوكالة، وانجازات المديرات الصحفية والصحفيين العاملين فيها، وتزويد الموقع الالكتروني بالأخبار والصور، وتحديث الاخبار والصور ورفعها اولا بأول، ورفع الاخبار والصور من نشرات الوكالة الى موقعها الالكتروني، وكذلك رفع الاخبار والصور على موقع اتحاد وكالات الانباء العربية (فانا)، ورفع الخدمات الصحفية من وفيات وعناوين صحف ومقالات، و"حدث في مثل هذا اليوم" على الموقع بشكل يومي، ومتابعة الاخبار والصور الواردة عبر البريد الالكتروني للوكالة، واختيار صور المناسبات ومعالجتها وتحرير العنوان الخاص بالصورة وتحويلها على نظام الوكالة وبثها، وتحرير المفكرة (الاخبار المتوقعة) يوميا من الصحف، والمواقع وسجل المناسبات، ومتابعة اخبار المجتمع والناس، وتحريرها ورفعها على الموقع، وتحرير تعليق على الصورة (صورة وتعليق) وبثها على الموقع، وتجديد المعلومات على الموقع كلما اقتضت الحاجة، وإدارة مكتبة الوكالة، وتزويدها بالمراجع اللازمة.

د- مديرية التدريب :

وتتولى وضع الخطط، وبرامج التدريب اللازمة لتطوير عمل الوكالة، وتحسين أداء العاملين فيها، وتسويق خدمات الوكالة، وجلب الإعلانات لوضعها على موقعها الالكتروني الى جانب عقد دورات صحفية للمؤسسات الاعلامية الاخرى، واستقبال المتدربين من الجامعات الاردنية، الرسمية والخاصة، التي تدرس مواد الصحافة والاعلام. وحديثا انتقل مركز التدريب الصحفي التابع لاتحاد وكالات الانباء العربية (فانا) من بيروت الى مركز وكالة الانباء الاردنية

في عمان بعد الاحداث التي شهدتها المنطقة بين عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، خصوصا الازمة السورية، ليبدأ اتحاد وكالات الانباء العربية في تنفيذ اول برامجه التدريبية في عمان بشهر أيار ٢٠١٣م.

ذ- **مديرية الهندسة :**

وتعمل على إدامة عمل الوكالة من الناحية الفنية والتقنية، وتطوير البنية التحتية الفنية المرتبطة بعمل الوكالة، بما ينعكس ايجابا على الأداء، وتعمل كذلك على صيانة الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في الوكالة وإصلاحها، لضمان استمرارية عملها، وطباعة ما يرد من أخبار وتحقيقات، ودراسات من المديريات الصحفية في الوكالة، وتقديم الخدمات الفنية اللازمة لمشتركي الوكالة، وتتولى بث الأخبار بواسطة الرسائل القصيرة (SMS) لشبكات الهاتف المحمول، والرسائل بالوسائط المتعددة (MMS)، وتُعدُّ الدراسات والمواصفات الفنية اللازمة لشراء احتياجات الوكالة من الأجهزة والبرامج.

ر- **مديرية الشؤون الادارية:**

وتتولى استلام البريد، وحفظه في الملفات اللازمة، وتسجيل ما يصدر عن الوكالة وما يرد إليها من مراسلات، وتوزيع البريد بعد توقيعه إلى الجهات المعنية في الداخل والخارج، والإشراف على عمل قسم الطباعة والنسخ، وحركة السيارات والاتصالات الهاتفية، والخدمات العامة التي تتطلبها طبيعة العمل في المديرية، والإجابة عن المراسلات الرسمية، وتسجيلها وتوثيقها، وتنظيم الأعمال المتعلقة بشؤون الموظفين، وتقديم التسهيلات اللازمة للموظفين، وإعداد مشروع جدول تشكيلات الوظائف الخاص بالوكالة، وتطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بإجراءات التوظيف، وشؤون الموظفين.

ز- **مديرية الشؤون المالية :**

وتختص بإعداد وتنظيم موازنة الوكالة في بداية كل عام، ومراقبة الإنفاق الشهري، لضمان كفاية المخصصات المرصودة لتلبية حاجات الوكالة، وتنظيم عمليات الإنفاق والصرف وضبطها، على أوجه النشاطات استنادا للأنظمة والقوانين المعمول بها في مختلف المؤسسات الحكومية، وإعداد كشزفات رواتب الموظفين وعلاواتهم ومكافآتهم بشكل شهري، ومتابعة حسابات النفقات والأمانات وتدقيقها ومطابقتها مع كشوفات البنك المركزي، وعمل التسويات اللازمة، والخلاصات المالية، وإرسالها إلى وزارة المالية شهريا.

٦. بيئة عمل وكالة الانباء الاردنية:

تحكم وكالة الأنباء الأردنية (بترا) مثل باقي الوكالات الوطنية عند انتقاء تغطية الأحداث وكتابة الأخبار، وتحريرها، وبثها ضمن نشرتها العامة معايير تتأثر بعدة عوامل أهمها:

أ- العوامل التشريعية، ويحكمها قانون المطبوعات والنشر، وقانون نقابة الصحفيين، وقانون وكالة الأنباء الأردنية.

ب- العوامل الشخصية، التي تتعلق بالإطار المعرفي والمهني، والثقافي للقائم بالاتصال، وكذلك الإمكانات الفنية لدى المندوب الصحفي أو المحرر أو سكرتير التحرير، وقدرته على التعاطي مع الحدث أو الخبر، وكذلك المعايير المهنية للقائم بالاتصال ذاته.

ت- العوامل التنظيمية، حيث تؤدي العوامل التنظيمية والقيود المؤسسية – التي تختلف سماتها من مؤسسة إلى أخرى – دورا في تشكيل اتجاهات الصحفيين نحو الأحداث ومجرياتها، وتؤثر بالتالي في المضمون.

ويرتبط بالجانب التنظيمي، قدرة الوكالة على تغطية المناسبات وتوزيع المندوبين الصحفيين حسب الأهمية التي يقررها المسؤول من رئيس قسم، أو مدير مديرية صحفية، أو مدير عام الوكالة.

ث – العوامل المؤسسية، حيث تؤدي السلطات السياسية، ومصادر الأخبار، ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات، وجماعات الضغط، دورا في توجيه القائم بالاتصال، لتشكيل المضمون الإعلامي والقرارات التي يتخذها بشأن هذا المضمون (بخيت، ١٩٩٨ ص ٣٤ – ١٠٩).

ج – العوامل الأيديولوجية والثقافية والاجتماعية، وهي من القوى الأساسية المؤثرة على القائم بالاتصال، وتوجيه قراراته فيما ينشر أو لا ينشر، حيث تسهم طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع والاهتمامات والمصالح الاجتماعية في التأثير على وسائل الإعلام إنتاجا وتحريرا.

ح – سياسة المؤسسة الإعلامية، حيث تؤثر توجهات المؤسسة الاعلامية، ومواقفها نحو القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من ثوابت الموقف الرسمي الذي تتبناه المؤسسة الاعلامية، او تعكسه على المحتوى الاعلامي، والمنتج الاخباري للقائم بالاتصال الفرد، او المؤسسة.

خ – مصادر الأخبار، والتي تؤثر بشكل فاعل في نوعية المحتوى الاعلامي، والمنتج الاخباري، حيث يعمد مصدر الخبر الى اخفاء معلومات قد تكون مهمة للجمهور، كما يعمد الى ابراز ما يخدم اهدافه، ورسائله للمجتمع، وبالتالي تحقيق مصالحه على حساب المصلحة العامة. وهنا يأتي دور القائم بالاتصال في استكمال المعلومات التي تعمد المصدر اخفاءها، وترتيب اولويات المادة الإخبارية بطريقة مهنية تخدم الخبر.

وانتهت الدراسات الاعلامية التي تناولت حارس البوابة الى عدد من المتغيرات التي تؤثر على القائم بالاتصال والتي على ضوئها يحدد ما ينشر وما لا ينشر، ومنها "قيم المجتمع وقيم الصحفي، وتأثير وكالات الانباء والمعلنون والجمهور، وسياسية المؤسسة الاعلامية، ورغبات الصحفي في الترقي والتحفيز، وضغوطات حجرة الاخبار الميكانيكية" (حجاب،٢٠١٠ ص ٢٧٣).

ومن هذه المتغيرات التي يشير إليها مكاوي والسيد (٢٠٠٩، ص ١٧٦– ١٧٨):

- عامل المجتمع وقيمه وتقاليده، حيث يعد النظام الاجتماعي من العوامل الاساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال كون المجتمع يحتاج لدعم وسائل الاعلام في تثبيت قيم المجتمع ومبادئه، وتحقيق التوافق حولها.
- العوامل الذاتية وتتصل بالتنشئة الاجتماعية والتعليم والاتجاهات، والميول والانتماءات والجماعات المرجعية، وهذه جميعها تشكل الاطار الدلالي للقائم بالاتصال وتؤثر على سلوكه في المواقف الاتصالية، واختيار ما يجب أو لا يجب.
- العوامل المهنية وتشمل:

(أ) سياسة المؤسسة الاعلامية والتي تعكسها السياسية التحريرية، التي تتحدد حسب نوعية ملكية المؤسسة، وموقعها في النظام السياسي والاجتماعي القائم.

(ب) مصادر الاخبار المتاحة، حيث اثبتت الدراسات أن لها قوة تأثير على القائم بالاتصال، تصل احيانا الى درجة الاحتواء.

(ت) علاقات العمل وضغوطه، حيث تساعد علاقات العمل على تطوير بيئة اجتماعية تؤثر على عمل القائم بالاتصال الذي يتفاعل معها، ويعتمد عليها ويستمد منها النصح والدعم المعنوي، وتساعده على تجاوز ضغوطات المهنة، والوصول الى درجة الاستقرار والرضى الوظيفي Job Satisfaction.

(ث) عامل الجمهور، حيث تلعب توقعات القائم بالاتصال وتصوراته لردود فعل الجمهور دورا ايجابيا في صياغة المحتوى الاخباري، لتلبي هذه التوقعات.

ويحدد عبد الحميد مجموعة من العوامل التي تؤثر على القائم بالاتصال في بناء الرسالة الاعلامية وتشكيلها في صورتها النهائية، وهذه تتمثل في خصائص القائم بالاتصال نفسه، واحساسه بذاته، وهو هنا يشير إلى المصداقية التي تبنيها الخبرة، وتؤدي الى زيادة ثقة الجمهور به، وقدرته على التأثير في الآخرين، وانتماءاته إلى الجماعات المرجعية التي يعكس دوافعها، وميولها ومعاييرها في عمله، والتي تصبح جزءا من خبرته الشخصية والتي يعكسها على العملية الاتصالية ورموزها ورسائلها، والضغوط المهنية وعلاقات العمل ودورها في نقل الخبرات للقائمين بالاتصال، ولاسيما التي تتعلق بالموضوعات ومعالجتها في الاخبار، وعلاقة القائم بالاتصال بمصادر الانباء والمعلومات، وتأثير السياسة الخارجية والداخلية، والعلاقة مع المشرعين، وأهداف المؤسسات الاعلامية، والتوقعات الخاصة بجمهور المتلقين التي يجب أن يبنيها القائم بالاتصال نحو جمهور المتلقين، وبالتالي اختيار انواع الرسائل الاعلامية ومحتواها وشكلها حتى يحقق الهدف من عملية الاتصال (٢٠٠٠، ص ٩٣ - ١٢٣).

ويذكر بيتنر (Bittner): إن القوى التي تؤثر على قرار حارس البوابة الاعلامية، تتمثل في:

١. العامل الاقتصادي Economic Factor الذي يراعي ربحية المؤسسة الاعلامية في اعداد الاخبار على حساب الاعلانات، وخصوصا في المؤسسات الاعلامية الخاصة من صحف واذاعات، ومحطات تلفزة.
٢. القيود القانونية Legal Restrictions التي توقع الصحفي تحت المساءلة القانونية.
٣. ضغوطات الوقت Deadlines، حيث يقع الصحفي في سباق مع الزمن بسبب مواعيد تسليم التقارير الصحفية، ما يجعل الصحفي، او القائم بالاتصال يعمل تحت الضغط الشديد؛ اذ ان عمل الصحفي وضغط الوقت متلازمان.
٤. الاخلاقيات المهنية والشخصية Personal and Professional Ethics، حيث تكون هناك اسباب اخلاقية، ومهنية وشخصية، وراء قرار الصحفي في ماذا يكتب لجمهور القراء .
٥. المنافسة Competition، وتبرز في الانظمة الاعلامية المتأصلة فيها حرية الصحافة والتعبير، وتسهم في تنمية المهارات الصحفية، ولاسيما في مجال الصحافة الاستقصائية.

٦. قيم الاخبار News Value، وتعكس القيمة والأهمية للحدث وأثره المتوقع على احداث او اخبار أخرى.

٧. تأثير الزملاء او الاقران Peer Group Pressure في الصحف والمؤسسات الاعلامية.

٨. الردود على تعليقات القراء Reacting to Feedback التي توفر للقائم بالاتصال فكرة عن اهتمامات القراء، ومؤشرات على طريقة تفكيرهم (بيتنر، ١٩٨٦، ص ٢٥٨-٢٦٦).

وفي الغالب، فإن ما نراه في وسائل الاعلام من اخبار عن العالم هو نتيجة لقاءات غير منظمة مسبقا وتحدث بالصدفة، او لشبكة اتصالات غير رسمية يقوم بها العاملون في الاعلام، الا ان هناك عوامل تساعد في اختيار الاخبار ترتبط بالاشخاص، او المكان او الزمان. وقال ماكويل (McQuail): "إن القائمين بالاتصال يعتمدون في بعض الاحيان للحصول على الاخبار، على الاشخاص البارزين في المجتمع، حيث يضفي الشخص أهمية على الخبر أكثر من الحدث ذاته، أو يعتمدون على المواقع التي تتركز فيها السلطة، مثل: البرلمان والمحاكم، ومراكز الشرطة، والمطارات والمستشفيات، والتي غالبا ما تكون مصدرا للاخبار، وايضا الاعتماد على عامل الزمن من حيث الاخبار المخطط لها، والاخبار المرتبطة مع الاحداث والاخبار الحالية والمتطورة والمستمرة". لذلك فإن هذه المصادر والعوامل تؤثر بشكل كبير في عملية انتقاء الاخبار (١٩٨٨، ص ١٦٢- ١٦٦ الطبعة الثانية).

وأكد ان عملية اختيار الاخبار هي نتاج ثلاثة عوامل، الاول: مؤسسي يتعامل مع عنصري توافر الاخبار، وتوزيعها. والثاني عامل نوعي يتعلق بما يعد تقليديا بالنسبة للجمهور، وثالث واخير وهو عامل ثقافي اجتماعي يعود الى القيم التي تبرزها الاخبار والعناوين الرئيسة لها (McQuail ٢٠١١، ص ٢٦٢ الطبعة السادسة).

٧. مشكلة الدراسة:

يعد الإحساس من جانب الباحث بوجود مشكلة نقطة البدء في البحث العلمي، تتبع ذلك مجموعة من الخطوات العملية من تحديد المشكلة، وصياغتها، ووضع الفرضيات العلمية، واستثارة العديد من الأسئلة التي تجيب عن تساؤلات البحث والدراسة (حسين، ٢٠٠٦، ص ٦٩)

وحيث إن عملية بناء الأخبار والتقارير تمر بسلسلة معقدة من اتخاذ القرارات من قبل المندوب الذي يعد المادة بصورتها الأولية، ويحدد الجوانب التي يقوم بإبرازها، وتلك التي يقوم بإهمالها، وعدم تسليط الضوء عليها، مرورا بالمحرر الذي يحكِّم المادة لعدة معايير تبدأ بالسياسة العامة للمؤسسة الإعلامية – وكالة الأنباء الأردنية – وقيم المحرر، ومعارفه اللغوية وصولا إلى سكرتير التحرير الذي يجيز المادة للنشر في صورتها النهائية. لذلك، فإن المنتج الإخباري في الوكالة لا يعكس بالضرورة المعايير المهنية التي تحكم عمل القائم بالاتصال، وبالتالي فان نشرة الوكالة تتنوع حسب المعايير الشخصية لسكرتير التحرير سواء أكان المدير العام بصفته رئيسا للمؤسسة، أم سكرتير التحرير في كل فترة عمل يومية، وهذا يجعل نوعية الأخبار ومستوى معالجتها لقضايا المجتمع يختلف باختلاف القائمين بالاتصال.

وبناء على ما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتحدد في الإجابة عن السؤال التالي: ما أثر المعايير المهنية للقائم بالاتصال في انتقاء الاخبار في وكالة الأنباء الاردنية؟ كونها الوكالة الوحيدة في الاردن التي تهتم بالتغطية الرسمية للأحداث والقضايا، والانشطة المتعددة.

٨. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من دافعين هما:

١– علمي، ويتمثل في كون البحوث الخاصة باتجاهات حارس البوابة، ودوره في عملية الاتصال مازالت بحاجة لبحث وتحقيق (عبدالحميد، ١٩٨٣، ص٦٤).

٢– عملي، ويتحدد في عمل القائم بالاتصال في وكالة الانباء الاردنية، ودوره في صناعة الأخبار.

وحيث إن هذه الدراسة تبحث في المؤثرات والظروف التي تؤثر في القائم بالاتصال بهذه الوكالة عند اتخاذ القرار في مختلف المراحل التي تمر بها صناعة الخبر، بدءا من نشوء الفكرة سواء لدى المسؤول، أو لدى المندوب الصحفي، وصولا إلى إعداد المادة الإخبارية وتحريرها وبثها ضمن نشرات الوكالة، فإنها تعد من الدراسات القلائل، إن لم تكن الأولى في الاردن، التي تتناول المعايير المهنية للقائم بالاتصال، وأثرها في انتقاء الاخبار بوكالة الانباء الاردنية.

9. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف إلى المعايير المهنية للقائم بالاتصال، وأثرها في انتقاء الاخبار فبوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، وينبثق عن الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، والتي تسعى للتعرف إلى:

- مدى تأثير المعايير الشخصية للقائم بالاتصال على نوعية المنتج الإخباري.
- طبيعة الضغوطات التي يتعرض لها القائم بالاتصال، ومدى استجابته لها، والتي تمارسها عليه مؤسسات المجتمع والهيئات، وجماعات الضغط؛ لتوجيه المضمون الإخباري.
- مدى تأثير التشريعات النافذة، والناظمة (الدستور الاردني، قانون المطبوعات والنشر، ميثاق الشرف الصحفي) على طبيعة المنتج الإخباري.
- مدى تأثير السلطات السياسية على القائم بالاتصال، والمحتوى الإخباري.
- مدى تأثير التوجهات السياسية، والفكرية والأيديولوجية للقائم بالاتصال على المحتوى الإخباري.
- مدى تأثير طبيعة التنظيم في وكالة الأنباء الأردنية على القائم بالاتصال.
- مدى تأثير مستوى المهارات التي يتمتع بها القائم بالاتصال، وانعكاس التدريب المهني المتخصص التي يتعرض له على المحتوى الإخباري.
- مدى تأثير المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية على عمل القائمين بالاتصال، والمضمون الاخباري.

10. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية تتمثل بوجود علاقة بين مجموعة من المعايير التي تحكم عمل القائم بالاتصال في وكالات الأنباء الأردنية، ونوعية المحتوى والمضمون للمنتج الإخباري في الوكالة، وبناء على ذلك تتمثل فرضيات الدراسة بالآتي:

- توجد علاقة بين نشر الأخبار في وكالة الأنباء الاردنية، والتشريعات القانونية المتعلقة بمهنة الصحافة.

- توجد علاقة بين المعايير الفنية والمهنية، ونوعية الأخبار التي تبثها وكالة الأنباء الأردنية.
- يوجد تأثير للبيئة الاجتماعية التي تعمل فيها وكالة الأنباء الاردنية، كمؤسسة إعلامية، على عملية اتخاذ القرارات بشأن المنتج الإخباري.
- يوجد تأثير للقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية للصحفيين(القائمين بالاتصال) في وكالة الأنباء الاردنية على نوعية المنتج الإخباري للوكالة.

١١. **أسئلة الدراسة:**

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تتعلق بطريقة انتقاء الأحداث للتغطية، ومعايير انتقاء الأخبار للنشر، ومعايير رفض نشر الأخبار، وهي:

١) ما مدى وجود معايير لانتقاء تغطية المناسبات من قبل المندوبين الصحفيين؟
٢) ما مدى تأثير المعايير الشخصية للمندوب الصحفي على كتابة الأخبار؟
٣) ما مدى تأثير المعايير الشخصية للمحرر، وسكرتير التحرير عند تحرير الأخبار؟
٤) ما مدى وجود سياسية تحرير في وكالة الأنباء الأردنية على المنتج الإخباري؟
٥) ما مدى تأثير القوانين على كتابة الاخبار في وكالة الانباء الاردنية؟
٦) ما العلاقة بين القناعات الأيديولوجية للقائم بالاتصال، ومحتوى الأخبار؟
٧) ما طبيعة الضغوطات التي يتعرض لها القائم بالاتصال؟
٨) ما درجة استجابة القائم بالاتصال للضغوطات التي يتعرض لها؟
٩) ما مدى تأثير السلطات السياسية على قرارات القائم بالاتصال؟
١٠) ما مدى انعكاس المهارات الفنية مثل الانترنت والطباعة، وتقنيات الاتصالات التي يتمتع بها القائم بالاتصال على نوعية المنتج الإخباري؟
١١) ما دور التدريب المتخصص في تطوير المنتج الاعلامي للقائم بالاتصال؟

وتمت الاجابة عن هذه التساؤلات من خلال التحليل للفقرات التي تضمنتها جداول الدراسة ووردت في الفصل الرابع، والتي عكست جميع اسئلة الدراسة الرئيسة والبالغ عددها ١١ سؤالا.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

- نظرية حارس البوابة الاعلامية
- ادبيات الدراسة
- الدراسات السابقة

١. نظرية حارس البوابة الاعلامية Gatekeeping Theory

يستند الاطار النظري لهذه الدراسة على نظرية حارس البوابة الإعلامية Gatekeeper Theory، التي تنطلق من فرضية: أن الرسالة الاعلامية منذ نشوء الحدث الى وصول المعلومات الى القراء، أو المستمعين أو المشاهدين على شكل أخبار، أو مواد إعلامية، تمر في مراحل (بوابات) يجري فيها اتخاذ قرارات، حيال طبيعة الأخبار التي تمر لعامة الناس، او طبيعة العناصر المكونة للخبر الواحد التي تصل الى المستقبل في نهاية رحلة الرسالة الاعلامية.

ووصلت المؤسسات الإعلامية إلى درجة من التعقيد، بحيث يتخذ يوميا وبكل دقيقة قرارات مهمة حيال المنتج الإعلامي، وهذا يتطلب معرفة الأسلوب الذي يتم بمقتضاه اتخاذ القرارات، والمراكز التي تتخذها، وطبيعة القائم بالاتصال، وما يؤثر على اختياره للمواد الإعلامية والقيم الاخباري التي يؤمن بها القائم بالاتصال.

وهذا يدعو إلى الاهتمام بالقائم بالاتصال، لأن أهميته في العملية الاتصالية لا تقل عن أهمية الرسالة الإعلامية، أو المضمون الإعلامي الذي حظي باهتمام أكبر في مجال الدراسات الإعلامية.

ويجب الاعتراف عند تحديد تأثير الرسالة الاعلامية: "بأن القائم بالاتصال لا يقل أهمية عن أي مكوّن من مكونات العملية الاتصالية، ما يتطلب تحليل وسائل الاعلام كمؤسسات لها وظيفة اجتماعية، ودراسة دور ومركز الصحفي العامل في المؤسسة الاعلامية والظروف، أو العوامل التي تؤثر على اختيار المضمون الاعلامي، كون الخبر هو ما يصنعه الصحفيون" (حجاب، ٢٠١٠ ص ٢٦٨).

وهنا نورد التعريف الذي ذكره الموسى (٢٠٠٩، ص ١٧) للاتصال بإنه عملية نفسية اجتماعية لها ضرورة لحياة الانسان، وعلم "يُعنى بدراسة تبادل المعاني بين الافراد في المجتمع عبر نظام مشترك من الرموز".

ويقوم مفهوم النظرية على أن حراس البوابة يقررون بالنهاية المعلومات التي تمر عبر وسيلة الإعلام إلى الجمهور، والمعلومات التي يجب حجبها، ضمن معايير تحكم هذه القرارات. وحراس البوابة يتأثرون عادة بعوامل عديدة تتمثل في العوامل الاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية

والسياسية. وبناء على هذه التأثيرات، إلى جانب التأثيرات الشخصية، فإن حراس البوابة يمنعون مرور المعلومات غير المرغوب فيها، وغير المقبولة والمعلومات المثيرة للجدل، ويسمحون بمرور المعلومات التي تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة الإعلامية في ضبط إيقاع المجتمع وجعله، على الطريق الصحيح.

ومن وجهة نظر الباحث فان عمل حارس البوابة لا يقتصر على السماح لبعض الاخبار بالمرور، وحجب اخرى، بل يتدخل حارس البوابة الاعلامية في تشريح الخبر الى معلومات وعناصر يسمح بمرور بعضها ويمنع مرور الأخرى.

وأشار روبرتس إلى أن دراسة ديمييك Dimmick خلصت إلى: "أن عملية حراسة البوابة الاعلامية قائمة على مبدأ الشك، او عدم اليقين uncertainty، وأن الوظيفة الرئيسة لحراس البوابة في منظمات الاخبار، أو المؤسسات الإعلامية هي تقليل التنافر، أو عدم الانسجام dissonance في المادة الاعلامية، وإزالة الغموض، أو الالتباس ambiguity بين عناصرها، من خلال القرارات التي يتخذها الصحفيون والمحررون" (٢٠٠٥، ص ١٤).

وحراسة البوابة تعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال بحيث يصبح لحارس البوابة سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر من خلال بوابته، وكيف سيمر حتى يصل في النهاية إلى الوسيلة الإعلامية، ومنها إلى الجمهور.

والاتصال هو مجرد سلسلة متصلة الحلقات، وهذه السلاسل في حالة الاتصال الجماهيري تكون طويلة إذ تمر المعلومات بالعديد من الحلقات، وفي كل حلقة بوابة، وفهم وظيفة البوابة يعني فهم المؤثرات، او العوامل التي تتحكم بالقرارات التي يصدرها حارس البوابة.

ويرى الباحث أنه لو تخيلنا خريطة لحركة الخبر منذ لحظة الحدث وصولا الى القارئ فإننا سنكون أمام شبكة عنكبوتية. فالحدث بكل عناصره يحوله الصحفي الى مادة صحفية يختار منها ما يرى ـ وفق معايير ـ أنه مهم للقراء، وينقلها الى المحرر الذي يقوم بحذف معلومات منها، او اضافة اخرى اليها، أو تصحيح مفرداتها لغويا، أو توضيح غموض بعض فقرات المادة الاعلامية، او اعادة تركيبها بشكل تسلسل منطقي (sequence) يتناسب وهيكل الخبر، ثم يحولها الى سكرتير التحرير الذي يقرر إجازتها للنشر بعد تدقيقها، لتشكل بالتالي مدخلا

للصحف التي تلتقطها، ثم تخضعها لمعايير خاصة بها حسب سياستها واهتماماتها، وموقعها وتشابك علاقات الدولة التي تعمل فيها المؤسسة الاعلامية مع الدولة التي شهدت الحدث الذي شكل بالتالي مادة الخبر.

تقول رشتي إن لوين أشار إلى أن فهم وظيفة البوابة "يعني فهم المؤثرات أو العوامل التي تتحكم بالقرارات التي يصدرها حارس البوابة. وأول حارس بوابة هو الفرد الذي يلاحظ الحدث وقت وقوعه، ويرى وينتقي أشياء، ويلاحظ أو يغفل أشياء أخرى. والحارس الثاني هو المخبر الصحفي الذي يحصل على الخبر من شاهد العيان، والمخبر بدوره ينتقي الحقائق التي سينقلها أو سيهملها، ويحدد مدى الأهمية التي يعطيها للحدث (١٩٩٣، ص ٣٠٠- ٣٠٤).

ويرى دوفلر (DeFleur): أن المندوب الصحفي الذي يقرر ما إذا كانت القصة الإخبارية مهمة أم لا، هو حارس البوابة الأولى (الخطوة الأولى)، تتبعها خطوات من حراس البوابة الآخرين الذين ييقومون بدور في صياغة القصة الإخبارية، ويرى دوفلر أن نظرية حارس البوابة لا تزال تمثل تفسيرا صحيحا لجوانب عملية الاتصال الجماهيري، وتأثيراته وستبقى مهمة، طالما ما زالت الصحف تسعى إلى الوصول إلى أكبر عدد من القراء عبر تقديم محتوى مثير لاهتمامهم (٢٠١٠، ص ١٥٢ - ١٥٧).

وحقيقة: فإن هناك تجاهل للقرار الأول الذي يصدر من إدارة التحرير، أو المؤسسة الإعلامية، أو المسؤول المباشر عن عمل المندوبين الصحفيين، وتوجيههم للتغطية الصحفية اليومية، ولا يتم اعتباره جزءا من سلسلة اتخاذ القرارات حسب مفهوم حراس البوابة الإعلامية؛ فالمسؤول عن عمل المندوبين الصحفيين، عندما يقرر ان لا تتم تغطية مناسبة معينة، او متابعة قضية ما، لأسباب ادارية او فنية او لجهة عدم الاهمية، انما يقرر حجب معلومات ومنعها من الوصول إلى الجمهور.

فعندما يقرر المسؤول أن هذه المناسبة ذات أهمية، وتحتاج إلى التغطية، أو ليست ذات أهمية، ولا تحتاج إلى تغطية، إنما يتخذ قرارا ببدء العمل في كتابة قصة إخبارية، أو عدم كتابة قصة إخبارية، وهذا يخضع لاعتبارات عديدة سيأتي الباحث على ذكرها في الصفحات اللاحقة من هذه الدراسة.

وبرأي الباحث، ومن واقع العمل الميداني في وكالة الأنباء الأردنية، فإن هناك من يقوم بهذا الدور قبل هذه السلسلة، وهو المسؤول الذي يقرر أهمية المناسبة للتغطية، أو الفكرة للمتابعة، ثم المندوب الصحفي الذي يكتب الخبر ثم يدفع به إلى المحرر وبعدها يمر عبر بوابات الحراسة ليصل إلى الجمهور، حيث إن المندوب الصحفي ينتقي من المعلومات التي يتعرض لها ويجمعها ليبث قصته أو خبره أو تقريره.

٢. أدبيات الدراسة

موضوع الدراسة:

إن الدراسات التي تتعلق بحراس البوابة كقائمين بالاتصال هي دراسات تتناول تأثير الظروف المحيطة بهم، فهناك دراسات تتناول تأثير النواحي المهنية على القائم بالاتصال من حيث تأثير التدريب المهني للصحفيين على انتقاء الأخبار، وأداء القائم بالاتصال تحت تأثير الضغوط النفسية، ودراسات أخرى تهتم بالجوانب الفنية والمادية لعمل القائمين بالاتصال، ودراسات ثالثة تختبر، او تقيس القائمين بالاتصال، أي العاملين، من حيث خصائصهم، ومدى رضاهم عن عملهم.

وتقدم رشتي نموذجا تصوريا للمعايير الاجتماعية والسيكولوجية التي تؤثر في اختيار القائم بالاتصال للمادة الإعلامية، وهو وإن كان يعكس، حسب الدراسات النموذج الأمريكي، يؤكد أن لكل مجتمع ضغوطا مختلفة عن الآخر، لكنه في النهاية يدرس حراس البوابة كنظام. ومن هذه المعايير (١٩٩٣، ص ٣٠٤):

١) "المحافظة على قيم المجتمع وتقاليده": أي أن النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام بما ينطوي عليه من قيم ومبادئ يسعى لإقرارها، ويعمل على قبول المواطنين لها، ويعدّ من القوى الأساسية التي تؤثر على القائم بالاتصال.
٢) "تحقيق الاتفاق على الأساسيات"، إذ تعمل وسائل الإعلام على تحقيق الاتفاق على المبادئ، والمفاهيم الأساسية في المجتمع باختيارها للأنباء، وإغفالها لمصادر الاخبار لتحقيق ذات الأهداف، بتقديم المعلومات التي يشعر أفراد المجتمع أنها ستخدم قضيتهم أو أهدافهم للإعلام. أي أن ما يؤثر على القائمين بالاتصال، هو

الحاجة إلى المحافظة على قيم المجتمع وتقاليده، وتحقيق الإجماع أو الاتفاق على الأهداف الأساسية.

٣) "تأثير المؤسسات الاعلامية الكبرى على الصغرى"، إذ إن للمؤسسات الاعلامية الكبيرة تأثيرا على القائمين بالاتصال، وحراس البوابة الذين يتشابهون في مضمون الرسائل للمساعدة في عملية الإدماج الاجتماعي والثقافي.

٤) "وكالات الأنباء، وتأثيرها على زيادة التماثل بين الصحف". إذ تبث هذه الوكالات اخبارا وتقارير، وتعليقات تلتقطها الصحف ووسائل الاعلام بدلا من الاعتماد على مصادرها الذاتية في نشر هذه الأخبار، والتقارير ما يجعل وسائل الاعلام متشابهة، الى حد ما في المضمون والمحتوى الاعلامي.

٥) "تأثير الاعتبارات الذاتية، والضغوط المهنية على القائم بالاتصال"، وتشمل ضغوطات حجرة الأخبار، وطموحات القائم بالاتصال، وإطاره الدلالي وقيمه ومعارفه وتأثير سياسة الناشر التي تطبق في العادة في أي مؤسسة إعلامية، بالرغم من مظاهر الموضوعية في اختيار الأخبار، ولكي يحقق الصحفي أكبر قدر من المنفعة، فإنه يعيد تقييم آراءه، ليجعلها تحقق هذا الهدف، وبالتالي تنسجم مع سياسة الناشر.

٦) "الجمهور"، إذ إنه يتواصل مع المؤسسات الاعلامية، ويشكل مصدرا للتغذية الراجعة يعد من المؤثرات التي تجعل المؤسسة الاعلامية تعيد النظر في منتجاتها الإخبارية حتى تلبي احتياجات الجمهور ورغباته.

٧) وهناك عوامل تقليدية اخرى يراعيها العاملون في الاخبار مثل: أهمية الشخصية التي يدور حولها الحدث، وعوامل متصلة بالنواحي السياسية والثقافية تتحكم في انتقاء الاخبار، حيث يضيف زلطة عوامل اخرى ابرزها "تأثير السياسة الخارجية الرسمية على الموقف الذي يتبناه اعلام الدولة حيال الدول الاجنبية، ما يؤدي الى التعتيم على بعض الاحداث وابراز احداث اخرى تخدم السياسة الرسمية للدولة، والتحيز الثقافي والأيديولوجي، واستغلال الاخبار للضغط على الدول الاخرى، وتبسيط الاحداث، وتقديمها في اصطلاحات تتفق مع تحيزات رجال الإعلام" (٢٠٠٧، ص ٢٧٩).

وقد اتجهت الدراسات الإعلامية المتعلقة بالقائمين بالاتصال إلى الوقوف على أساليب العمل بالمؤسسات الإعلامية، وظروف إنتاج المواد وطرائق تشكيلها داخل هذه المؤسسات، والظروف والعوامل التي تؤثر في انتقاء وتفسير القائمين بالاتصال بهذه المؤسسات، وتفسيرهم للمضامين المقدمة.

ويرى MaQuail أن والهدف الرئيس من دراسات حارس البوابة، هو معرفة الحكم الشخصي للقائم بالاتصال وتقييمه والتعرف إلى طبيعة قيم الاخبار التي تتناولها وسائل الاعلام (١٩٨٨، ص ١٦٢).

وهذه الدراسات لا تقل أهمية عن دراسة مضمون الرسائل الإعلامية؛ لان فهم ما يدور داخل المؤسسة الإعلامية، والتعرف إلى أساليب العمل فيها، وطبيعة الانتماءات الفكرية والاجتماعية للقائمين بالاتصال الجماهيري، وتحديد مجالات اهتماماتهم إزاء مختلف القضايا، يسهم في قدرة أجهزة الإعلام في مجال التأثير الاجتماعي. وعند التعامل مع المضمون من منطلق نمط إنتاجه، والعوامل التي يتأثر بها، فإن الإنتاج الإعلامي هو بالضرورة نشاط اجتماعي منظم، وليس نتيجة جهد فردي.

وأهمية دراسة القائمين بالاتصال كأشخاص، تكمن في أنهم ينتمون بحكم وظائفهم إلى مؤسسات اتصالية، وهم كبشر، ينتمون إلى مجتمع معين، ولهم خلفياتهم الأسرية، وطبيعتهم في التنشئة الاجتماعية، ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وانتماءاتهم الطبيعية، والتزاماتهم الأيديولوجية وتوجهاتهم المهنية، إلى جانب مستوياتهم التعليمية، ومراتبهم الوظيفية، وهي عوامل تقوم بدور المتغيرات المستقلة في صياغة رسالة الاتصال من حيث الشكل الخارجي، أو الأفكار الأساسية التي تشكل مضمون هذه الرسالة، ما يتطلب التركيز بالأساس على البنية الاجتماعية والقيمية، والمهنية للقائمين بالاتصال، وتأثير ذلك على مواقفهم من بعض قضايا مجتمعهم، ومهنتهم.

وأجمل بخيت القوى المؤثرة على الصحفيين في انتقاء الأخبار ونشرها، والمضمون الإعلامي، بـ "الاتجاهات والقيم الشخصية للصحفيين وخلفياتهم الاجتماعية والسياسية وتصوراتهم لدورهم تجاه المهنة الصحفية والمجتمع، والعوامل والضغوط التنظيمية، وروتين العمل الصحفي

وضغط الوقت وتأثيره على المضمون الإعلامي، والعوامل التنظيمية والمؤسسية والضغوطات الخارجية على المؤسسة الإعلامية، والضغوط المجتمعية والمؤثرات الأيديولوجية والسياسية وقيم المجتمع وتأثيرات النخب السياسية في المجتمع" (١٩٩٨، ص ٣٢- ٣٣).

وترى، عبد الرحمن، وآخرون "أن الاهتمامات المختلفة للقائم بالاتصال في الصحف ومن بينها الانتماء الإقليمي، يعد من العوامل المؤثرة على قرارات النشر، وترتيب أولوياته" (١٩٩٢، ص ٥).

وقال روبرتس (٢٠٠٥، ص ٢- ١٣)، إن بينيت Bennett حدد اربع بوابات جديدة، أو ما يسمى (A Multi gated model of gate keeping)، وهي:

المخبر الصحفي: وتتمثل في حكم المخبر الصحفي الشخصي، والمهني على الاخبار.

المؤسسة: اي روتين جمع الاخبار في المؤسسة التي تنشئ علاقات العمل بين الصحفيين، ومصادر الاخبار.

البوابة الاقتصادية: اي القيود الاقتصادية على جمع الاخبار. ويقصد بها تكلفة انتاج الخبر، والجدوى الاقتصادية من نشره، والمنافع المادية التي تجنيها المؤسسة من نشره.

البوابة التكنولوجية: أي تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ودورها في تحديد الوقت والمساحة اللازمة لجمع الاخبار.

وقال إن كل بوابة هي مجموعة من المعايير، والممارسات الصحفية التي تؤثر على المحتوى الاخباري، فمن الناحية الاقتصادية، فإنها تنظر إلى الخبر على أنه نتيجة لسلسلة من القرارات التي تعني بكيفية انتاج المحتوى الاخباري، وتقديمه بحيث يحقق أكبر عائد من الاستثمار به.

وهناك جانبان لقضية تغطية الاخبار؛ الأول يُعنى بعملية انتقاء الاخبار، وبنائها من قبل الصحفيين بناء على استخدام قيم الاخبار، ومغزى الاخبار أو معناها، والتي تقود الصحفي الى الاهتمام بالحدث، والآخر الاتجاهات الاجتماعية والنفسية للجمهور، وانشغالهم بالأخبار التي تشمل الكوارث، والرعب والصراع.

ففي المجال العام العالمي، فإن المواطن العادي في القرن الواحد والعشرين اصبح أكثر نشاطا في انتاج الاخبار، وهذا كان مرده للعولمة، التى أبرز ادواتها انتشار الانترنت. وهذا الاتجاه جاء نتيجة خيبة الأمل الشعبية من تغطية وسائل الاعلام العادية لنشاطاتهم، وقضاياهم الاجتماعية، فيما التكنولوجيا التفاعلية مكنت من ظهور أحداث وقصص مرات عديدة كما يحصل في وكالات الأنباء، لكن هذا لا يعني ان القصة تمت تغطيتها بطريقة مهنية.

ووكالات الانباء في الاخبار التي تنقلها تسهم في تحفيز النقاش في المجتمع نحو القضايا العامة، وبالتالي فإنها تؤدي دورا غير مباشر في إيجاد مناظرات اجتماعية وإتاحة المجال أمام المواطنين للانخراط في قضايا المجتمع. ووكالات الانباء لا تزود الاخبار مباشرة الى عامة الناس لكنها تزود قطاع تجزئة الاخبار والاعلام التجاري التي بدورها تزود الاخبار الى عامة الناس.

وتختار وكالات الانباء عناصر الاخبار التي تعتقد أن زبائنها من صحف وغيرها يريدونها وهذا يؤثر بدوره على نوعية الاخبار التي يستقبلها الجمهور، لذلك بينت دراسات أن وكالات الانباء غيرت في طبيعة اخبارها، وطريقة اختيارها، وإنتاجها لها، كون مفهوما الأهمية والإهتمام Importance and Interest غالبا ما يتم تعريفهما بقيم الاخبار، او السمات الجوهرية التي تميز الاخبار من غير الاخبار. وتفسر بان تطبيق قيم الاخبار في عملية اختيار الاحداث يقود الى تطوير مفهوم الحس الصحفي (News Sense)، الذي هو حس فطري بالغالب، وعملية بديهية تتجلى في فترة زمنية مع الخبرة الشخصية للصحفي، أو المراسل في الحقل الصحفي.

والحس الصحفي هو الحدس Intuition، ومعرفة اي حدث ذي قيمة إخبارية، ويستحق او جدير بالتغطية الصحفية. وبعبارة أخرى، الحس الصحفي سمة للصحفي الخبير القادر على تحديد الحدث كقيمة إخبارية، والكتابة عنه في طريقة تحظى بالاهتمام. وفي مهنة الصحافة، يطور الصحفيون الحس الإخباري، او الاحساس بأي الاخبار ذات قيمة، ويصبحون بحكم الخبرة ذوو وعي، وبحاجة العملاء (القراء)، وما يريدونه، ودور الصحفيين هنا هو تحديد الاحداث التي تستحق النشر News Worthy أو جديرة به (Zanetta Lyn ٢٠١٠، ص ٢٤٥- ٢٥٢).

٣. الدراسات السابقة

راجع الباحث الدراسات السابقة المتعلقة بموضع الدارسة، أو القريبة منه، وتمكن من رصد الدراسات التالية:

- دراسة Amani Channel ٢٠١٠ وعنوانها: **حراسة البوابة وصحافة المجتمع: فحص نوعي للمشاركة في جمع الاخبار (Gatekeeping and citizen Journalism: a qualitative examination of participatory news gathering)**، وهدفت للوصول الى فهم أفضل لقاعدة التشاركية في الاعلام، وكيفية اتخاذ القرار حيال المواد التي يتم ارسالها الكترونيا الى موقع (CNN)، وبحثت في تغير دور حراس البوابة الاعلامية التقليدي في عمليات الاتصال في ظل انتشار الاعلام عبر الانترنت Online Communications. وتناولت الدراسة صحافة المواطن في (CNN)، والتي تسمي المواطن "المراسل الالكتروني"، وهم الذين يرسلون مواد اصلية غير محررة، لم يتم التدخل بها "unfiltered"، ودور هذه الاخبار التي يسربها المواطنون للبرامج الاخبارية، في إحداث نقلة نوعية في عمليات الاتصال كون وسائل الاعلام الرئيسة تشجع المواطنين على المشاركة في صناعة الاخبار ما يدعو الباحثين لتعميق فهمهم للآثار النظرية المتعلقة في المشاركة في الاعلام، ودور حراسة البوابة.

وخلصت الدراسة التي تعد من الدراسات الوصفية، واستخدمت اسلوب العينة العشوائية والمقابلة، إلى أن ارسال الاخبار بوساطة المواقع الالكترونية (مثل ارسل خبرا)، تعد طريقة مبتكرة لجمع الأخبار لكنها لا تلبي المعايير المهنية لنشر الاخبار وبثها، ما يتطلب اعتماد معايير تمثل دور حراسة البوابة، فمثلا موقع CNN الاخباري اعتمد ممارسات لعمل حراسة البوابة لمراقبة المشاركات الاعلامية للجمهور عبر الانترنت، للتأكد من أهمية المعلومات ومصداقيتها، التي سيتم نشرها، او بثها للجمهور.

وذكرت الدراسة ما أورده اكسل برونز في كتابه (Gate Watching 2008)، بأن التكنولوجيا، وانتشارها مكّن اي شخص لديه حق الوصول إلى شبكة الإنترنت أن يكون محررا ومساهما، أو متعاونا أو مشاركا في العملية الاخبارية على الانترنت، وحراس البوابة في الـ CNN هم الذين يصنعون القرار النهائي بشأن المحتوى المقدم من المستخدمين. وهذه الدراسة

تمثل نموذجا لعملية الأخبار التي يتوفر لديها كادر متخصص، وبنية تحتية تدعم صحافة المواطن وتوفر قاعدة لوضع نموذج نظري، يعالج موضوع ارسال الاخبار الكترونيا للوسائل الاعلامية التي تعد الـ CNN نموذجاً لها.

- دراسة الرفاعي (٢٠٠٩) وعنوانها: **علاقة البيئة الاعلامية للقائم بالاتصال العربي باتجاهاته نحو حقوق الإنسان،** وهدفت الدراسة للتعرف على تأثير البيئات الإعلامية التي يعمل فيها القائم بالاتصال العربي في تأطير مفاهيمه ورؤاه حول قضية حقوق الانسان، وهي من الدراسات الوصفية التي اتبعت اسلوب العينة العشوائية للقائمين بالاتصال في مؤسسات اعلامية شملت صحفا واذاعات وتلفزيونات في البيئة القطرية والاماراتية والبريطانية.

وتوصلت الدراسة الى ان اتجاهات القائمين بالاتصال نحو حقوق الانسان بشكل عام كانت قوية بين البيئات الثلاثة التي تمت دراستها وهي: بريطانيا والإمارات العربية المتحدة وقطر، وإن أعلى البيئات قبولا لحقوق الانسان كانت البيئة البريطانية فالاماراتية ثم القطرية.
وثبت من الدراسة أن الاتجاه نحو حقوق الانسان يتأثر بالمتغيرات الديمغرافية والوظيفية، وأن مفهوم حقوق الانسان يعني حرية التفكير، والتعبير ثم الديمقراطية، وحرية الممارسة الدينية، ثم العدل.
واتضح من الدراسة ان القائم بالاتصال يعمل ضمن مؤسسة تعمل في إطار بيئة اتصالية تتشابك مع عناصر البيئة الاجتماعية الأعلى، مثل: البيئة التشريعية، والقيمية، والسياسية، والثقافية، والفكرية.

- دراسة النقراط (٢٠٠٧) وعنوانها: **دراسة العلاقة المتبادلة بين القائم بالاتصال والجمهور المستهدف في الإذاعات المحلية- دراسة تحليلية ميدانية على إذاعة بني وليد في ليبيا.**

وهدفت الدراسة للتعرف إلى العلاقة بين اهتمامات الجمهور في المادة الإعلامية، وأجندة القائم بالاتصال، ودرجة التركيز التي توليها الإذاعة للقضايا التي تهم الجمهور، ودرجة اهتمام المستمعين في ما تثيره الإذاعة من قضايا ومعالجات.
وأعتمد الباحث المنهج المسحي بالعينة، وتحليل المضمون للبرامج الاذاعية، والمنهج المقارن بين نتائج اراء القائم بالاتصال في اذاعة بني وليد، وآراء جمهور المستمعين لها.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد ترابط قوي بين أجندة القائم بالاتصال، وأجندة الجمهور المستمع للإذاعة، وأن عملية الاستماع للإذاعة ليست مؤكدة، وغالبية مجتمع الدراسة لا تؤيد التواصل مع إذاعة بني وليد لأسباب مختلفة، منها أن برامج الإذاعة متغيرة وغير ثابتة، ولا تساعد أو تساهم في تغيير كثير من المفاهيم، والعادات السيئة لدى الجمهور، ولا تسهم في تقديم أجندة تساعد الجمهور على حل العديد من المشكلات التي تواجهه.

كما توصلت الدراسة إلى أن عدم التركيز على احتياجات أجندة المستمعين، سببها الخضوع لرغبة مدير الإذاعة، وأن هناك تأثيرا واضحا لإدارة المسؤولين عن الإذاعة، ما يجعل برامجها تابعة لأجهزة الدولة العليا المباشرة.

- دراسة إمحمد (٢٠٠٧) وعنوانها: **القضايا الأفريقية في التغطية الإخبارية لوكالة الجماهيرية للأنباء.** وهدفت هذه الدراسة للتعرف إلى دور الوكالة الجماهيرية للأنباء، وتحديد نسبة الأخبار التي تبثها الوكالة عن القضايا الأفريقية، وأنواع الأخبار التي تبثها، وتحديد مصادرها، والتعرف إلى القيم الإخبارية التي أبرزتها في تغطيتها للقضايا الأفريقية. والتعرف أيضاً إلى اتجاهات الأخبار التي تبثها تجاه القضايا الأفريقية. وهذه الدراسة وصفية استخدم فيها الباحث منهج المسح الاعلامي، وأدوات تحليل المضمون والاستبانة والمقابلة، والعينة العشوائية المنتظمة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في التغطية الإخبارية لمختلف الأحداث من قبل الوكالة وتحديدا القضايا الأفريقية. وتبين أنها اهتمت بالأخبار السياسية، والاقتصادية، والعسكرية أكثر من الأخبار الأفريقية، وأنها تعتمد في تغطيتها الإخبارية سياسة تحريرية محايدة. وان العاملين فيها (القائمين بالاتصال) محكومون بسياستها الإعلامية والتعليمات، والتوجيهات الخاصة بالعمل والتسلسل الإداري.

- دراسة KarineBarzilai-Nahon (2007) وعنوانها: **نحو نظرية شبكة حراس البوابة: إطار لاستكشاف السيطرة على المعلومات (Toward A Theory Of Network Gatekeeping: A Framework For Exploring Information Control).**

وهدفت الدراسة الى تحديد إطار عام لنظرية حراسة البوابة في سياق شبكات الاتصال، يتضمن عنصرين، الاول: تحديد الهوية (Identification) والبروز (Salience) والأهمية (Importance)، وتحديد آليات حراس البوابة، والآخر فهم العلاقة بين حراس البوابة، والمؤسسة

التي يعملون فيها، وعمليات حراسة البوابة. وتحدد هذه النظرية عملية حراسة البوابة من خلال اربع خصائص تتمثل في: علاقة السلطة السياسية بحراسة البوابة، والقدرة على انتاج المواد الإعلامية، والعلاقة مع حراس البوابة، والبدائل المتوافرة في سياق حراسة البوابة.

وخلصت الدراسة، التي تعد من الدراسات المسحية، واستخدمت اسلوب العينة العمدية، وتحليل المضمون، إلى أن هناك ديناميكية في التحكم بالمواد الاعلامية، والرقابة عليها بتحليل عمل حراسة البوابة وشرحه، وفهمهم للعلاقات السياسية والاجتماعية، وأن لدى الباحثين إمكانية مواجهة القواسم المشتركة لظواهر حراسة البوابة المتعددة، وتطوير العلاقات وصياغتها بين هذه الظواهر، وبناء نظرية حراسة بوابة أكثر فائدة وشمولية، وعمقا في الرقابة على المواد الاعلامية في المجتمع.

- دراسة أبو شنب (٢٠٠٠) وعنوانها: **دور القائم بالاتصال في مؤسسات الإعلام الفلسطيني في مواجهة متغيرات الألفية الثالثة**، وتناولت هذه الدراسة ماهية القائم بالاتصال، وإعداده وتدريبه ومستواه التعليمي، وخبرته الإعلامية، وإمكاناته العلمية والفنية، والتعرف إلى الصعوبات التي تواجه القائمين بالاتصال، والمؤسسات الإعلامية في ظل متغيرات عديدة، أبرزها تأثير عملية السلام وتأثير مفاوضات السلام على العملية الإعلامية، والرؤية المستقبلية للقائمين بالاتصال في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

وهدفت الدراسة، التي استخدمت اسلوب الاستبانة أداة للبحث، والعينة العشوائية، والتي تعد من الدراسات الاستكشافية الوصفية، التعرف إلى قدرة القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية على المواجهة، والتعرف إلى ماهية القائم بالاتصال، ومؤهلاته وخبراته والدورات التدريبية التي تلقاها، وقدرته على التعامل مع التقنيات الحديثة، واستخدامها في الاطار الصحيح لها.

وكشفت الدراسة عن واقع القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، وافتقاد عدد كبير من القائمين بالاتصال للتأهيل الجامعي والعلمي والتدريب، وعدم وضوح الخطة الإعلامية، أو المهمة المنوط بالقائم بالاتصال، أو الدور الذي يقوم به، كما كشفت عن ميل القائمين بالاتصال إلى الإحباط، وعدم المبالاة، والتواصل مع العمل.

ودعت إلى الاهتمام بالبرامج التدريبية للقائمين بالاتصال، وإعادة النظر في وظائف القائمين بالاتصال، وتوزيعها وفقا للأصول والقواعد المهنية والعلمية بعيدا عن الأهواء الشخصية.

- دراسة بسيوني أبراهيم حمادة (١٩٩٦) وعنوانها: **وسائل الإعلام والسياسة، دراسة في ترتيب الأولويات**، وتناولت الدراسة العلاقة المتبادلة بين الإعلام والجماهير في وضع الأولويات وترتيبها، في إطار نظرية ترتيب الاولويات، وتوصل الباحث إلى أن وسائل الإعلام تقوم بدور حارس البوابة، أو الناقل للأفكار والقضايا ذات الصفة الشرعية، وتقصي الافكار والآراء الراديكالية التي تهدم بناء المجتمع. ويشير إلى تقرير جانوتس الذي يحدد الوظيفة السياسية لوسائل الاعلام في إضفاء الشرعية، او القبول الاجتماعي لأفكار ومفاهيم معينه. واستبعاد أفكار ومفاهيم أخرى من الجدل، أو النقاش السياسي.

كما توصل الى أن هناك ضعفا لتأثير الصحف القومية (الاهرام) في تريب اولويات اهتمامات الرأي العام مقارنة بقوة التأثير لبعض الصحف الحزبية: الشعب والأهالي والوفد.

واتبع الباحث المنهج التحليلي والمقارن في الدراسة، باستخدام العينة العشوائية، وتحليل المضمون.

- دراسة عبد النبي (١٩٨٩) وعنوانها: **سوسيولوجيا الخبر الصحفي، دراسة في انتقاء ونشر الاخبار**، واستهدفت تقييم عملية انتقاء الاخبار ونشرها في الصحف المصرية، والكشف عن الابعاد الاجتماعية لهذه العملية، والعمل على تصحيحها بما يتناسب، والدور التنموي المتوقع من الصحف.

والدراسة تعد من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج تحليل المضمون بالاعتماد على المسح الشامل للعينة الزمنية التي شملت اصدارات صحف: الاهرام والأخبار والجمهورية لأشهر: كانون الثاني وشباط وآذار من عام ١٩٨٨.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوظيفة الاخبارية لصحف الاهرام والأخبار والجمهورية متدنية، وأن غالبية اخبارها من النوع التقريري، أو البروتوكولي الذي لا يقدم بيانات او معلومات يمكن ان تفيد القارئ في تصريف شؤون حياته اليومية، او توسيع مداركه بمجريات الأمور. كما توصلت الى أن العاملين في الصحف من فئة من يديرون العملية الصحفية، وليس لديهم فهم واضح عن ماهية الخبر الصحفي باستثناء بعض المفاهيم العامة، التي لا يلتزمون بتطبيقها في واقع

الممارسة الفعلية، ولا تتوافر لديهم معايير محددة، ومبادئ راسخة يتم على اساسها انتقاء الاخبار ونشرها، وإنما تتم بصورة عشوائية، وتلقائية تحكمها توجهات المسؤولين وميولهم في كل الصحف موضوع الدراسة.

٤. التعليق على الدراسات السابقة:

لدى الرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة: العربية والأجنبية، التي تناولت دور القائم بالاتصال في العملية الإعلامية، لاحظ الباحث قلة الدراسات التي تناولت دور القائم بالاتصال في بيئة وكالات الانباء العربية، وتوسعت في دراسة هذه البيئة في الاذاعات والصحف.

وأشارت بعض الدراسات إلى تطور دور حراس البوابة الاعلامية من الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية إلى الصحافة الالكترونية، لوضع معايير تضمن جدارة مشاركات، وتعليقات المواطنين للنشر في المواقع الإلكترونية، والارتقاء بالذوق العام في المجتمع والتأكد من أهمية المعلومات التي تنشر للجمهور، ومصداقيتها.

وتطرقت دراسات أخرى إلى اهتمامات القائم بالاتصال نحو موضوعات محددة مثل: حقوق الإنسان، ومدى توافق المواد الاعلامية مع اهتمامات الجمهور، وقدرة المؤسسات الاعلامية، ولاسيما الاذاعات على تلبية توقعات الجمهور، وتوجيه الادارة في المؤسسات الاعلامية الى حراس البوابة الاعلامية بما يخدم مصلحة الحكومة وتوجهاتها بعيدا عن اهتمامات جمهور المتلقين المحلي والاقليمية.

وتناولت دراسة حديثة موضوع أهمية وجود مرونة في التحكم بالمواد الاعلامية، والدعوة الى صياغة علاقة جديدة بين المواد الاعلامية، وحراس البوابة الاعلامية للوصول الى نظرية أكثر فائدة، وشمولية في الرقابة على المواد الاعلامية.

كما تناولت الدراسات التي اطلع عليها الباحث، دور الاعداد والتدريب والمستوى التعليمي، والخبرة الإعلامية والإمكانات الفنية للقائم بالاتصال والصعوبات التي تعترض طريقه المهني، وقدرته على مواجهتها، فدعت هذه الدراسات الى الاهتمام بالبرامج التدريبية للقائم بالاتصال.

وتوصلت دراسات الى أن القائم بالاتصال في معظم البيئات السياسية العربية يقصي الافكار التي ترى الحكومة، والمسؤولون انها تضر بالمجتمع، وأن هناك غياب فهم واضح لدى بعض القائمين بالاتصال لماهية الخبر الصحفي، والاقتصار على المفاهيم العامة حيال الاخبار.

٥. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

مكنت الدراسات السابقة الباحث من تكوين خلفية عن نوعية اهتمام الباحثين في القائم بالاتصال في مختلف بيئات العمل، ما اسهم في توسيع النطاق المعرفي والاطلاع على بيئات عمل إعلامية متنوعة بين سياسية ثقافية واجتماعية.

واستفاد الباحث من الدراسات السابقة في كيفية توظيف مناهج البحث، والادوات التي استخدمتها، واستخد ادوات بحث ومناهج ومجتمع دراسة، مختلفا، وهو بيئة العمل في وكالة الانباء الاردنية، ومعايير القائم بالاتصال فيها لانتقاء الاخبار ونشرها، ما مكن الباحث من تقديم دراسة تتكامل مع الدراسات السابقة في التركيز على مختلف بيئات العمل الاعلامي من صحف وتلفزة واذاعات وحتى مواقع الكترونية اضافة الى وكالات الانباء، ولاسيما في الوطن العربي.

كما نبهت الدراسات السابقة الباحث الى ضرورة الاهتمام اكثر في البيئة التي تحكم عمل وكالات الانباء العربية كمؤسسات إعلامية تقوم بدور القائم الاتصال، والاهتمام بتفاصيل العمل فيها بدراسات اخرى لاحقة، تبين التحولات التي شهدتها وكالات الانباء بشكل خاص الى جانب التحولات التي شهدتها وسائل الإعلام الاخرى، والتي تسمى تحولات عصر الرقمنة كما اسماها الموسى أو الاعلام الرقمي (Digital Media) (الموسى،٢٠١٠، ص ٩٦). وملاحظة التغيير في الاداء ومقارنته لحقبتين يفصل بينهما دخول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الى وسائل الاعلام بقوة، وذلك بعد عام ١٩٩٠، وهو العام الذي حررت فيه الولايات المتحدة الأميركية بشكل كامل شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وجعلتها تعمل على اسس تجارية بعد أن كانت مقتصره على الخدمات العسكرية والامنية. وقال نصر" لقد رفعت المؤسسة القومية للعلوم في أميركا في عام ١٩٩١ القيود التي كانت مفروضة على الاستخدام التجاري للشبكة" وهو ما سمح بالدخول الى شبكة المعلومات الدولية بعد توالي ظهور برامج التصفح الالكترونية (٢٠٠٣، ص٢٦).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

- نوع الدراسة ومنهجها
- أداة الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- حدود الدراسة
- مجتمع الدراسة والعينة
- اختبارا الصدق والثبات
- التحليل الاحصائي

١. نوع الدراسة ومنهجها:

تصنف هذه الدراسة أنها من الدراسات الوصفية، إذ تعرض الدراسات الوصفية خصائص الموضوع من ناحية كمية، او كيفية، وتحديد العوامل المرتبطة بالموضوع، أو الظاهرة، وضمن فروض مبدئية. وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد وصف للظروف التي يعمل فيها القائم بالاتصال في وكالة الأنباء الأردنية، والمعايير التي تنتقى على أساسها المناسبات التي تتم تغطيتها، والتغطيات الصحفية والعناصر التي يتم إبرازها في الأخبار.

وقد استخدم الباحث المنهج المسحي الذي يعد من ابرز المناهج المستخدمة في البحوث الاعلامية. "وهو جهد عملي للحصول على بيانات ومعلومات، وأوصاف عن الظاهرة، او مجموعة الظواهر موضوع البحث"(حسين، ٢٠٠٦، ١٤٧).

٢. أداة الدراسة:

أستخدم الباحث الاستبانة أداة بحث رئيسة، حيث صمم إستبانة تحتوي على جزءين، تضمن الاول المعلومات الاساسية، والشخصية للمبحوث، وتضمن الأخر اسئلة تحت ثلاثة محاور: الاول لدراسة المعايير التنظيمية والقانونية لعمل القائم بالاتصال في وكالة الانباء الاردنية، والثاني لدراسة المعايير السياسية والاجتماعية لعمله، أما الثالث والاخير فدرس المعايير الفنية، والشخصية للقائم بالاتصال في الوكالة، وتم توجيه اسئلة اخرى بعضها خاص بالمندوبين الصحفيين تتعلق بطريقة تعاملهم مع المناسبات الصحفية التي لا تتفق مع آرائهم، ومعتقداتهم ومواقفهم الشخصية، وانواع الضغوطات التي يتعرضون لها، وبعضها خاص بالمحررين تتصل بانواع الضغوطات التي يتعرضون لها، وموقفهم من الخبر، وارتباط ذلك باسم المندوب الصحفي والاجراءات التي يتخذونها بشأن الخبر اذا لم يتفق مع السياسة التحريرية للوكالة.

٣. مصطلحات الدراسة :

- القائم بالاتصال: يمكن تعريف القائمين بالاتصال: بأنهم حراس البوابة الذين يسيطرون على البوابات التي تمر بها الاخبار من مرحلة الحدث وصولا الى القراء، أو المستمعين أو المشاهدين، وهم أي حراس البوابة، افراد من مندوبين ومحررين، ومؤسسات إذ تعد المؤسسة الاعلامية ذاتها بأنظمتها ومعاييرها وقواعد النشر فيها حارس قائم بالاتصال ايضا. ويقصد، لغايات هذه الدراسة، بالقائم بالاتصال، المندوب الصحفي والمحرر وسكرتير التحرير في مركز وكالة الانباء الاردنية، أو في مكاتب الوكالة في المحافظات، او المراسلين في الخارج.
- المعايير المهنية، ويمكن تعريفها بأنها المعايير، والضوابط التشريعية والشخصية والتنظيمية، والايديولوجية والثقافية، والاجتماعية والسياسية التي تحكم عمل القائم بالاتصال في وكالة الانباء الاردنية، وتؤثر على المنتج الاخباري فيها.
- انتقاء الاخبار: ويقصد بها، اختيار خبر، أو اكثر من مجموعة من الاخبار وإهمال الاخرى، او اختيار مجموعة من العناصر من الخبر الواحد، وإهمال عناصر اخرى.
- انتقاء المناسبات للتغطية: ويقصد بها: انتقاء مجموعة من الأحداث، او المناسبات، للتغطية، او فكرة، او مجموعة افكار للمتابعة وإهمال الاخرى.
- الاتصال: علم يُعنى بدراسة تبادل المعاني بين الافراد في المجتمع عبر نظام مشترك من الرموز.
- الاتجاه: هو استعداد عقلي لدى الفرد ناتج عن الخبرات والمعارف التي اكتسبها والتجارب التي مر بها للاستجابة للمثيرات بطريقة ايجابية او سلبية او محايدة.
- السياسة الاعلامية: حسب تعريف اليونسكو السياسات الاتصالية (الاعلامية) هي: مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه تنظيم وادارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم واشكال وسائل الاتصال منها وسائل الاتصال الجماهيري، والاجهزة الرئيسية للمعلومات، من أجل تحقيق افضل النتائج

الاجتماعية الممكنة، في اطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة في إطار سياسة اعلامية وطنية شاملة.

- السياسة التحريرية: هي مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم الاسلوب والطريقة التي يتم بلها تقديم المضمون الاعلامي، وقد تكون غير مكتوبة لكنها تفهم ضمنا من سياق العمل المؤسسي وتناقل الخبرات بين العاملين.
- الموضوعية: هي التعامل مع القضايا في الاعلام بعيدا عن التأثيرات والميول الشخصية.
- الخبر: تقرير يصف بدقة وموضوعية حادثة او واقعة او فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من الجمهور(ابو زيد،٢٠١١، طبعة خامسة، ص ٣٧).
- التحليل الاخباري: هو تحليل لحدث تناولته الاخبار، ويضمن الكاتب فيه رأيه بطريقة مباشرة (حداد،٢٠١١، الطبعة الثانية، ص ٣٠١).

٤. حدود الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة، من المندوبين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، والمحررين وسكرتيري التحرير، ومندوبي الوكالة في المحافظات، والعاملين في قسم الانترنت الذين يستقبلون الاخبار عبر البريد الالكتروني للوكالة، ومراسلي الوكالة في الخارج.

٥. مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المندوبين والصحفيين والمحررين، وسكرتيري التحرير العاملين في وكالة الانباء الاردنية (بترا) سواء اولئك الذين يعملون في المركز، او في مكاتب المحافظات التي يوجد فيها مندوبون للوكالة، ولما كان هذا المجتمع محدود العدد حيث يتكون من (١٦٥) مفردة، منهم (١٥) مفردة مجازون دون راتب، ولجأ الباحث إلى المسح الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة من (١٥٠) مفردة.

وبعد توزيع استمارة البحث على أفراد مجتمع الدراسة، استرجع الباحث ما مجموعه (١١٤) استمارة جميعها كانت صالحة للتحليل الاحصائي، مشكلة (٧٦%) من مجتمع الدراسة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي، خصوصا اذا علمنا إحصائيا

ان نسبة (٧٢,٦%) هي الحد الادنى المقبول لاغراض البحث العملي في مجتمع بحجم مجتمع هذه الدراسة.

٦. اختبارا الصدق والثبات:

ومن أجل الوصول إلى درجة مقبولة من الصدق والثبات لأداة الدراسة، عرضها الباحث على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والمهنيين، وتم تعديلها بناء على الملاحظات التي أبداها المحكمون، كما تم إجراء الدراسة القبلية على عينة من الصحفيين في وكالة الأنباء وتعديل الاستمارة ايضا بناء على ملاحظات أفراد الدراسة القبلية، إضافة الى اسئلة اختبار صدق المبحوث، واختبار الثبات باستخدام المعادلات الاحصائية المعتمدة لهذه الغاية، وهي معامل الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha).

٧. التحليل الإحصائي: أستخدم الباحث في مرحلتي الدراسة واستخلاص النتائج، النسب المؤوية، وعد التكرارات، والوسط والحسابي، والانحرافات المعيارية.

---

*تم تحكيم الاستبانة من قبل كل من :

١- الاستاذ الدكتور عصام الموسى، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك. ٢-الدكتور حاتم علاونة، عميد كلية الاعلام، جامعة اليرموك. ٣- الدكتور محمود شلبية، قسم الاذاعة والتلفزيون، كلية الاعلام، جامعة اليرموك. ٤- الدكتور أمجد القاضي، مدير عام هيئة المرئي والمسموع. ٥- السيد فيصل الشبول، مدير عام وكالة الأنباء الاردنية.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الجزء الاول:

تم توصيف مجتمع الدراسة من خلال النوع الاجتماعي للمستجيبين، وفئاتهم العمرية، ومستواهم التعليمي، وتخصصهم الاكاديمي، ومهنتهم، ومستوى دخلهم، وأماكن سكناهم، وسنوات الخبرة في العمل الصحفي.

جدول رقم (١) : توصيف مجتمع الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المؤوية
النوع الاجتماعي	ذكر	٨٣	٧٢,٨
	أنثى	٤١	٢٧,٢
المجموع		١١٤	١٠٠
الفئات العمرية	٢٥ سنة فأقل	١	٠,٩
	٢٦ـ ٣٥ سنة	١٨	١٥,٨
	٣٦ـ ٤٥ سنة	٤٤	٣٨,٦
	٤٦ فأكثر	٥١	٤٤,٧
المجموع		١١٤	١٠٠
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فأقل	٤	٣,٥
	دبلوم متوسط	١٣	١١,٤
	بكالوريوس	٦١	٥٣,٥
	دراسات عليا	٣٦	٣١,٦
المجموع		١١٤	١٠٠
التخصص الأكاديمي	صحافة وإعلام	٥٤	٤٧,٤
	أخرى	٦٠	٥٢,٦
المجموع		١١٤	١٠٠
المهنة	مندوب صحفي	٦٢	٥٤,٤
	محرر اخبار	١٧	١٤,٩
	سكرتير تحرير	٢٨	٢١,٩
	مراسل خارجي	١٠	٨,٨
المجموع		١١٤	١٠٠
مستوى الدخل	أقل من ٥٠٠ دينار	٢٧	٢٣,٧
	٥٠١ ـ ١٠٠٠ دينار	٧٣	٦٤
	أكثر من ١٠٠٠ دينار	١٤	١٢,٣
المجموع		١١٤	١٠٠
مكان السكن	المدينة	٩٧	٨٥,١
	القرى والأرياف	١٣	١١,٤
	البادية	٤	٣,٥
المجموع		١١٤	١٠٠
سنوات الخبرة في العمل الصحفي	أقل من ٥ سنوات	١٦	١٤
	٦ الى ١٠ سنوات	١٩	١٦,٧
	١١ الى ١٥ سنة	٢٤	٢١,١
	١٦ الى ٢٠ سنة	٢١	١٨,٤
	أكثر من ٢٠ سنة	٣٤	٢٩,٨
المجموع		١١٤	١٠٠

وقد أظهرت بيانات الجدول رقم (١)، أن هناك تفوقا في النوع الاجتماعي للذكور على حساب الاناث، إذ إن عدد الذكور العاملين في المهن الصحفية في وكالة الانباء الاردنية يشكلون النسبة الأكبر، اذ بلغت نسبتهم (٧٢,٨%) مقابل (٢٧,٢ %) للإناث.

ومن الجدير بالذكر أن بيانات نقابة الصحفيين أظهرت حتى شهر ايار من العام ٢٠١٣م، أن نسبة الصحفيات العاملات في المؤسسات الاعلامية، والمسجلات في سجل العضوية في نقابة الصحفيين الاردنيين بلغت (١٨,٢%)؛ من مجموع الصحفيين المسجلين في سجل الصحفيين الممارسين للمهنة (١٠٤٢) منهم (١٩٠) صحفية، وهذا يدل على أن نسبة المرأة العاملة في مجال المهن الصحفية في وكالة الانباء تعد مرتفعة مقارنة مع الجسم الصحفي بشكل عام، لكنها تعد منخفضة اذا تمت مقارنتها مع حجم المرأة في القوى العاملة في المجتمع الاردني.

وهذه النسبة تعد مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها مع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الاردن والتي تقارب (١٤,١%) بالمئة حسب بيانات دائرة الاحصاءات العامة.

إن صعوبة مهنة الصحافة، وحاجتها لساعات عمل طويلة، والعمل في ظروف ميدانية صعبة، مقابل ارتباط المرأة بالأسرة، والاعباء التي تفرضها، ربما كان السبب في انخفاض نسبة النساء العاملات في هذه المهنة.

ويلاحظ من بيانات العمر للعاملين في المهن الصحفية في وكالة الأنباء الاردنية أن غالبية الصحفيين العاملين في الوكالة تقع أعمارهم فوق سن ٣٦ سنة، ويمثلون نسبة مقدارها (٨٣,٣) من الصحفيين، إذ تمثل الفئة العمرية ٤٦ سنة فأكثر نحو (٤٤,٧ %)، والفئة من ٣٦-٤٥ سنة نسبة مقدارها (٣٨,٦%)، بينما يمثل من تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة نحو ١٧ بالمئة، ما يؤشر إلى أن مجتمع وكالة الانباء في هذه الوضعية مجتمع غير فتي. وربما يعود السبب في ذلك إلى قلة التعيينات في الوكالة في السنوات القليلة الماضية؛ نظرا للضائقة المالية التي يمر بها الأردن من جهة، وتضخم الجهاز الاداري نوعا ما من جهة أخرى.

وفيما يتصل بالمستوى التعليمي، فيلاحظ أن حملة الشهادات الجامعية يشكلون النسبة الأكبر من الصحفيين العاملين في وكالة الأنباء الاردنية بنسبة مقدارها (٨٥%)، إذ بلغت نسبة

حملة الشهادة الجامعية الأولى (٥٣,٥%) من عينة الدراسة، ونسبة حملة الشهادات الدراسية العليا، الماجستير والدكتوراه، (٣١,٦%). وظهر من بيانات المستوى التعليمي أن من يحملون درجة الدبلوم المتوسط بلغت نسبتهم (١١,٤%)، ومن يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة وأقل يشكلون (٣,٥%) من اجمالي عدد الصحفيين العاملين في وكالة الأنباء الاردنية.

ويدل ارتفاع عدد حملة الشهادات العلمية من درجة بكالوريوس فأعلى، على أهمية المستوى التعليمي لمهنة الصحافة، وانعكاسه على جودة العمل، لارتباط هذه المهنة بسعة الاطلاع والقدرة على الملاحظة، والتفكير المنطقي، وهذه المزايا تتوافر في الغالب بين العاملين الذي يحملون شهادات علمية عليا.

وأظهرت بيانات الدراسة التي تتعلق بنوع التخصص الأكاديمي أن الصحفيين من التخصصات الأكاديمية غير تخصص الصحافة والإعلام أعلى قليلا من حملة هذا التخصص، إذ تبين ان نسبة حملة شهادات الصحافة والإعلام بلغت (٤٧,٤%) مقابل (٥٢,٦%) للتخصصات الاخرى التي تراوحت بين العلوم السياسية واللغة العربية واللغة الانجليزية والحاسوب والتخصصات الانسانية الاخرى.

وتشير هذه البيانات إلى أن التخصص الأكاديمي في مجال الصحافة والاعلام يقوم بدور مهم في عمل المؤسسات الاعلامية، اذ اقتربت في حالة وكالة الأنباء الاردنية من النصف، وتشير أيضا الى أهمية التخصصات الاخرى، في العمل الصحفي خصوصا اذا اقترنت بالتدريب على اساليب كتابة الاخبار وتحريرها، والمهارات المرتبطة بها، ولاسيما اجراء المقابلة، وطرح الاسئلة والتقصي، وبناء الخبر بناء صحيحا.

ويرى الباحث أن التخصص، وإن كان يؤدي دورا اساسيا عند ارتباطه بالمهنة بشكل عام، إلا انه في مجال مهنة الصحافة يشكل حالة مختلفة، فقد يمارسها بجدارة وكفاءة عالية من غير دارسي الصحافة والاعلام، ممن يتمتعون بحس صحفي وثقافة واسعة، ومقدرة على الملاحظة والتحليل والمتابعة، ولديهم الرغبة في الانخراط في هذه المهنة.

وبتحليل البيانات المتعلقة بالصحفيين العاملين في وكالة الانباء الاردنية، تبين أن عدد المندوبين الصحفيين (مندوب صحفي، ومراسل في الخارج) يقترب من ثلثي عدد الصحفيين اذ

يشكلون نسبة مقدارها (٦٣,٢%) من إجمالي العاملين في المهن الصحفية، بينما بلغت نسبة العاملين كمحرري أخبار، وسكرتيري تحرير مقدارها (٣٦,٨%).

وتؤكد هذه البيانات أهمية وجود توازن بين عدد الصحفيين العاملين على صناعة الخبر من مندوبين ومحررين؛ إذ إن العبء الأكبر في جمع الأخبار، وتغطية المناسبات، وإجراء التحقيقات الصحفية، والمتابعات الميدانية يقع على عاتق المندوب الصحفي، ليتولى هو عملية التغطية، وكتابة المادة الإعلامية حسب الفنون الصحفية، وارسالها الى المحررين الذين يتأكدون من سلامة بناء المادة، وتركيبتها اللغوية، واتفاقها مع السياسة الإعلامية المطبقة في الوكالة، وإزالة الفقرات التي يشكل وجودها في المادة الإعلامية حساسية ما تجاه المجتمع، أو الدولة بشكل عام، وطبيعة العمل هذه تقضي بأن يكون عدد المندوبين الصحفيين العاملين على جمع الاخبار أكثر من كادر التحرير.

وبالنظر إلى مستويات الدخل يتبين أن الدخل الشهري لنحو ثلثي عدد المستجيبين في الوكالة يتراوح بين ٥٠١ الى ١٠٠٠ دينار بنسبة (٦٤%)، وان نسبة الذين يقل دخلهم الشهري عن هذا المستوى (٢٣,٧) بالمئة، وأن نسبة من يتجاوزن ١٠٠٠ دينار بلغت (١٢,٣%).

ويدل مستوى الدخل على أن غالبية الصحفيين العاملين في وكالة الانباء الأردنية تتراوح رواتبهم بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دينار، وهو مستوى مريح نوعا ما اذا تمت مقارنته مع معدلات الرواتب والاجور في أجهزة الدولة بشكل عام، ومعدلات الرواتب في الصحف الاخرى.

ويبدو ان معدل الدخل الشهري لا يعد معيارا اساسيا يمكن القياس عليه في عمل الصحفي، ولاسيما ان معظم الصحفيين خصوصا العاملين في وكالة الانباء الاردنية، لا يعتمد على وظيفة واحدة، اذ ينتشر صحفيو الوكالة في معظم الصحف المحلية اليومية، ولاسيما: الرأي، والدستور، والعرب اليوم، والغد وفي التلفزيون الاردني أيضا، وفي الوقت ذاته يراسل بعضهم الصحف الخارجية، وكل هذا تتم تغطيته بما يتوافق مع نظام الخدمة المدنية الذي يحكم عمل الموظفين في القطاع العام، ومنهم العاملون في الوكالة، إذ تشير سجلات شؤون الموظفين في وكالة الانباء الاردنية إلى أن عدد الصحفيين الذين حصلوا على موافقات رسمية من رئيس

الوزراء للعمل الجزئي بلغ ٦٥ صحفيا، يمثلون نسبة تقارب ٤٠ بالمئة من الصحفيين العاملين في الوكالة بشكل عام، وبنسبة تتجاوز ٥٠ بالمئة من إجمالي صحفيي المركز.

ويسكن معظم الصحفيين في وكالة الأنباء الاردنية في المدن، حيث بلغت نسبتهم (٨٥,١%)، والنسب المتبقية موزعة بين (١١,٤%) في الارياف، و(٣,٥%) في البادية، وهذا يدل على تركز الصحفيين في المدن، ولاسيما في العاصمة (عمان)، وفي مدينة اربد والزرقاء والكرك، ومعان، والعقبة، ومأدبا والسلط، إذ ينتشر نطاق تغطية الاخبار على المستوى الوطني، (مناطق المملكة كافة)، سواء من خلال مراكز المدن، أو الألوية التي تتوافر فيها مكاتب محلية لوكالة الانباء الاردنية.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، فقد تبين من نتائج الدراسة أن ثلثي الصحفيين العاملين في وكالة الانباء الاردنية يمتلكون خبرة عملية تزيد على ١١ سنة، اذ بلغت نسبة من يملكون خبرة عملية بين ١١ الى ١٥ سنة (٢١,١%)، ومن ١٦ الى ٢٠ سنة نسبة (١٨,٤%)، وفوق ٢٠ سنة (٢٩,٨%). وتبين ان الصحفيين الذي تقل خبرتهم عن ١٠ سنوات يشكلون نسبة مقدارها (٣٠,٧%)، منهم (١٤%) تقل خبرتهم عن ٥ سنوات.

وباستعراض سنوات الخبرة، وربطها بمتغير العمر، يتبين أن الذين تزيد أعمارهم على ٣٥ سنة من الصحفيين في وكالة الأنباء الاردنية يشكلون نحو(٨١%) من مجموع عينة الدراسة، بينما نجد ان نسبة الصحفيين الذين تزيد خبرتهم في العمل الصحفي على ١٥ سنة حوالي(٤٨%)، ويشكلون أقل من نصف عدد الصحفيين الذين تزيد اعمارهم على ٣٥ سنة، وهم المؤهلون لسنوات خبرة اطول من غيرهم.

وهذا يدل على ان هناك عددا من الصحفيين يلتحقون بالعمل الصحفي في عمر متأخر، ومرد ذلك إلى ان التعيينات لفئات حديثي التخرج محدودة جدا، بسبب الالتزام بنظام الخدمة المدنية لدى تعيين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، وإلى التوسع في الانتداب، والنقل من العاملين في الدوائر والمؤسسات الحكومية، لتعويض النقص في عدد الصحفيين.

وهذه الحالة إذا استمرت فإنها تسبب مشكلة ستواجه الوكالة في المستقبل القريب، وتتمثل في أن حجم الاحالات الى التقاعد ستكون أكثر بكثير من عدد الذين يتم تعيينهم، في ضوء

الضغوطات التي يواجهها القطاع العام من محدودية القدرة على التوظيف، وفتح الشواغر سنويا في الموازنة العامة للدولة وجدول تشكيلاتها، ما يجعل مجتمع الوكالة مجتمعا شائخا، وهذا يتطلب الانتباه والمعالجة المتدرجة حتى تكون هناك موازنة بين اجيال العاملين في الوكالة.

ويرى الباحث أن التوافق، والانسجام بين مستويات التعليم، ونوعيته للصحفيين العاملين في وكالة الانباء الاردنية يشكل مدخلا اساسيا ضمن مدخلات إنتاج المواد الاعلامية في الوكالة، ويجب ايلاء اهتماما اكبر في توزيع التخصصات بين الصحافة والاعلام، والتخصصات الانسانية الأخرى واللغات، ولاسيما العربية والانجليزية، وتدريب المندوبين الصحفيين على استخدام اللغة الانجليزية كلغة ثانية، لتعويض النقص في عدد المندوبين الصحفيين الذين يتقنون اللغة الانجليزية؛ لضرورتها لتغطية المناسبات الاخبارية.

ولضمان وجود عناصر شابة بين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية يفضل التوقف عن الانتداب من الوزارات والمؤسسات الحكومية الى الوكالة، واقتصار عملية الانتداب على العناصر الشابة، والتوسع في التعيينات لحديثي التخرج، بالضغط على الحكومة لاستثناء الوكالة من اسس التعيين ضمن ديوان الخدمة المدنية؛ لتتمكن من تعيين خريجين مميزين من كليات الصحافة والاعلام في الجامعات الرسمية والخاصة بمعدل ٥ وظائف سنويا حتى تتمكن من تعديل معدل عمر الصحفيين ليكون أكثر شبابا، واستثمار اصحاب الخبرات الطويلة في العمل الصحفي في تدريب وتأهيل الصحفيين الجدد وتأهيلهم.

وبالنظر إلى هذه النتائج، يتبين أن مجتمع الدراسة في وكالة الانباء الاردنية ذكوري وبنسبة مقدارها (٧٢,٨%)، وأن نسبة من تزيد أعمارهم على ٣٦ سنة بلغت (٨٣,٣%)، ويحمل أغلبهم الدرجة الجامعية الأولى أو أكثر، وأن أكثر من نصفهم يعملون مندوبين، وأن نحو الثلثين منهم يتراوح دخلهم الشهري بين (٥٠١ – ١٠٠٠) دينار، ويسكنون المدن، وسنوات خبرة أغلبهم تزيد على أحد عشر عاما.

جدول رقم (٢) : المعايير التنظيمية والقانونية

الفقرة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع		*المتوسط
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	%	١-٥
إن توافر عدد كاف من المندوبين الصحفيين في وكالة الأنباء الأردنية يؤثر ايجاباً على تغطيتها للأحداث	٤٨	٤٢,١	٤١	٣٦	١١	٩,٦	١٠	٨,٨	٤	٣,٥	١١٤	١٠٠	٤,٠٤
يتم إعطاء الأولوية في التغطية الصحفية إلى النشاطات الرسمية على حساب النشاطات غير الرسمية	٤٥	٣٩,٥	٣٧	٣٢,٤	١٤	١٢,٣	١٦	١٤	٢	١,٨	١١٤	١٠٠	٣,٩٤
تقوم الوكالة بتغطية الفعاليات والنشاطات المعارضة للحكومة	١٠	٨,٨	٤٠	٣٥,١	٢٣	٢٠,٢	٣٣	٢٨,٩	٨	٧	١١٤	١٠٠	٣,١٠
أراعي كمندوب ومحرر صحفي التشريعات القانونية المتعلقة بمهنة الصحافة عند كتابة الأخبار وتحريرها	٣٨	٣٣,٣	٦٦	٥٧,٩	٢	١,٨	٨	٧	٠	٠	١١٤	١٠٠	٤,١٨
أراعي كمندوب ومحرر صحفي السياسة الإعلامية للوكالة عند كتابة الأخبار وتحريرها	٤٣	٣٧,٧	٦٣	٥٥,٣	٣	٢,٦	٥	٤,٤	٠	٠	١١٤	١٠٠	٤,٢٦
ألتزم كمندوب ومحرر صحفي بالموضوعية في كتابة الأخبار	٤٦	٤٠,٤	٤٧	٤١,٢	٨	٧	١٠	٨,٨	٣	٢,٦	١١٤	١٠٠	٤,٠٨
يتم التأثير عليّ كمندوب ومحرر صحفي من قبل المسؤولين في الوكالة	١٤	١٢,٣	٣٣	٢٨,٩	٢٦	٢٢,٨	٣٠	٢٦,٣	١١	٩,٧	١١٤	١٠٠	٣,٠٨
لتوجيهات وكالة الأنباء الأردنية ومواقفها نحو مختلف القضايا تأثير على المنتج الإعلامي الذي أعدّه كمندوب ومحرر صحفي	١٥	١٣,١	٧٩	٦٩,٣	١٣	١١,٤	٥	٤,٤	٢	١,٨	١١٤	١٠٠	٣,٨٨
يتم تحديث السياسة التحريرية للوكالة حسب المتغيرات والمستجدات	٦	٥,٣	٥٣	٤٦,٥	٢٣	٢٠,٢	٢١	١٨,٤	١١	٩,٦	١١٤	١٠٠	٣,٠١٩

*(المتوسط من ١- ٢,٣٣ منخفض، من ٢,٣٤- ٣,٦٦ متوسط، أكثر من ٣,٦٧ مرتفع)

وفيما يتعلق بالمعايير التنظيمية والقانونية التي تحكم أداء الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى أن من يوافقون بشدة على أن توافر عدد كاف من المندوبين الصحفيين في الوكالة يؤثر إيجابا على تغطية الوكالة للأحداث جاءوا في المرتبة الاولى نسبتهم (٤٢,١%)، أما من أجابوا بدرجة موافق فقد جاءوا في المرتبة الثانية، ونسبتهم

(٣٦%)، بينما جاء من أجابوا بدرجة محايد في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٩,٦%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة غير موافق، فجاءوا في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (٨,٨%)، وجاء في المرتبة الأخيرة من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة، وبنسبة (٣,٥%).

وبالنظر الى هذه النتائج، يتضح أن متوسط من يتفقون على أن هناك علاقة وثيقة بين عدد الصحفيين والقدرة على تغطية الاخبار، والاحداث مرتفع ويصل إلى (٤,٠٤ – ٥)، وبنسبة (٧٨,١%) لمن اجابوا بدرجتي موافق بشدة، وموافق، ما يشير إلى أهمية الانتباه إلى عدد الصحفيين ضمن كادر الوكالة الكلي، وهو ما يظهر العكس تماما في حال عدم توافر عدد كاف من الصحفيين، أي أن عدم توافر أعداد كافية من الصحفيين يؤثر سلبا على قدرة وكالة الأنباء الاردنية في تغطية المناسبات، ولاسيما أن عدد المناسبات متباين، ويتزايد بين حين وآخر حسب سخونة الاحداث المحلية والإقليمية والدولية.

وهذا الموضوع مرتبط برأي الباحث بالجانب التنظيمي للوكالة، وذلك على مستويين، الاول: صحفي مهني، والثاني اداري فني. وفيما يخص الأول فعلى المسؤولين في المديريات الصحفية تقدير الأهمية للمناسبات المطلوب تغطيتها ضمن أجندة العمل اليومي، وارسال المندوبين الصحفيين للتغطية حسب أهمية كل مناسبة، وإدارة فريق التغطية بطريقة كفؤة يتم فيها استثمار الفواصل الزمنية بين المناسبات، بحيث يتم تكليف مندوب صحفي في تغطية مناسبتين إذا كان هناك فاصل زمني كاف بينهما، وهكذا وصولا الى تغطية المناسبات الاكثر أهمية في حال لم يتوافر عدد كاف من المندوبين الصحفيين.

والموضوع الآخر مرتبط بالمعنيين في الادارة، وبالأخص في إدارة الموارد البشرية، إذ عليهم دراسة الاحتياجات من الموارد البشرية بعناية بحيث تلبي احتياجات وكالة الانباء الاردنية من الصحفيين سواء أكانوا مندوبين ام محررين، ودراسة اعادة النظر في توزيع المندوبين، والمحررين الصحفيين على مديريات العمل الصحفي، حسب متطلبات عمل كل مديرية.

وفيما يتعلق بإعطاء الأولوية في التغطية الصحفية للنشاطات الرسمية للدولة الاردنية، فقد جاء الموافقون بشدّة في المرتبة الأولى وبنسبة مقدارها (٣٩,٥%)، فيما جاء في المرتبة الثانية من أجابوا بدرجة موافق وبنسبة مقدارها (٣٢,٤%)، وفي المرتبة الثالثة جاء من اجابوا

بدرجة غير موافق وبنسبة (١٤%)، وفي المرتبة الرابعة من أجابوا بدرجة محايد، وبنسبة (١٢,٣%) منهم، وفي المرتبة الخامسة والاخيرة جاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة وبنسبة (١,٨%).

ويتبين من هذه البيانات أن الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية يظهرون ميلا شديدا نحو إعطاء الاولية في التغطية الصحفية للنشاطات الرسمية، وبمتوسط حسابي مقداره (٣,٩٤)، وهي نسبة مرتفعة اذا علمنا ان الذين تراوح رايهم بين موافق بشدة وموافق شكلوا ما نسبته (٧١,٩%) من مجموع عينة الدراسة.

ويرى الباحث، أن ارتفاع نسبة الإتفاق على اولوية التغطية للمناسبات الرسمية، يأتي لأن بعض المناسبات الرسمية لا تتم دعوة الصحفيين من الصحف الاخرى لتغطيتها، وتكتفي المؤسسات بدعوة مندوب صحفي من وكالة الانباء الاردنية والتلفزيون الاردني، وهذا ينطبق كثيرا على النشاطات الخاصة بالملك والملكة والديوان الملكي، ورئيس الوزراء ورئاسة الوزراء، وأيضا القيادة العامة للقوات المسلحة ومديرية الامن العام، وبعض النشاطات الخاصة بالدرك والمديرية العامة للدفاع المدني وبعض الوزارات.

وفيما يتعلق بتغطية الوكالة للفعاليات والنشاطات المعارضة للحكومة، فقد جاء الذين أجابوا بدرجة موافق على ان الوكالة تغطي مثل هذه النشاطات ولا تتجاهلها، في المرتبة الأولى وشكلوا ما نسبته (٣٥,١%) من الصحفيين ضمن عينة الدراسة، وفي المرتبة الثانية جاء من أجابوا انهم غير موافقين بنسبة مقدارها (٢٨,٩%)، وفي المرتبة الثالثة من وقفوا على الحياد بنسبة مقدارها (٢٠,٢%)، وفي المرتبة الرابعة جاء من أجابوا أنهم موافقون بشدة بنسبة مقدارها (٨,٨%)، وفي المرتبة الخامسة من أجابوا بأنهم غير موافقين بشدة وبنسبة مقدارها (٧%).

ويتبين من هذه المؤشرات أن المتوسط الحسابي للإجابات عن أن الوكالة تقوم بتغطية الفعاليات والنشاطات المعارضة للحكومة قد بلغ (٣,١)، وهو في مستوى متوسط.

وتتركز تغطية الوكالة للنشاطات المعارضة للحكومة على المسيرات الاحتجاجية السلمية، وتلك التي تنظمها الاحزاب، سواء القومية واليسارية، أم الاحزاب ذات التوجهات الدينية، خصوصا جبهة العمل الاسلامي، الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين، فيما يتم تجاهل

البيانات التي تحمل لهجة عدائية ضد الدولة جهزتها الرسمية، او المسيرات المخالفة وغير المتوافقة مع القانون، او التي لا تنسجم مع النظام العام للدولة.

ويرى الباحث أن وكالة الانباء الاردنية تمثل الدولة الاردنية، ولا تمثل الحكومة فقط، ويجب ان تتعامل مع جميع الاحداث والنشاطات والتجمعات المعارضة للسياسات الحكومية، أو التي تؤيدها. غير أن الوكالة تقوم بتغطية هذه النشاطات، ولكن بطريقة غير موسعة. ولا تهمل وجهة النظر الاخرى، وتبرزها في إطار تغطياتها ومتابعاتها للأحداث التي تجري على الساحة المحلية والاقليمية والدولية، بصرف النظر عن اتفاق، أو اختلاف وجهات النظر مع الرأي، او الموقف الرسمي للحكومة الاردنية.

كما يرى الباحث أن الوكالة تقدمت في تعاملها مع النشاطات المعارضة او المناوئة للحكومة، خطوات كبيرة، ولاسيما في آخر سنتين ومع بدء مطالبة الحراك الشعبي بالإصلاح التي انطلقت شرارتها في ذيبان (جنوب مأدبا) في كانون الثاني ٢٠١١.

وعن مراعاة الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية للتشريعات المتعلقة بمهنة الصحافة عند كتابة الاخبار وتحريرها، تشير البيانات إلى أن من أجابوا بأنهم موافقون على أن الصحفيين يراعون التشريعات التي تتعلق بمهنة الصحافة في وكالة الانباء الاردنية جاءوا في المرتبة الاولى بنسبة مقدارها (٥٧,٩%)، تبعهم في المرتبة الثانية من أجابوا بموافق بشدة بنسبة مقدارها (٣٣,٣%)، وفي المرتبة الثالثة من أجابوا بغير موافق بنسبة مقدارها (٧%)، وفي المرتبة الرابعة من أجابوا بدرجة محايد بنسبة مقدارها (١,٨%)، أما الذين أجابوا بدرجة غير موافق بشدة، فقد جاءوا في المرتبة الاخيرة، وبنسبة مقدارها (صفر%).

وتدل هذه المؤشرات على أن هناك اهتماما كبيرا في مراعاة التشريعات التي تحكم مهنة الصحافة عند كتابة الاخبار وتحريرها، في وكالة الانباء الاردنية من قبل المندوبين والمحررين الصحفيين، وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (٤,١٨)، إذ اجاب (٩١,٢%) من افراد عينة الدراسة بدرجة بين موافق بشدة، وموافق على ان هناك مراعاة للتشريعات التي لها اتصال بمهنة الصحافة، وتشمل هذه التشريعات بالدرجة الاولى قانون وكالة الانباء الاردنية، وقانون

المطبوعات والنشر، الى جانب ميثاق الشرف الصحفي المنبثق من قانون نقابة الصحفيين الاردنيين.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن المعايير القانونية تعد ركنا اساسيا في عمل الصحفي حتى لا يقع هو، او المؤسسة التي يمثلها للمساءلة القانونية في حال ارتكاب مخالفة، او تجاوز قاعدة قانونية.

ورغم أن هناك اهتماما كبيرا بالجانب القانوني عند اعداد المادة الصحفية للنشر في وكالة الانباء الاردنية، يرى الباحث أن هذا الجانب ذو أهمية كبيرة للصحفي، ويجب التركيز عليه باستمرار، لتطوير قدرات الصحفيين، من مندوبين ومحررين، على مراعاة روح القانون ونصوصه، وذلك بعقد دورات تدريبية تركز على حقوق الصحفي، وواجباته القانونية.

وفيما يخص مراعاة المندوب والمحرر الصحفي لسياسة الوكالة الاعلامية لدى كتابة الأخبار وتحريرها، تظهر البيانات أن من أجابوا بدرجة موافق جاءوا في المرتبة الأولى، وشكلوا ما نسبته (٥٥,٣%)، وجاء في المرتبة الثانية من أجابوا بدرجة موافق بشدة بنسبة مقدارها (٣٧,٣%)، ثم جاء غير الموافقين بنسبة مقدارها (٤,٤%)، وفي المرتبة الرابعة، جاء المحايدون بنسبة مقدارها (٢,٦%)، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة، وبنسبة مقدارها (صفر%).

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية (٩٢,٦%) ممن أجابوا بين درجة موافق بشدة وموافق، يراعون وبمتوسط حسابي بلغت قيمته (٤,٢٦) السياسية التحريرية، والاعلامية التي تتبعها الوكالة، والتي تتمثل في التعليمات والتوجيهات التي تصدرها ادارة الوكالة لأجهزة التحرير والمندوبين لكيفية التعامل مع المضمون الاعلامي، من خلال الاجتماعات التي تعقدها لجنة التخطيط في الوكالة، واجتماعات مجلس التحرير، وأيضا كتاب الاسلوب الذي تطبق الوكالة ما ورد فيه من قواعد تحريرية، ويدل ذلك بوضوح على كفاءة خطوط الاتصال الرأسية والأفقية بين مجموع الصحفيين، وادارة الوكالة، وحرص العاملين في الوكالة على تميز المنتج الاعلامي.

ويرى الباحث أن السياسة التحريرية والاعلامية في وكالة الانباء الاردنية تعكس التوجهات العامة للدولة الاردنية، وتلبي توقعات المجتمع من الاعلام بوظائفه المتعددة. والسياسية التحريرية والاعلامية على أهميتها تتطلب أن يكون لها قواعد اساسية مكتوبة تعكس التوجهات العامة للدولة الاردنية، ويعاد النظر فيها حسب المستجدات والمتغيرات في الظروف المحلية، والإقليمية والدولية.

وبخصوص من يوافقون على أن المندوبين والمحررين الصحفيين يلتزمون بالموضوعية في كتابة الاخبار، فقد جاء من أجابوا بدرجة موافق في المرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٤١,٢%)، ومن أجابوا بدرجة موافق بشدة في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٤٠,٤%)، فيما جاء في المرتبة الثالثة من أجابوا بدرجة غير موافق بنسبة مقدارها (٨,٨%)، وفي المرتبة الرابعة من أجابوا بالحياد بنسبة مقدارها (٧%) وأخيرا جاء من أجابوا بغير موافق بشدة في المرتبة الخامسة بنسبة مقدارها (٢,٦%).

ويتضح من هذه البيانات أن هناك إجماعا لدى المندوبين والمحررين الصحفيين، وبمتوسط حسابي مرتفع بلغت قيمته (٤,٠٨) بأن لمعيار الموضوعية أهمية كبيرة في كتابة الاخبار ولذلك تتم مراعاته وبشدة في الكتابة والتحرير في وكالة الانباء الاردنية. ومن هنا يمكن القول إن الكثيرين من الصحفيين والمحررين في الوكالة يتعاملون مع الوقائع بعيدا على التأثير الشخصي، وبما يعكس الحقائق، وبأنها يتجردون ويبتعدون عن الميل والهوى في انتقاء القصص الإخبارية وعرضها.

وفيما يتعلق بمدى تأثير المسؤولين في وكالة الانباء الاردنية على المندوب والمحرر الصحفي، يتضح أن من اجابوا بدرجة موافق، جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة مقدارها (٢٨,٩%)، فيما جاء من أجابوا بدرجة غير موافق في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٢٦,٣%)، وفي المرتبة الثالثة جاء من اجابوا بدرجة محايد وبنسبة مقدارها (٢٢,٨%)، فيما حل في المرتبة الرابعة من أجابوا بدرجة موافق بشدة وبنسبة مقدارها (١٢,٣%)، وفي المرتبة الخامسة والاخيرة جاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة وبنسبة مقدارها (٩,٧%).

ويتبين من هذه النتائج أن هناك حالة من عدم الاتفاق فيما اذا كان للمسؤولين في الوكالة تأثير على المندوبين والمحررين الصحفيين أم لا، فمعدل الاجابات جاء قريب من الحد الادنى للمتوسط بحدود (٣,٠٨)، ما يدل بوضوح على تباين المواقف حيال تدخل المسؤولين في عمل المندوب والمحرر الصحفي، إذ إن نسبة من أجابوا بدرجة من موافق بشدة الى موافق مجتمعة بلغت (٤١,٢%) من عينة الدراسة، ونسبة من اجابوا بغير موافق الى غير موافق بشدة بلغت (٣٥,٩%) بينما نسبة من وقف منهم على الحياد بلغت (٢٢,٨%).

وربما يرجع هذا التباين في الموقف حيال تأثير المسؤولين في وكالة الانباء الاردنية على المندوبين والمحررين الصحفيين، إلى طبيعة العمل وتقدير المندوب والمحرر الى نوعية التأثير، فمنهم من يعدّ توجيه المسؤول للمندوب نوعا من التدخل، او تدخل مدير التحرير في مجريات تحرير الاخبار نوعا آخر من التدخل، او تدخل مدير التحرير لحذف خبر دون أبداء اسباب للمندوب تدخلا لأجل التأثير في نوعية المادة الإخبارية.

ويرى الباحث أن مسألة التأثير على الصحفيين من مندوبين ومحررين لا يمكن إغفالها؛ فهناك تأثير يبدأ من عملية التوجيه لتغطية المناسبة او اقتراح فكرة التقرير الاخباري، ويصل الى ايقاف خبر من النشر لحين تعديله، او حذفه نهائيا من النشرة في مراحل اعداده للنشر. واحيانا يكون التدخل لتضاد المصالح، او ما يسمى (conflict of interest).

وللحد من مسألة التأثير هذه، يرى الباحث أن يتم تحديد هذه المسالة في أخلاقيات العمل في الوكالة، وان تكون هناك مدونة لقواعد السلوك المهني (code of conduct)، وان يتم تحديد الحالات التي يتدخل فيها المدير بعمل المندوب او المحرر الصحفي، وان تقتصر على الجوانب الفنية التي تخدم توضيح الوقائع والحقائق، وتعزز جودة المنتج الاخباري.

وبخصوص ما إذا كان لتوجيهات وكالة الأنباء الأردنية ومواقفها نحو مختلف القضايا تأثير على المنتج الإعلامي الذي يعدّه المندوب والمحرر الصحفي، يتضح أن من أجابوا بدرجة موافق جاءوا في المرتبة الاولى بنسبة مقدارها (٦٩,٣%)، ومن أجابوا بدرجة موافق بشدة جاءوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (١٣,١%)، تبعهم من أجابوا بالحياد في المرتبة الثالثة بنسبة

مقدارها (١١,٤%) ومن أجابوا بدرجة غير موافق جاءوا في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (٤,٤%) وفي المرتبة الخامسة جاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة بنسبة مقدارها (١,٨%).

ويتضح من هذه النتائج أن (٨٢,٥%) من المندوبين والمحررين الصحفيين يرون ان لمواقف الوكالة وتوجيهاتها نحو مختلف القضايا، تأثيرا كبيرا على المنتج الاعلامي في الوكالة وبمعدل اتفاق بلغ (٣,٨٨).

وهذا يؤكد، عند ربطه في الفقرة التي سبقت والتي تناولت تأثير المسؤولين في وكالة الانباء الاردنية على المندوب والمحرر الصحفي، ان هناك احتراما والتزاما من قبل المندوبين والمحررين الصحفيين بتوجيهات وكالة الانباء الاردنية نحو القضايا الوطنية والتي تعكس فيها التوجهات العليا للدولة الاردنية، ولا يعني ذلك التأثر بالمسؤولين الذين تتباين مواقفهم حسب معاييرهم الشخصية ووجهة نظرهم تجاه القضايا والاحداث.

وفي الواقع فإن توجيهات الوكالة ومواقفها نحو مختلف القضايا، إنما تعكس توجهات الدولة الاردنية ومواقفها بشكل عام. وتحرص الادارة العليا في الوكالة على ايصال هذه التوجيهات الى العاملين من مندوبين ومحررين بشكل يومي، ولاسيما اذا ما استجدت مواقف او ظهرت توجهات جديدة، او في الاجتماعات الدورية التي تتم سواء في لجنة التخطيط، أو بالاتصال المباشر بين المدير العام للوكالة مع المديريات المعنية بالعمل الصحفي مثل مديريات الأخبار، والشؤون الاقتصادية، والمحافظات، والتحقيقات، الى جانب الاتصال اليومي والفعال، على مدار الساعة مع مديرية التحرير.

وعن تحديث السياسة التحريرية للوكالة حسب المتغيرات والمستجدات، يتضح أن من أجابوا بدرجة موافق جاءوا في المرتبة الاولى ومثلوا نسبة (٤٦,٥%) من المستجيبين ضمن عينة الدراسة، وجاء من أجابوا بدرجة محايد في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٢٠,٢%)، وجاء من أجابوا بدرجة غير موافق في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها (١٨,٤%)، وجاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (٩,٦%)، أما من أجابوا بدرجة موافق بشدة على أنه يتم تحديث السياسة التحريرية للوكالة، فقد جاءوا في المرتبة الخامسة والاخيرة وبنسبة مقدارها (٥,٣%).

وتشير هذه البيانات الى أن نسب الاتفاق على أن يتم تحديث السياسة التحريرية للوكالة حسب المتغيرات والمستجدات متوسطة، اذ بلغ معدل الاتفاق حوالي (٣,٠١٢)، وبالنظر إلى نسبة الموافقين والموافقين بشدة فانه يتضح ان نحو (٥١,٨%) من المستجيبين يؤكدون أن هناك تحديثا للسياسة التحريرية للوكالة، وهذا واضح ولاسيما اذا ما أخذنا بالاعتبار نتائج هذه الفقرة والفقرة السابقة، التي أكد فيها المستجيبون أن هناك تأثيرا كبيرا لتوجيهات وكالة الانباء الاردنية ومواقفها حيال مختلف القضايا، والتوجيهات هي صورة من صور السياسية التحريرية التي تمارسها الوكالة، وتعكسها على المنتج الاخباري.

ويستخلص الباحث من طبيعة الامور ومقتضيات الاحوال، وجود أهمية لأن يكون هناك تعديلا مستمرا للسياسة التحريرية للوكالة سواء بالتأكيد على بعض الثوابت فيها، او ابراز المواقف الجديدة التي تحاكي الموقف الرسمي للوكالة، والذي يعكس بطبيعته الموقف الرسمي للدولة الاردنية.

جدول رقم (٣): ترتيب أولوية تغطية المناسبات

الدرجة	١		٢		٣		٤		٥		المجموع		المتوسط
نوع النشاط	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	%
نشاطات الملك	١١٠	٩٦,٤	٢	١,٨	٠	٠,٠	١	٠,٩	١	٠,٩	١١٤	١٠٠	١,٠٨
نشاطات الديوان الملكي	٩٤	٨٢,٤	١٧	١٤,٩	٢	١,٨	٠	٠,٠	١	٠,٩	١١٤	١٠٠	١,٢٢
نشاطات رئاسة الوزراء	٨٨	٧٧,٢	١٩	١٦,٦	٦	٥,٣	٠	٠,٠	١	٠,٩	١١٤	١٠٠	١,٣١
نشاطات مؤسسات وشركات رسمية	٤٥	٣٩,٥	٤٤	٣٨,٦	١٩	١٦,٧	٣	٢,٦	٣	٢,٦	١١٤	١٠٠	١,٠٩
نشاطات مؤسسات وشركات قطاع خاص	١٢	١٠,٥	٢٧	٢٣,٧	٤١	٣٦	١٣	١١,٤	٢١	١٨,٦	١١٤	١٠٠	٢,٩٢
نشاطات منظمات المجتمع المدني	١١	٩,٧	٢٤	٢١,٠	٢٩	٢٥,٤	٢٢	١٩,٣	٢٨	٢٤,٦	١١٤	١٠٠	٣,٠٥
الاحتفالات الشعبية	٢٠	١٧,٥	٢٧	٢٣,٧	٣١	٢٧,٢	١٤	١٢,٣	٢٢	١٩,٣	١١٤	١٠٠	٣,٣٢

***(المتوسط من ١- ٢,٣٣ مرتفع، من ٢,٣٤- ٣,٦٦ متوسط، أكثر من ٣,٦٧ منخفض)**

وفيما يتعلق بترتيب الأولويات في تغطية المناسبات من قبل المندوبين الصحفيين في الوكالة، فتشير بيانات الجدول (٣) إلى أن اعطاء الأولوية في حال عدم توافر عدد كاف من المندوبين الصحفيين جاءت في المرتبة الاولى، وبأولية قصوى، لتغطية نشاطات الملك وبنسبة مقدارها (٩٦,٤%)، وبمتوسط حسابي عال مقداره (١,٠٨) تليها في المرتبة الثانية بالأهمية نشاطات الديوان الملكي بنسبة مقدارها (٨٢,٥%)، وبمتوسط حسابي مرتفع مقداره (١,٢٢)، وفي المرتبة الثالثة نشطات نشاطات رئاسة الوزراء بنسبة مقدارها (٧٧,٢%)، وبمتوسط حسابي مقداره (١,٣١)، وفي المرتبة الرابعة نشاطات المؤسسات والشركات الرسمية وبنسبة مقدارها (٣٩,٥%) وبمتوسط حسابي مقداره (١,٠٩)، وفي المرتبة الخامسة الاحتفالات الشعبية بنسبة مقدارها (١٧,٥%) من المستجيبين قالوا انها تمثل اولوية قصوى، تبعتها في المرتبة السادسة نشاطات مؤسسات وشركات القطاع الخاص بنسبة مقدارها (١٠,٥%)، وفي المرتبة السابعة والاخيرة، نشاطات منظمات المجتمع المدني وبنسبة مقدارها (٩,٧%).

ويتضح من هذه المؤشرات أن النشاطات والفعاليات المرتبة بالملك مباشرة يتم اعطاؤها أهمية قصوى في توفير المندوبين، ومن المفيد ان نذكر هنا ان هناك فريقا من وكالة الانباء الاردنية مخصصا لتغطية النشاطات الملكية المحلية والخارجية، ويتعاونون في ذلك مع دائرة الاعلام والاتصال في الديوان الملكي الهاشمي، في تغطية النشاطات الملكية، فيما أخذت النشاطات التي تتعلق بالديوان الملكي المرتبة الثانية في الأولويات، ويقصد هنا بنشاطات الديوان تلك النشاطات المتعلقة بالأمراء والأميرات، أو النشاطات التي تكون تحت الرعاية الملكية ويتم انتداب احد الامراء او رئيس الوزراء او احد الوزراء لرعايتها نيابة عن الملك (Deputize).

كما يتضح أن نشاطات رئاسة الوزراء سواء الخاصة برئيس الوزراء أو نشاطات مجلس الوزراء، والنشاطات التي تحتضنها رئاسة الوزراء تأخذ الاولوية الثالثة. ورغم أن هناك مندوبا من الوكالة مكلفا بتغطية نشاطات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء باستمرار، الا أن هناك نشاطات أخرى تحدث في دار رئاسة الوزراء تستدعي حضور صحفيين آخرين من الوكالة، كل حسب اختصاصه، فمثلا إذا كان النشاط مؤتمرا صحفيا يشارك به وزير التربية والتعليم، فإن المندوب المكلف بتغطية نشاطات وزارة التربية هو الذي يحضر لتغطية النشاط الخاص بوزير التربية عند عقده في دار رئاسة الوزراء.

وهذا يؤكد دور وكالة الانباء الاردنية، كصوت للدولة الاردنية، بشقيها الرسمي والشعبي، في القطاعين العام والخاص على السواء، اذ تبين ان اي من النشاطات الاخرى التي تعكس دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني هي ايضا ضمن اولويات التغطية، لكن في حال عدم توفر عدد كاف من الصحفيين فإن اولويتها تتراجع، وهذا لا يحصل غالبا، انما في اوقات محدودة جدا تشتد فيها الحاجة الى صحفيين من وكالة الانباء الاردنية لتغطية النشاطات الاخرى ذات الأهمية والأولوية.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن توفر عدد كاف من الصحفيين المؤهلين والمدربين للتعامل مع اية موضوعات وقضايا، تعد أهمية قصوى يجب العمل عليها، اولا بتحديد الاحتياجات من الكوادر البشرية بدقة سنويا، والعمل على إيجاد توازن بين عدد المندوبين الصحفيين العاملين في الميدان من جهة والمحررين وسكرتيري التحرير من جهة أخرى. وثانيا الاهتمام بتدريب الصحفيين على فنون الكتابة الصحفية باستمرار، لضمان رفع مستوى الحرفية لديهم وانعكاس ذلك على جودة ونوعية الاخبار التي تبثها وكالة الانباء الاردنية عبر نشراتها اليومية.

جدول رقم (٤) الإجراء المتبع في حال لم يتوفر مندوب صحفي لحضور المناسبة وكتابة الخبر

الفقرة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الطلب من الجهةالمنظمة للمناسبة ارسال بيان صحفي حول المناسبة	١٠٠	٨٧,٧	١٤	١٢,٣	١١٤	١٠٠
الطلب من الجهة المنظمة للمناسبة تأجيل الموعد ما كان ذلك ممكناً	٦	٥,٣	١٠٨	٩٤,٧	١١٤	١٠٠
تجاهل المناسبة تماماً وعدم تغطيتها إخبارياً	١٤	١٢,٣	١٠٠	٨٧,٧	١١٤	١٠٠
غير ذلك	٢	١,٨	١١٢	٩٨,٢	١١٤	١٠٠

تظهر بيانات الجدول رقم (٤) أنه وفيما يتصل بالإجراء الذي يتم اتخاذه في حال عدم توفر مندوب صحفي لحضور اي مناسبة لتغطيتها صحفيا، فقد جاء من أجابوا بنعم حيال هذا

الاجراء أن الوكالة تطلب من الجهة المنظمة للمناسبة ارسال بيان صحفي حول المناسبة وبنسبة مقدارها (٨٧,٧%)، تبعها في المرتبة الثانية من قالوا (نعم) لتجاهل المناسبة تماما، وعدم تغطيتها اخباريا بنسبة مقدارها (١٢,٣%)، وجاء من أجابوا بنعم للطلب من الجهة المنظمة للمناسبة تأجيل الموعد بالمرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٥,٣%). اما فئة غير ذلك فجاءوا في المرتبة الاخيرة لمن أجابوا بنعم وبنسبة مقدارها (١,٨%).

وبالنظر الى هذه النتائج يتضح أن المندوبين الصحفيين لا يملكون تأجيل موعد المناسبة في حال عدم توافر مندوب صحفي لتغطية المناسبة أو تجاهلها تماما، لذلك يلجأوا إلى طلب بيان صحفي بديلا عن الحضور في حال عدم تمكنه من ذلك، لضمان تغطية المناسبة، وفي الواقع فإن الجهات التي تنظم مناسبة او مؤتمرا صحفيا غالبا ما تعد نشرة صحفية، او مسبقة صحفية (Press Release) توزعه على الصحفيين الذين يشاركون في التغطية بمن فيهم مندوب الوكالة، وفي حالة الغياب يتم ارسال البيان الى الصحفي بواسطة الفاكس او البريد الالكتروني الى الوكالة لنشره.

ويمكن القول إن هذه الظاهرة تعزز ما يسمى الخبر السلبي، وهو عكس الخبر الايجابي إذ إن الخبر الصحفي السلبي هو الذي يكون مصدره مادة مكتوبة مثل البيان الصحفي والنشرات الصحفية دون حضور، او مشاهدة المندوب الصحفي للحدث، بينما الخبر الايجابي هو الذي يكون فكرة او ملاحظة، او متابعة لحدث ما يقوم به المندوب الصحفي من تلقاء نفسه.(أبو زيد، ١٩٨١، ص ١٣١-١٣٢).

وفي رأي الباحث، فان توافر عدد كاف من الصحفيين مهم جدا لتغطية المناسبات لان البيان الصحفي يعكس في الغالب وجهة نظر الجهة التي نظمت المناسبة، وأن الاعتماد عليه يؤدي الى غياب جزء مهم للقراء من الحقيقية، ويؤدي الى نمطية في الاخبار التي تبثها مختلف وسائل الاعلام، ويؤدي أيضا في حال متابعة المندوب الصحفي للحدث الى رؤية الحقائق بعين صاحبها، وليس بعين الصحفي وهو ما يؤثر في جودة المادة الاخبارية.

جدول رقم (٥) : المعايير السياسية والاجتماعية

الفقرة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع		المتوسط
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	%	١-٥
من معرفتي بطبيعة العمل في وكالة الأنباء الأردنية، فإنها تقوم بتغطية مناسبات شركات القطاع الخاص التي ترتبط بشراكات تعاون مع الوكالة	٣٠	٢٦,٣	٤٥	٣٩,٥	١٨	١٥,٨	١٨	١٥,٨	٣	٢,٦	١١٤	١٠٠	٣,٧١
من معرفتي بطبيعة العمل في وكالة الأنباء الأردنية، فإن المحرر الصحفي يراعي نشر أخبار شركات القطاع الخاص التي ترتبط بشراكات تعاون مع الوكالة	١٧	١٤,٩	٥٥	٤٨,٢	٢٠	١٧,٥	١٧	١٤,٩	٥	٥,٤	١١٤	١٠٠	٣,٥٧
كمندوب ومحرر صحفي أبرز قناعاتي السياسية بتسليط الضوء على ما يتفق معها في الأخبار	١٧	١٤,٩	٣٨	٣٣,٣	٢٦	٢٢,٨	٢٤	٢١,١	٩	٧,٩	١١٤	١٠٠	٣,٢٦
كمندوب ومحرر صحفي فإنني أهمل العناصر التي لا تتفق مع قناعاتي السياسية في الأخبار	٧	٦,١	٢٠	١٧,٥	٢٤	٢١,١	٤١	٣٦	٢٢	١٩,٣	١١٤	١٠٠	٢,٥٥
كمندوب ومحرر صحفي فإنني أراعي ثقافة المجتمع عند كتابتي الأخبار وتحريرها على حساب الوقائع والحقائق	١٦	١٤	٦٠	٥٢,٦	٩	٧,٩	١٧	١٤,٩	١٢	١٠,٦	١١٤	١٠٠	٣,٤٥
كمندوب ومحرر صحفي فإني أتعرض لضغوطات من مصادر الأخبار لإخفاء بعض عناصرها	١٠	٨,٨	٣١	٢٧,٢	٣٠	٢٦,٣	٢٦	٢٢,٨	١٧	١٤,٩	١١٤	١٠٠	٢,٩٢
كمندوب ومحرر صحفي فإنني أعير اهتماما لمصادر عند كتابتي الأخبار وتحريرها	٥٧	٥٠	٤٣	٣٧,٧	٥	٤,٤	٨	٧	١	٠,٩	١١٤	١٠٠	٤,٢٩

***(المتوسط من ١– ٢,٣٣ منخفض، من ٢,٣٤– ٣,٦٦ متوسط، أكثر من ٣,٦٧ مرتفع)**

وفيما يتعلق بالمعايير السياسية والاجتماعية التي تحكم أداء الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، تشير بيانات الجدول (٥) إلى أن من يوافقون على ان وكالة الأنباء الأردنية تعمل على تغطية مناسبات شركات القطاع الخاص التي ترتبط بشراكات تعاون معها، جاؤوا في المرتبة الاولى بنسبة (٣٩,٥%)، أما من أجابوا بدرجة موافق بشدة، فقد جاؤوا في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦,٣%)، وجاء في المرتبة الثالثة من أجابوا بدرجة محايد وايضا بدرجة غير موافق وبنسبة (١٥,٨%) لكل منهما، فيما جاء في المرتبة الأخيرة من اجابوا بدرجة غير موافق بشدة وبنسبة (٢,٦%).

وبالنظر إلى هذه النتائج يتبين أن الوكالة تولي أهمية لنشاطات القطاع الخاص وبمتوسط مرتفع بلغت قيمته (٣,٧١)، سواء أكانت هناك علاقات شراكة مباشرة أم غير مباشرة، إدراكا منها لأهمية دور القطاع الخاص ونشاطاته للجمهور الذي يعد المستقبل والمستفيد من خدمات القطاع الخاص لدوره في التشغيل والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وفيما يخص نشر أخبار شركات القطاع الخاص التي ترتبط بشراكات تعاون مع الوكالة ويتم استقبالها من العاملين في المديرية المعنية ويحولونها إلى المحررين، فقد جاء في المرتبة الأولى من أجابوا أنهم موافقون على ان الوكالة تقوم بنشر اخبار شركات القطاع الخاص وبنسبة مقدارها (٤٨,٢%)، أما من أجابوا بدرجة محايد فقد جاءوا في المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها (١٧,٦%)، وفي المرتبة الثالثة جاء من اجابوا بدرجة موافق بشدة ومن أجابوا بدرجة غير موافق بنسبة مقدارها (١٤,٩%) لكل منهما، أما من اجابوا بدرجة غير موافق فقد جاءوا في المرتبة الاخيرة وبنسبة مقدارها (٥,٤%).

وبالنظر الى هذه النتائج يتضح ان الاهتمام بنشاطات القطاع الخاص سواء بالتغطية المباشرة للمناسبات، او بنشر البيانات الصحفية، يعكس اهتمام الوكالة وتقديرها لدور القطاع الخاص، لكن ضمن عملية تقييم لأهمية القيمة الاخبارية في المادة الصحفية التي ترسلها شركات القطاع الخاص، او للنشاط الذي تنظمه، فاذا كانت المناسبة او المادة ذات قيمة اخبارية (newsworthy) وتستحق النشر، فإنه يتم نشرها، أما اذا لم تكن ذات جدارة اخبارية فإنه يتم خذفها، أو يتم نشرها في زاوية تم استحداثها ضمن موقع الوكالة الالكتروني باسم (المجتمع والناس)، لكنها لا تظهر ضمن النشرة التي يتم ارسالها للمشتركين.

وعن قياس اذا ما كان المندوب او المحرر الصحفي يبرز قناعاته السياسية بتسليط الضوء على ما يتفق معها في الاخبار، فقد جاء من أجاوبوا بدرجة موافق في المرتبة الأولى وبنسبة مقدارها (٣٣,٣%)، تبعهم في المرتبة الثانية من أجابوا بدرجة محايد وبنسبة مقدارها (٢٢,٨%)، أما من أجابوا بدرجة غير موافق فقد جاءوا في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٢١,١%)، أما من أجابوا بانهم موافقون بشدة فقد جاءوا في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (١٤,٩%) وأخيرا جاء الذين أجابوا بدرجة غير موافق بشدة وبنسبة مقدارها (٧,٩%).

وبالنظر الى هذه النتائج، يتضح ان نحو نصف المستجيبين (٤٨,٢%) تتراوح اجاباتهم بين موافق وموافق بشدة، وبأن قناعات المندوب والمحرر الصحفي تظهر في المنتج الاخباري بابراز قناعاته السياسية، او تسليط الضوء عليها في الاخبار، وهذا يؤكد أهمية المندوب كحارس بوابة اول، ينتقي المعلومات التي يسلط عليها الضوء والاخرى التي يخفيها، او يحذفها نهائيا ويقرر انها غير ملائمة لاطلاع الجمهور عليها.

ويرى الباحث أن المندوب والمحرر يؤديان دورا مهما في صناعة الخبر كل حسب موقعه؛ فالمندوب يقرر المعلومات والعناصر التي سيلتقطها من قلب الحدث او الموقف ليقوم ببناء الخبر عليها، وايصال الرسالة الاعلامية التي يعتقد انها مهمة لجمهور القراء، او المشتركين. والمحرر ايضا يقوم بدور لا يقل أهمية، وان كان بدرجة محدودة، عن دور المندوب الصحفي، كونه يتعامل مع الحقائق التي تصله من المندوب (مُنشئ الخبر)، فالمحرر يمكن له ان يوضح الافكار الغامضة، وإزالة التداخل بين الفقرات، ويستطيع اذا ارتأى ذلك، ان يحذف فقرة او بعض الفقرات او يعيد كتابتها من جديد بحيث يضمن وضوح الافكار وتسلسلها وفهمها، داخل المادة الاخبارية التي يستقبلها عامة الناس.

لذلك فإن الاهتمام بالمندوب والمحرر يستحق ان يكون على ذات الدرجة وبنفس السوية، وان يتم تدوير الصحفيين بين أعمال التحرير، واعمال التغطية الاخبارية، وان يكون من يقوم بعملية التحرير صاحب خبرة في عملية كتابة الاخبار، واعداد التقارير الاخبارية.

وفيما يتصل بما اذا كان المندوب او المحرر الصحفي يهمل العناصر التي لا تتفق مع قناعاته السياسية في الاخبار، فقد جاء من أجابوا بدرجة غير موافق في المرتبة الأولى بنسبة مقدارها (٣٦%) بأنهم لا يهملون العناصر التي لا تتفق مع قناعاتهم، وان من اجابوا بدرجة محايد جاؤوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٢١,١%)، وجاء في المرتبة الثالثة من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة وبنسبة مقدارها (١٩,٣%)، بينما من اجابوا بدرجة موافق جاءوا في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (١٧,٥%)، أما من اجابوا بدرجة موافق بشدة فقد جاءوا في المرتبة الخامسة والاخيرة وبنسبة مقدارها (٦,١%).

وبالاطلاع على هذه البيانات، يتبين انها تدعم نتائج الفقرة التي سبقتها، بأن المندوب والمحرر الصحفي وان كان يبرز قناعاته السياسية في الاخبار باختيار عناصر خبرية وتسليط الضوء عليها، إلا انه لا يهمل باقي العناصر التي لا تتفق مع قناعاته، فيذكرها إنما دون ابراز، او يستخدمها في مواقع ليست ذات اولوية، وأهمية في الخبر.

ويرى الباحث أن المندوب والمحرر يجب أن يقفا على الحياد حيال المواد الاعلامية، فيقف على مسافة واحدة من جميع الافكار والاتجاهات والعناصر التي يتضمنها الخبر، لان الحياد الى جانب الموضوعية من الصفات التي يجب ان تتسم بها المؤسسات الاعلامية والاعلاميين انفسهم، وتعطي مصداقية أكبر للمؤسسة الاعلامية وللصحفي العامل فيها وقدرة أكبر على احداث التأثير في الجمهور بسبب سياسة الحياد.

وبخصوص مراعاة المندوب والمحرر لثقافة المجتمع عند كتابة وتحرير الاخبار يتضح أن من اجابوا بأنهم يراعون هذه الثقافة بدرجة موافق جاءوا في المرتبة الاولى، ويشكلون ما نسبتهم (٥٢,٦%) من مجموع المستجيبين، وان من اجابوا بدرجة غير موافق جاءوا في المرتبة الثانية، ويشكلون ما نسبته (١٤,٩%)، أما الذين أجابوا بدرجة موافق بشدة فجاءوا في المرتبة الثالثة، وبنسبة مقدارها (١٤%)، ومن أجابوا بدرجة غير موافق بشدة جاءوا في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (١٠,٦%)، وأخيرا جاء من أجابوا بدرجة محايد في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها (٧,٩%).

ويتضح من هذه النتائج ان هناك ميلا شديدا لدى المندوبين والمحررين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية لمراعاة ثقافة المجتمع بما تحمله من اعراف وتقاليد، وثوابت ولو على حساب الوقائع والحقائق، إذ تبين ان ثلثي المستجيبين وبما نسبته (٦٦,٦%) يتراوحون بين موافق وموافق بشدة على مراعاة ثقافة المجتمع ولاسيما اذا تعارضت معها الحقائق والوقائع التي يرصدونها في اثناء التغطية الصحفية، او المتابعات الميدانية للوقائع والأحداث، وبنسبة اتفاق مرتفعة نوعا ما وبمعدل (٣,٤٥).

وبرأي الباحث، فإن هذه النتائج تعكس بشكل واضح دور الصحفي وحسه العالي حيال المجتمع الذي يعيش فيه، واحترامه لثقافة المجتمع، مع التأكيد هنا على أهمية التركيز على

الموازنة بين احترام الاعراف والتقاليد، والثقافة المجتمعية، وبين حق المجتمع في المعرفة، وتشكيل الرأي حيال القضايا والمواضيع التي تهمه، ورفع مستوى النقاش حولها الى درجة ايجابية تعود على المجتمع بالنفع والفائدة.

وفيما يتعلق بالضغوطات التي يتعرض لها المندوب والمحرر الصحفي من مصادر الاخبار لإخفاء بعض العناصر في الاخبار، فإن من أجابوا بدرجة موافق جاؤوا في المرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٢٧,٢%)، وان من أجابوا بدرجة محايد جاؤوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٢٦,٣%)، وجاء من أجابوا بدرجة غير موافق في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٢٢,٨%)، فيما جاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (١٤,٩%)، وفي المرتبة الاخيرة جاء من اجابوا بدرجة موافق بشدة وبنسبة بلغت (٨,٨%).

وبالنظر الى هذه البيانات، يتضح تباين آراء المندوبين والمحررين الصحفيين حول مدى الاستجابة لضغوطات مصادر الاخبار لإخفاء بعض عناصرها، مثل عدم ابراز خسارة شركة ما، وتسليط الضوء على المشروعات التوسيعية التي اطلقتها الشركة، او ابراز ان شركة ما ستوزع ارباحا نقدية على المساهمين بنسبة ١٠ بالمئة، دون ذكر أن مصدر هذه التوزيعات النقدية الارباح المدورة من السنوات السابقة، لإخفاء اثر خسارة الشركة في ذلك العام...وغيرها.

ويلاحظ ان مصادر الاخبار غالبا ما تعمد إلى اعداد نشرة صحفية ترسلها إلى المؤسسات الاعلامية، تبرز فيها العناصر الايجابية او التي تتفق مع وجهة نظرها، وتهمل العناصر الاخرى التي تعدّها سلبية، وتبدأ عملية الضغوطات عندما تعقد المصادر الاخبارية مؤتمرا صحفيا يتم فيه توجيه اسئلة تكشف الحقائق التي لا يروق للمصدر كشفها، وأحيانا تلجأ المصادر الاخبارية الى محاولات ثني الصحفيين عن تغطية المناسبة، او الاجتماع، خوفا من كشف الصحفيين حقائق لا ترغب هذه المصادر في كشفها للجمهور، وهو ما يتكرر غالبا في مناقشات المجالس النيابية خصوصا اللجان الفرعية.

وهناك أمثلة كثيرة تناولتها الصحف المحلية عن محاولات الحكومة ممثلة برئيسها، او اللجان النيابية اخرج الصحفيين من الجلسات رغم الاعلان عن أن هذه الاجتماعات وكل ما يقال فيها علني (ON RECORD)، وذلك مثلما حصل في جلسة مشتركة ضمن لجنتي الطاقة،

والمالية والاقتصادية النيابيتين بتاريخ ٤ حزيران ٢٠١٣، وهذه الحالات تتكرر كثيرا في اجتماعات اللجان التي تناقش موضوعات حساسة مثل اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب السادس والسابع عشر عندما ناقشت مع الحكومة قرارات رفع الدعم عن المحروقات لتقليص عجز الموازنة، وذات اللجنة في المجلس السابع عشر عندما ناقشت الحكومة رفع الدعم التدريجي عن اسعار الكهرباء لتقليص خسائر شركة الكهرباء الوطنية المتراكمة.

وفيما يتصل بالاهتمام الذي يعيره المندوب والمحرر الصحفي للمصادر عند كتابة الاخبار، فقد تبين أن من أجابوا بدرجة موافق بشدة جاؤوا في المرتبة الأولى بنسبة مقدارها (٥٠%)، وأن من أجابوا بدرجة موافق جاءوا في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتهم (٣٧,٧%)، أما من أجابوا بدرجة غير موافق فجاءوا في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٧%)، ومن وقفوا على الحياد في المرتبة الرابعة وبنسبة (٤,٤%)، وأم من اجابوا بدرجة غير موافق بشدة فقد جاءوا في المرتبة الاخيرة وبنسبة مقدارها (٠,٩%).

ويتبين من هذه النتائج أن غالبية المندوبين والمحررين الصحفيين يعيرون اهتماما لمصادر الاخبار عند كتابة الخبر، وتحريره وبنسبة موافقة بلغت (٨٧,٧%) وبمعدل اتفاق مرتفع بلغت قيمته (٤,٢٩). وهذا يعكس طبيعة المؤسسات التي تتعامل معها الوكالة بين نشاطات الملك والديوان الملكي ورئاسة الوزراء والوزراء والمؤسسات الرسمية، حيث تكون وكالة الانباء الاردنية في الغالب هي المصدر الوحيد لهذه النشاطات، والتي تشكل نسبة مرتفعة من المكون الاخباري لنشرات الوكالة يوميا.

وبرأي الباحث، فإن المراعاة لمصادر الاخبار بهذا المستوى، تعدّ مأخذا يسجل على وكالة الانباء الاردنية، ولا يسجل لها، لان الصحفي يجب ان يراعي الحقيقة والوقائع الصحيحة وحق المجتمع في المعرفة، اكثر من مراعاة المصدر الذي يريد دائما ان تكون وجهة نظره هي الأبرز، وكمثال على ذلك فإن اقسام العلاقات العامة والاعلام في اي وزارة يشارك وزيرها في نشاط معين، يبرزون دور الوزير في النشاط، وماذا قال وماذا اضاف، دون ابراز أهمية الحدث الذي شارك فيه او ما قاله الاخرون المشاركون في النشاط الى جانب الوزير.

جدول رقم (٦): المعايير الفنية والشخصية

الفقرة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المجموع		المتوسط
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	١-٥
تساهم معرفتي كمندوب ومحرر صحفي، باللغة الإنجليزية كلغة ثانية في تغطية أوسع للمناسبات وتحرير الأخبار	٥٣	٤٦,٥	٣٧	٣٢,٥	٨	٧	٧	٦,١	٩	٧,٩	١١٤	١٠٠	٤,٠٤
يكون لتخصصي الأكاديمي، كمندوب أو محرر صحفي دور في اختياري من قبل الوكالة لتغطية مناسبات ونشاطات معينة أو تحرير نوعية محددة من الأخبار	١٧	١٤,٩	٣٤	٢٩,٨	١٧	١٤,٩	٢٨	٢٤,٦	١٨	١٥,٨	١١٤	١٠٠	٣,٠٤
تؤثر قناعاتي الأيديولوجية كمندوب ومحرر صحفي في عملية كتابة وتحرير الأخبار	٩	٧,٩	٣٨	٣٣,٣	٢٩	٢٥,٤	٢٣	٢٠,٢	١٥	١٣,٢	١١٤	١٠٠	٣,٠٣
تؤثر اهتماماتي الشخصية كمندوب ومحرر صحفي في الأخبار التي أكتبها وأحررها	٧	٦,٢	٣٩	٣٤,٥	١٦	١٤,٢	٣٠	٢٦,٥	٢١	١٨,٦	١١٤	١٠٠	٢,٨٣
استجيب كمندوب ومحرر صحفي للضغوطات مهما كان مصدرها	٦	٥,٣	٩	٧,٩	٢٦	٢٢,٨	٣٦	٣١,٦	٣٧	٣٢,٤	١١٤	١٠٠	٢,٢٢
تساهم معرفتي في تقنيات الاتصال كمندوب ومحرر صحفي في اختياري لتغطية المناسبات وكتابة الأخبار وتحريرها	١٥	١٣,١	٥٣	٤٦,٥	٢٣	٢٠,٢	١٧	١٤,٩	٦	٥,٣	١١٤	١٠٠	٣,٤٧
يساهم التدريب المتخصص لي كمندوب ومحرر صحفي في تحسين المنتج الإخباري الذي أنتجه	٤٤	٣٨,٦	٥٠	٤٣,٨	١	٠,٩	١٣	١١,٤	٦	٥,٣	١١٤	١٠٠	٣,٩٩

*(المتوسط من ١- ٢,٣٣ منخفض، من ٢,٣٤- ٣,٦٦ متوسط، أكثر من ٣,٦٧ مرتفع)

وفيما يتعلق بالمعايير الفنية والشخصية، التي تحكم أداء المندوبين والمحررين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، تشير بيانات الجدول (٦) إلى أن من يوافقون بشدة أن معرفة المندوب

والمحرر الصحفي باللغة الانجليزية لغة ثانية، تسهم في تغطية اوسع للمناسبات وتحرير الاخبار، جاءوا في المرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٤٦,٥%)، ومن أجابوا بدرجة موافق جاءوا في المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها (٣٢,٥%)، أما من اجابوا بدرجة غير موافق بشدة، فقد جاءوا في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٧,٩%)، ومن أجابوا بدرجة محايد جاءوا في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (٧%)، وأما من أجابوا بدرجة غير موافق فقد جاءوا في المرتبة الأخيرة وبنسبة مقدارها (٦,١%).

وبالنظر إلى هذه النتائج، يتضح أهمية اللغة الانجليزية لغة ثانية، وإتقانها قراءة وكتابة ومحادثة بالنسبة للصحفي، مندوبا كان أم محررا، اذ كانت نسبة الاتفاق على أهمية اللغة مرتفع بمقدار (٤,٠٤) كونها تزيد من قدرة الصحفي على الاطلاع على المصادر الاجنبية ومتابعة مع يجري من خلال الصحف والمواقع الالكترونية، ويمكنه من التواصل مع المؤسسات الاجنبية والمنظمات الدولية والسفارات، والمانحين الذين غالبا ما يتكلمون اللغة الانجليزية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه عبد الفتاح إذ وجد أنه " بالإضافة إلى أهمية إتقان الصحفي للغة بلده، فإن عليه اتقان لغة أجنبية أخرى على الاقل، فقد تتطلب ظروف عمله الاتصال بمصادر أجنبية أو الاحتكاك بها، وما لم يكن على دراية بإحدى اللغات الاجنبية فسيواجه مشكلات تعوقه عن تأدية عمله" (١٩٨٩، ص ٩١).

وحول نوع التخصص الاكاديمي للمندوب او المحرر الصحفي واختياره من قبل الوكالة لتغطية مناسبات محددة، او تحرير نوعية معينة من الاخبار، فقد جاء من أجابوا بدرجة موافق بالمرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٢٩,٨%)، أما من أجابوا بدرجة غير موافق فقد جاؤوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٢٤,٦%)، وجاء في المرتبة الثالثة من أجابوا بغير موافق بشدة وبنسبة بلغت (١٥,٨%)، فيما جاء في المرتبة الرابعة من أجابوا بدرجة موافق بشدة ومن أجابوا بدرجة محايد وبنسبة مقدارها (١٤,٩%)، لكل منهما.

ويتضح عند النظر إلى هذه النتائج أنه لا يوجد اتفاق حاسم حول أهمية التخصص الاكاديمي للصحفي عند اختياره لتغطية المناسبات، او تحرير الاخبار، إذ إن متوسط الاتفاق (٣,٠٤) وهو معدل يعبر عن واقع الحال، ولاسيما في وكالة الانباء الاردنية، حيث يكون

للتخصص أو نوعية النشاطات التي يبدع فيها الصحفي عادة، أثر في اختياره لتغطية المناسبات الاخبارية، او تحرير الاخبار.

فهناك تخصص ضمن مجالات التغطية للنشاطات بشكل عام وللمناطق الاخبارية، منها على سبيل المثال، النشاطات الاقتصادية والرياضية والبرلمانية والثقافية والصحية، وكذلك الاخبار العربية والدولية، وكان في فترة قريبة يتم تخصيص محررين يتعاملون بالتخصص، فمثلا كان هناك محررا مختصا في تحرير الاخبار الاقتصادية، ومازالت التحقيقات والصور الاخبارية يتم بثها من خلال المحررين الصحفيين في مديرية التحقيقات الصحفية، ولا تمر على كوادر التحرير في مديرية تحرير الاخبار.

ويرى الباحث أن التخصص في تغطية الاخبار مهم، فهو يزيد من الروابط بين الصحفي والمصادر الاخبارية، وبالتالي يزيد من قدرته في الحصول على المعلومات، ويزيد من معرفته بالتطورات التي تشهدها المنطقة الاخبارية التي يغطيها، والموضوعات التي تحتاج الى متابعات منه مندوب صحفي مستقبلا.

وفيما يتصل بتأثير القناعات الايدولوجية للمندوب والمحرر الصحفي في عملية كتابة الاخبار، فقد جاء في المرتبة الأولى من أجابوا بدرجة موافق وبنسبة مقدارها (٣٣,٣%)، تلاهم من أجابوا بدرجة محايد وبنسبة مقدارها (٢٥,٤%)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاء من أجابوا بدرجة غير موافق وبنسبة مقدارها (٢٠,٢%)، وجاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة، في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (١٣,٢%)، وأخيرا جاء من أجابوا بدرجة موافق بشدة، على ان للقناعات الايديولوجية للصحفي تأثير في كتابة وتحرير الاخبار، وبنسبة مقدارها (٧,٩%).

وبالنظر إلى هذه النتائج، يتبين أن هناك تأثيرا للقناعات الايديولوجية للمندوب والمحرر الصحفي، عند كتابة الاخبار أو تحريرها، حيث إن أكثر من ثلث المستجيبين (٤١,٢%) أقروا بأن هناك تأثيرا لقناعات الصحفي الايديولوجية وإبرازها من خلال تسليط الضوء على ما يتفق معها في الخبر، وأن حوالي (٣٣,٤%) يتراوحون بين غير موافق الى غير موافق بشدة بأن هناك تأثيرا للقناعات الايديولوجية للصحفي على مضمون الخبر، فيما يقف على الحياد نحو ربع المستجيبين (٢٥,٤%)، ما يشكل معدل اتفاق متدني بلغ (٣,٠٣)، ما يدل على أن لا يوجد

اتفاق حازم حيال هذا الموضوع، أو أن الاتجاهات لم تتشكل بعد حيال عكس القناعات التي يحملها الصحفي على المنتج الاخباري.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية، إذ يتوجب على الصحفي أن لا يعكس قناعاته على المادة الإخبارية وإلا تحولت الى رأي، والرأي ليس مكانه الخبر او التقرير الاخباري، انما مكانه المقالة الصحفية ومقالة الرأي. وهذه قيمة اخلاقية حثت على الفصل بين الخبر الذي يورد الحقائق ويوصف الوقائع ويعكس الآراء، والتعبير عن رأي الصحفي ووجهة نظره في المادة موضوع الخبر.

وحول مدى تأثير الاهتمامات الشخصية للمندوب والمحرر الصحفي على الأخبار التي تتم كتابتها وتحريرها، فقد حلَّ في المرتبة الأولى من يوافقون على تأثير اهتمامات الصحفي الشخصية على الاخبار وبنسبة مقدارها (٣٤,٥%)، وأما من اجابوا بدرجة غير موافق فقد حلوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٢٦,٥%)، وأن من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة حلوا في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها (١٨,٦%)، أما من أجابوا بدرجة محايد، فقد حلوا في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (١٤,٢%)، وحلَّ من أجابوا انهم موافقين بشدة في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها (٦,٢%).

وبالنظر إلى هذه النتائج، يتبين أن الميل واضح نحو عدم اسقاط الاهتمامات الشخصية لدى الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، على مضمون الاخبار، وهذا يتبين من إجابات (٤٥,١%) من المستجيبين التي تراوحت بين غير موافق وغير موافق بشدة، فيما كانت اجابات الموافقين والموافقين بشدة (٤٠,٧%)، وهي نسبة وإن كانت متقاربة مع غير الموافقين، فإنه يدعهما معدل الاتفاق المتدني بحدود (٢,٨٣). ويمكن هنا اخذ المحايدين الذين شكلوا (١٤,٢%) بعين الاعتبار، اذ قد يميلوا الى تحديد موقفهم من اسقاط الاهتمامات الشخصية على المضمون الاخباري بين موافق او غير موافق مع زيادة تجاربهم وخبراتهم في كتابة الاخبار او التعرض الى اختبار في مواقف يعيشونها في عكس الاهتمامات الشخصية على الاخبار من عدمه.

وبرأي الباحث، فإن الاهتمامات الشخصية وإبرازها في المضمون الاخباري من قبل الصحفيين، فيه ايجابيات؛ فإذا كان الصحفي مهتم بالنشاط الزراعي، فإنه يبدع في عرض أي قضية عن الزراعة، وتكون لديه القدرة أكثر من غيره من الصحفيين في طرح الاسئلة وجمع المعلومات، وابرازها للقراء، وبالتالي خدمة المهتمين فيها بدرجة أكثر مما لو لم يكن لديه اهتمامات في هذا النشاط.

وفيما يتعلق باستجابة المندوب أو المحرر الصحفي للضغوطات مهما كان مصدرها، فقد جاء في المرتبة الأولى من لا يوافقون بشدة على أن المندوب والمحرر الصحفي يستجيب للضغوطات بغض النظر عن مصدرها وبنسبة مقدارها (٣٢,٤%) وان من أجابوا بدرجة غير موافق جاءوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٣١,٦%)، أما من وقف منهم على الحياد حيال هذا الموقف، فقد جاءوا في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها (٢٢,٨%) من المستجيبين، وان من أجابوا بموافق جاءوا في المرتبة الرابعة بنسبة (٧,٩%)، وأخيرا جاء من أجابوا بدرجة موافق بشدة في المرتبة الخامسة بنسبة (٥,٣%).

ويتضح من هذه البيانات أن نحو ثلثي المندوبين والمحررين الصحفيين تقريبا وبما نسبتهم (٦٤%)، لا يستجيبون للضغوطات مهما كان مصدرها، وأنه إذا كانت هناك أية استجابة، فإنها محدودة وفي نطاق ضيق، إذ إن معدل الاتفاق على أن هناك استجابة للضغوطات من قبل الصحفيين في حدود متدنية (٢,٢٢).

وبرأي الباحث إن الصحفي هو الذي يحدد بنفسه مدى استجابته للضغوطات، فإذا استجاب لأول محاولة وفشل في الاختبار، فإنه يسهل عليه تكرار الاستجابة الى الضغوطات، لاسيما التي يكون مصدرها القطاع الخاص أو العاملين في أجهزة العلاقات العامة أو الاجهزة المعنية في صناعة الاخبار في المؤسسات أو الشركات.

وفيما يتعلق بمساهمة معرفة المندوب والمحرر الصحفي في تقنيات الاتصال ودورها في اختيار أي منهم لتغطية أو تحرير الاخبار، فقد جاء في المرتبة الأولى من أجابوا بدرجة موافق وبنسبة مقدارها (٤٦,٥%)، وأن من أجابوا بدرجة محايد جاءوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٢٠,٢%)، فيما جاء في المرتبة الثالثة من أجابوا بدرجة غير موافق وبنسبة مقدارها

(١٤,٩%)، وأما من أجابوا بدرجة موافق بشدة فقد جاءوا في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (١٣,١%)، وجاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة في المرتبة الأخيرة بنسبة مقدارها (٥,٣%).

ويتضح من هذه النتائج، أن المندوبين والمحررين الصحفيين يقرون بأهمية المعرفة بتقنيات الاتصال للعمل الصحفي، حيث اجاب (٥٩,٦%) منهم بأن للمعرفة في تقنيات الاتصال دور، سواء بتغطية المناسبات التي تتطلب مهارة تقنية أم بتحرير الاخبار، ولاسيما وأن كثيرا من الصحفيين أصبحوا يعتمدون على الوسائل التقنية الحديثة مثل الحاسوب المحمول (Lap Top) أو اجهزة الحواسيب الكفية (Note Pad)، والقدرة على الربط بشبكة الانترنت اللاسلكية من خلال الشريحة المحمولة، ليتمكن من إعداد المواد الاعلامية من الاخبار والصور وإرسالها إلى مركز الوكالة من مكان الحدث وبالسرعة المطلوبة، دون استخدام الادوات التقليدية مثل الفاكس، خصوصا ان وكالات الانباء تتنافس الى جانب اختيار نوعية الاخبار بسرعة بثها.

وحول المعايير الفنية والشخصية التي تحكم اداء المندوبين والمحررين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، وتتعلق بمدى مساهمة التدريب المتخصص في تحسين المنتج الاخباري للمندوب والمحرر الصحفي، تبين أن من أجابوا بدرجة موافق جاؤوا في المرتبة الاولى بنسبة بلغ مقدارها (٤٣,٨%)، بينما جاء من أجابوا بدرجة موافق بشدة في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٣٨,٦%)، أما من أجابوا بدرجة غير موافق، فقد جاؤوا في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها (١١,٤%)، في حين جاء من أجابوا بدرجة غير موافق بشدة في المرتبة الرابعة وبنسبة مقدارها (٥,٣%)، أما من أجابوا بدرجة محايد فقد جاءوا في المرتبة الخامسة بنسبة مقدارها (٠,٩%).

وبالنظر إلى هذه النتائج، يتضح أن المندوبين والمحررين يدركون أهمية التدريب لتطوير مهاراتهم التي تنعكس بالتالي على جودة المنتج الاخباري، إذ أجاب ما نسبته (٨٢,٤%) من المستجيبين بين موافق الى موافق بشدة على أن للتدريب مساهمة في تحسين المنتج الاخباري للوكالة.

وبالتوازي مع هذه النتيجة، فإن إدارة وكالة الانباء الاردنية والمديريات المختصة تدرك أهمية التدريب ايضا، إذ تم عقد مجموعة من الدورات المتخصصة في موضوعات متعددة منها

مهارات كتابة الاخبار وتحرير الاخبار وكتابة وتحرير الاخبار الاقتصادية وتغطية الانتخابات، في مركز الوكالة في عام ٢٠١٢، شارك بها ١٤٨ متدربا من موظفي الوكالة منهم عدد من الصحفيين. كما تم أيضا عقد دورات بتحرير الاخبار باللغة الانجليزية شارك بها ٧ متدربين، فيما بلغ عدد المتدربين الاجمالي في الدورات الداخلية والخارجية من كوادر وكالة الانباء الاردنية ٢٠٣ متدربين.

وعلى الرغم من عقد مثل هذه البرامج التدريبية، إلا ان هناك حاجة ماسة إلى دورات مكثفة في كتابة الاخبار وتحريرها سواء الاقتصادية او الرياضية او المتعلقة بالانتخابات النيابية أوغيرها، وان يكون هناك حرص على ان لا تقل عدد الدورات التدريبية عن دورتين لكل صحفي ممارس، وأكثر من ذلك للصحفيين الجدد.

جدول رقم (٧) إن الاجراء المتبع في حال تم تكليف المندوب الصحفي بتغطية مناسبة لا تتوافق مع معتقداته الشخصية هو

العبارات	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
لا أقوم بتغطيتها صحفياً	٦	٨,٣	٦٦	٩١,٧	٧٢	١٠٠
أغطيها صحفياً لكن أخفي العناصر التي لا تتفق مع معتقداتي في الخبر الذي أكتبه	٧	٩,٧	٦٥	٩٠,٣	٧٢	١٠٠
أغطيها صحفياً لكن أحذف العناصر التي لا تتوافق مع قناعاتي الشخصية	٦	٨,٣	٦٦	٩١,٧	٧٢	١٠٠
أكتب الخبر دون تأثير لقناعاتي الشخصية	٣٩	٥٤,٢	٣٣	٤٥,٨	٧٢	١٠٠

وفيما يتعلق بالإجراء المتبع في حال تم تكليف المندوب الصحفي بتغطية مناسبة لا تتفق مع معتقداته الشخصية، تشير بيانات الجدول (٧) إلى أن من أجابوا بـ (لا) على العبارة التي تقول "لا اقوم بتغطيتها صحفيا" جاءوا في المرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٩١,٧%)، أما من أجاب بـ(نعم) منهم فقد بلغت نسبتهم ما مقداره (٨,٣%)، كما جاء في المرتبة الثانية أيضا وبنفس النسب، من أجابوا بنعم ولا على العبارة التي تقول "اغطيها صحفيا لكن أحذف العناصر التي لا تتوافق مع قناعاتي الشخصية".

أما المرتبة الثالثة، فقد احتلها من أجابوا بـ (لا) على العبارة التي تقول، أغطيها صحفيا، لكن أخفي العناصر التي لا تتفق مع معتقداتي في الخبر الذي أكتبه، وبنسبة مقدارها (٩٠,٣%)، في حين بلغت نسبة من أجاب منهم بنعم (٩,٧%).

أما المرتبة الرابعة، فقد احتلها من أجابوا بـ (لا) على العبارة التي تقول "أكتب الخبر دون تأثير لقناعاتي الشخصية، وبنسبة مقدارها (٤٥,٨%)، في حين بلغت نسبة من أجاب منهم بنعم (٥٤,٢%).

وبالنظر الى هذه النتائج يتضح موقف المندوبين الصحفيين حيال المناسبات التي لا تتفق مع معتقداتهم الشخصية، بان هناك التزاما بنسبة مرتفعة في تغطية المناسبات وكتابة اخبار حولها دون اخفاء، أو حذف لأي عناصر رغم انها لا تتوافق مع معتقداتهم، وذلك التزاما منهم بالمعايير المهنية التي تقضي بأن يقوم الصحفي بواجباته دون اي تأثير لأفكاره او معتقداته. وبنسبة بلغت (٥٤,٢%) لكتابة الخبر عن المناسبة التي لا تتوافق مع المعتقدات الشخصية للمندوب دون تأثير للقناعات الشخصية له.

ويرى الباحث أن هذه الاجابات لا تنفي ان المندوبين الصحفيين وفي بعض المواقف يغلبّون المعتقد الشخصي، ويرفضون حضور مناسبات صحفية لا تتوافق مع معتقداتهم الشخصية فيعمدون الى مقاطعتها، إما بموقف شخصي او بموقف جماعي.

فمثلا عندما طرد ممثلو التيارات اليمينية (الاخوان المسلمين) مندوب التلفزيون الاردني من مجمع النقابات المهنية يوم ٢٦ آذار ٢٠١١، عقب الاحداث التي شهدها دوار الداخلية الذي اعتصتمت فيه جماعة ٢٤ آذار، تضامن معه مجموعة من المندوبين الصحفيين الحاضرين وقاطعوا المؤتمر الصحفي، بينما استمر آخرون في تغطية ذلك المؤتمر.

وفي موقف آخر، عندما اعلن المنظمون لاجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في منطقة البحر الميت بالأردن في ايار ٢٠١٣ عن مؤتمر صحفي للرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز، رفض مندوبو وكالة الانباء الاردنية ووكالة انباء الشرق الاوسط (مصر) وعدد من الصحف المحلية والعربية وبعض مندوبو الوكالات الأجنبية من المراسلين العرب، حضور

المؤتمر الصحفي، لانهم يؤمنون بالمقاطعة لأية نشاطات تخص اسرائيل، بينما حضره ثلاثة صحفيين فقط من مجموع ١٢٠ صحفيا مشاركا في تغطية فعاليات الاجتماع.

ويري الباحث أن المؤسسة الصحفية أو الإعلامية يجب أن لا تجبر الصحفي على تغطية اية مناسبة يمكن ان تختلف مع توجهاته او معتقداته، لأنه اذا كان مجبرا على التغطية فإنه لا يعطيها حقها، أو انه قد يبرز قناعاته حيالها، وهو ما يتسبب في إخفاء بعض الحقائق عن الجمهور ويؤدي الى التضليل (misleading)، او انه سيسبب احراجات للمنظمين او للمدعوين الى المناسبة، وذلك مثلما حصل مع مندوب صحفية "العرب اليوم" المكلف بتغطية مؤتمر صحفي لوزير الخارجة كولن باول في عام ٢٠٠٤ وسبب احراجا بالغا للوزير بأسئلة فيها نوع من الاستفزاز، ما ادى بالصحفية الى استبدال المندوب الصحفي واقصائه عن تغطية نشاطات السفارة الأميركية، بعد احتجاج من الخارجية الاميركية على هذا التصرف.

جدول رقم (٨) الضغوطات التي يتعرض لها المندوب الصحفي

العبارات	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
التهديدات بمختلف أنواعها	١٣	١٨,١	٥٩	٨١,٩	٧٢	١٠٠
الإغراءات المادية	١٠	١٣,٩	٦٢	٨٦,١	٧٢	١٠٠
إغراءات الترقية	٦	٨,٣	٦٦	٩١,٧	٧٢	١٠٠
الهدايا والرحلات	١٦	٢٢,٢	٥٦	٧٧,٨	٧٢	١٠٠
ضمان تدفق المعلومات	٢٠	٢٧,٨	٥٢	٧٢,٢	٧٢	١٠٠

وفيما يتعلق بالضغوطات التي يتعرض لها المندوبون الصحفيون، تشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى أن "ضمان تدفق المعلومات" جاء في المرتبة الأولى بنسبة مقدارها (٢٧,٨%) لمن أجابوا بـ (نعم)، في حين جاء في المرتبة الاخيرة من أجاب بـ (لا)بنسبة مقدارها (٧٢,٢%)، وجاءت الهدايا والرحلات في المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها (٢٢,٢%) لمن أجابوا بـ (نعم)، في حين جاءت في المرتبة الرابعة لمن أجاب بـ (لا) وبنسبة مقدارها (٧٧,٨%).

وحلت التهديدات بمختلف أنواعها في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (١٨,١%) لمن أجابوا بـ (نعم) قابلها في المرتبة الثالثة ايضا من أجابوا بـ (لا) وبنسبة مقدارها (٨١,٩%)،

وجاءت الاغراءات المادية في المرتبة الرابعة لمن أجابوا بنعم وبنسبة مقدارها (١٣,٩%) في حين جاءت في المرتبة الثانية لمن أجابوا بـ (لا) وبنسبة مقدارها (٨٦,١%).

وفي المرتبة الخامسة جاء من قالوا (نعم) بأن اغراءات الترقية تشكل عنصر ضغط على المندوب الصحفي وبنسبة مقدارها (٨,٣%) قابلهم في المرتبة الاولى من قالوا (لا) تشكل اي عنصر ضغط وبنسبة مقدارها (٩١,٧%).

ويتضح من هذه النتائج، أن هناك ضغوطات، لكن تعرض المندوبين الصحفيين لها متفاوت، ومن الواضح أن أكثر ما يقلق المندوبين الصحفيين التخوف من عدم تدفق المعلومات التي تعد أهم غذاء للصحفي، لذلك عدوها في المقام الاول في ترتيب الضغوطات التي قد يتعرضون لها في مسيرتهم العملية. كما يتضح ان المندوبين الصحفيين لا يعيرون اي اهتمام لإغراءات الترقية او الإغراءات المادية، او التهديدات بمختلف انواعها في عملهم سواء عند كتابة الاخبار او تغطية المناسبات او تسليط الضوء على قضية من حق المجتمع ان يعرف تفاصيلها.

جدول رقم (٩): عند محاولة مصدر الخبر إخفاء بعض المعلومات المهمة عن الجمهور، فإنني كمندوب صحفي

العبارات	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أكتفي باستخدام المعلومات التي أحصل عليها لكتابة الخبر	٦	٨,٣	٦٦	٩١,٧	٧٢	١٠٠
أبحث عن المعلومات الضرورية عند مصادرأخرى	٧	٩,٧	٦٥	٩٠,٣	٧٢	١٠٠
أكتفي بذكر عدم امكانية التوصل إلى معلومات إضافية	٦	٨,٣	٦٦	٩١,٧	٧٢	١٠٠
أبرز وجهة نظر الطرف المقابل في الموضوع	٣٩	٥٤,٢	٣٣	٤٥,٨	٧٢	١٠٠

وفيما يتصل بإجراء المندوب الصحفي في وكالة الانباء الاردنية إذ حاول مصدر الخبر إخفاء بعض المعلومات المهمة عن الجمهور، تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى أن من يبرز وجهة نظر الطرف المقابل في الموضوع ممن أجابوا بـ (نعم) جاءوا في المرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٥٤,٢%)، في حين جاءت هذه الفئة في المرتبة الاخيرة لمن أجابوا بـ (لا) وبنسبة مقدراها (٤٥,٨%).

أما من يبحثون عن المعلومات الضرورية عند مصادر أخرى، فقد جاءوا في المرتبة الثانية لمن أجابوا بنعم وبنسبة مقدارها (٩,٧%) وفي المرتبة الثالثة لمن أجابوا بـ(لا) وبنسبة مقدارها (٩٠,٣%).

أما اولئك الذين "اكتفوا باستخدام المعلومات التي حصلوا عليها لكتابة الخبر"، وأولئك الذين "اكتفوا بذكر عدم إمكانية التوصل إلى معلومات اضافية" فقد جاء من أجابوا بنعم في المرتبة الثالثة وبنسبة (٨,٣%) لكل منهما، وفي المرتبة الأولى لمن أجابوا بـ (لا) وبنسبة مقدارها (٩١,٧%) لكل منهما ايضا.

ويتضح من هذه البيانات ان المندوبين الصحفيين لا يكتفون باستخدام المعلومات التي يحصلون عليها من مصادر الاخبار، بل يحاولون ابراز وجهات النظر المقابلة لمصادر الاخبار والمتعلقة بأي قضية يطرحها مصدر الخبر، وذلك إدراكا منهم لأهمية المعلومات بالنسبة للجمهور، وإن من حق المجتمع الحصول على المعلومات بهدف المعرفة وتكوين الرأي حول القضايا التي تهمه.

جدول رقم (١٠) مدى تأثير مصادر الضغوط التي يتعرض لها المندوب الصحفي في وكالة الانباء الاردنية عند كتابة الاخبار

الدرجة	١		٢		٣		٤		٥		المجموع		المتوسط
....	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	%
أجهزة وشركات العلاقات العامة والإعلان	١٠	١٣,٩	١٣	١٨	٤	٥,٥	١٩	٢٦,٤	٢٦	٣٦,٢	٧٢	١٠٠	٣,٣٦
المسؤولون الرسميون	٣٨	٥٢,٨	١١	١٥,٢	١٤	١٩,٥	٦	٨,٣	٣	٤,٢	٧٢	١٠٠	٢,١٢
إدارة وكالة الأنباء	٢٣	٣٢	١٩	٢٦,٤	١٨	٢٥	١٠	١٣,٨	٢	٢,٨	٧٢	١٠٠	٢,١٩
منظمات المجتمع المدني	٦	٨,٣	٣	٤,٢	٢١	٢٩,٢	١٩	٢٦,٤	٢٣	٣١,٩	٧٢	١٠٠	٣,٦٥
زملاء العمل من الصحف والمؤسسات الإعلامية الأخرى	٨	١١,١	١٩	٢٦,٤	١٦	٢٢,٢	١٧	٢٣,٦	١٢	١٦,٧	٧٢	١٠٠	٣,٢٢
ضغوطات الوقت	١٨	٢٥	٢٤	٣٣,٣	١٣	١٨,٠	١٤	١٩,٤	٣	٤,٢	٧٢	١٠٠	٢,٢٧
ضغوطات اجتماعية	١٩	٢٦,٤	١٨	٢٥	١٤	١٩,٥	١٠	١٣,٩	١١	١٥,٢	٧٢	١٠٠	٣,١٥

***(المتوسط من ١– ٢,٣٣ مرتفع، من ٢,٣٤– ٣,٦٦ متوسط، أكثر من ٣,٦٧ منخفض)**

وحول مدى تأثير مصادر الضغوط التي يتعرض لها المندوب الصحفي في وكالة الأنباء الاردنية عند كتابة الاخبار، تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى أن من أجابوا بأن أكبر مصدر للضغوط يأتي من "المسؤولين الرسميين" الذين جاؤوا في المرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٥٢,٨%) وبمتوسط حسابي للاتفاق مرتفع مقداره (٢,١٢)، أما من يرون من المندوبين الصحفيين أن "إدارة الوكالة" تشكل مصدر ضغط عليهم، جاءوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٣٢%) وبمتوسط اتفاق مقداره (٢,١٩)، أما من قالوا بان هناك "ضغوطا اجتماعية" على المندوبين، فقد جاءوا بالمرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٢٦,٤%) وبمتوسط مرتفع نوعا ما مقداره (٣,١٥)، وجاء في المرتبة الرابعة من قالوا ان "ضغط الوقت" يعد من العوامل التي تؤثر على المندوب الصحفي وبنسبة مقدارها (٢٥%) وبمتوسط حسابي مرتفع نوعا ما مقداره (٢,٢٧)، أما من قالوا بان هناك ضغوطات "لأجهزة وشركات العلاقات العامة" تؤثر على عمل المندوب الصحفي، فقد جاءوا في المرتبة الخامسة بنسبة مقدارها (١٣,٩%)، وبمتوسط حسابي متدن مقداره (٣,٣٦)، فيما جاء من اعتبر ان هناك ضغوطات يتعرض لها المندوب الصحفي في وكالة الانباء الاردنية من قبل "زملاء العمل في الصحف والمؤسسات الاعلامية الأخرى" في المرتبة السادسة، وبنسبة مقدارها (١١,١%) وبمتوسط مرتفع نوعا ما أيضا بمقدار (٣,٢٢)، وأخيرا وفي المرتبة السابعة جاء من قالوا ان هناك ضغوطات "لمنظمات المجتمع المدني" على المندوبين الصحفيين وبنسبة مقدارها (٨,٣%) وبمتوسط متدني مقداره (٣,٦٥).

ويتضح من هذه البيانات أن ضغوطات المسؤولين الرسميين تمثل أكبر المصادر التي تؤثر في عمل المندوب الصحفي، سواء بالتدخل المباشر او غير المباشر من خلال الادارة، وهذا متوقع كون وكالة الانباء الاردنية، حالها حال معظم وكالات الانباء المملوكة للدولة، تخضع لتدخل المسؤولين الرسميين في مضمون الاخبار. لكن في وكالة الانباء الاردنية وان يكن هناك تدخلا لكنه في حدود مقبولة، ولاسيما بعد أن أصبح للوكالة مجلس ادارة مكون من سبعة أعضاء منهم مدير عام الوكالة وستة من ذوي الخبرة والاختصاص يعّينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء بمن فيهم رئيس المجلس، ليتولى وضع استراتيجية عمل الوكالة واقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، وإقرار أسس ومعايير جمع الاخبار وتحريرها وتحليلها والتعليق عليها وبثها في اطار القواعد المهنية واخلاقيات المهنة الواردة في ميثاق الشرف

الصحفي، وإقرار برامج عمل الوكالة محليا وعربيا ودوليا، واعتماد مراسلين للوكالة في خارج المملكة، إلى جانب قضايا عديدة مهنية وادارية ومالية.

ويرى الباحث أن الاستجابة للضغوطات، خصوصا من المصادر الرسمية، إذا حصلت، يجب ان تكون في إطار التشاور والتفكير بصوت عال، بخدمة المصلحة الوطنية العليا، وخدمة لقضايا المجتمع، وللحقيقة، لا ان تكون مفروضة فرضا دون نقاش. وواقع الامر، إن ادارة وكالة الانباء الاردنية، تدرك أولا المصلحة الوطنية العليا وتراها من زاوية اعلامية أفضل بكثير مما يراها المسؤولون الرسميون، وتؤمن أيضا بدروها في خدمة المجتمع وقضاياه وتراه من زاوية مهنية وتقدم رؤاها في ذلك إلى المسؤولين في مراكز صنع القرار.

جدول رقم (١١): الإجراء المتبع من قبل المحرر اذا لم يتفق الخبر مع سياسة وكالة الأنباء الاردنية، هو

الفقرة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
إعادة الخبر للمندوب لإعادة صياغته	٢١	٥٠	٢١	٥٠	٤٢	١٠٠
حذف الفقرات التي تتعارض مع سياسة الوكالة	٢٤	٥٧,١	١٨	٤٢,٩	٤٢	١٠٠
حذف الخبر بالكامل	٣	٧,٢	٣٩	٩٢,٨	٤٢	١٠٠
مراجعة المدير العام بشأن الخبر	٢٠	٤٧,٦	٢٢	٥٢,٤	٤٢	١٠٠

وفيما يتعلق بموقف المحرر في وكالة الانباء الاردنية إذا لم يتفق الخبر مع سياسة الوكالة، تشير بيانات الجدول (١١) إلى أن من أجابوا أنهم يقومون بحذف الخبر بالكامل جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة مقدارها (٥٧,١%) مقابل (٤٢,٩%) لا يقومون بحذف الخبر، وان من قالوا بأنهم يعيدون الخبر الى المندوب الصحفي الذي انشأ الخبر جاءوا في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها (٥٠%) مقابل (٥٠%) لا يعيدون الخبر للمندوب، وان من اجابوا بأنهم يراجعون مدير عام الوكالة بشأن الخبر جاءوا في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها (٤٧,٦%) مقابل (٥٢,٤%) لا يراجعون المدير العام، ومن أجابوا بحذف الخبر في الكامل جاءوا في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها (٧,٢%) مقابل (٩٢,٨%) لا يتفقون مع حذف الخبر بالكامل.

ويتضح من هذه البيانات، حرص المحررين على عدم حذف الخبر بالكامل اذا كان لا يتفق مع سياسية وكالة الانباء الاردنية، ومحاولاتهم الابقاء على الخبر بحذف بعض الفقرات منه او اعادته للمندوب لصياغته بطريقة تتوافق مع سياسية الوكالة في تحرير وبث الاخبار، وفي

النهاية استشارة اصحاب القرار اذا ما اشكل على المحررين الامر. وغالبا ما يكون رد المدير العام ببث الخبر، وهذا يدل وفي حالات عديدة على الحرص الزائد من سكرتير التحرير المناوب في كل فترة حيال الاخبار التي يعتقد انها ستثير حساسية الاجهزة الرسمية، وكذلك حرص مدير التحرير، ومدى قدرته على تقدير الامور واتخاذ القرار بشأنها.

ويرى الباحث أن زيادة الاتصال الرأسي والافقي بين العاملين في المهن الصحفية في الوكالة وعقد الاجتماعات، بين ادارة الوكالة ولجان التخطيط فيها من جهة وبين مديرية التحرير وبمشاركة المندوبين الصحفيين من جهة أخرى، مهم جدا لتقليل الحالات التي يتوقف عندها المحرر وسكرتير التحرير حول مضمون الخبر، ولزيادة فهم المندوبين الصحفيين لسياسة الوكالة حيال المتغيرات التي تشهدها الساحة المحلية والاقليمية على السواء.

جدول رقم (١٢): يتأثر قرارك كمحرر صحفي بشأن الخبر بشخص المندوب الصحفي أو منشئ الخبر:

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	٣	٧,١%
غالباً	٧	١٦,٧%
أحياناً	٩	٢١,٤%
نادراً	١٠	٢٣,٨%
لا	١٣	٣١%
المجموع	٤٢	١٠٠%

وفيما يتعلق بمدى تأثر قرار المحرر الصحفي بشأن الخبر بشخص المندوب الصحفي أو منشئ الخبر، تبين من بيانات الجدول (١٢) أن من أجابوا بـ (لا) جاءوا في المرتبة الاولى وبنسبة مقدارها (٣١%) من المستجيبين، تبعهم في المرتبة الثانية من أجابوا بـ(نادرا) وبنسبة مقدارها (٢٣,٨%)، أما من أجابوا بـ (أحيانا)، فقد جاءوا في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٢١,٤%)، وفي المرتبة الرابعة جاء من أجابوا بـ (غالبا) وبنسبة مقدارها (١٦,٧%) وأما من أجابوا بـ(دائما) فقد جاءوا في المرتبة الخامسة وبنسبة مقدارها (٧,١%).

ويتضح من هذه البيانات، ان المحررين في "ديسك التحرير" يحكّمون المادة الإخبارية التي يستقبلونها من منشئ الخبر الى المعايير المهنية، فيزيلون التشابك بين الافكار ويوضحون المعلومات، ويصححون الاخطاء اللغوية والمطبعية ويتأكدون من اتساق الخبر مع السياسة الاعلامية للوكالة، وبالتالي يقومون ببثه على هذا الاساس، دون النظر الى من هو منشئ الخبر.

إلا أنه وفي أحيان كثيرة تنشأ سمعة جيدة لبعض المندوبين الصحفيين بأنهم يجيدون كتابة الاخبار، فيقوم المحرر بقراءة سريعة للمادة الخبرية ويحولها مباشرة الى سكرتير التحرير الذي يكتفي ايضا بقراءة سريعة ويتأكد من بناء المادة بناءً صحيحا من حيث العنوان والمقدمة والتركيب اللغوي والوظيفي للمادة الصحفية، ويقوم بعد ذلك ببثها.

ويرى الباحث أن على المحرر وسكرتير التحرر ان لا يركنوا كثيرا الى مهنية المندوب الصحفي؛ فعليهم التعامل مع كل مادة إخبارية وكأن المندوب الصحفي يكتبها لأول مرة؛ لضمان إعطاء المادة حقها في التدقيق، وذلك احتراما للقارئ وليس تشكيكا في قدرات المندوبين الصحفيين.

جدول رقم (١٣): الضغوطات التي يتعرض لها المحرر الصحفي

الفقرة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
التهديدات بمختلف أنواعها	٥	١١,٩	٣٧	٨٨,١	٤٢	١٠٠
الإدارة	١٦	٣٨,١	٢٦	٦١,٩	٤٢	١٠٠
إغراءات الترقية	٣	٧,١	٣٩	٩٢,٩	٤٢	١٠٠
المؤسسات الرسمية	١٠	٢٣,٨	٣٢	٧٦,٢	٤٢	١٠٠

وبخصوص الضغوطات التي يتعرض لها المحرر الصحفي، تشير بيانات الجدول (١٣) إلى ان من أجابوا بأن اغراءات الترقية لا تمثل أبرز الضغوطات التي يتعرض لها المحررون، جاؤوا في المرتبة الاولى بنسبة مقدارها (٩٢,٩%)، قابلهم (٧,١%) يرون أن لها تأثير على المحرر، فيما جاء في المرتبة الثانية، من أجابوا بأن التهديدات على المحررين الصحفيين بمختلف أنواعها لا تشكل ضغوطا وبنسبة مقدارها (٨٨,١%) يقابلهم (١١,٩%) يرون ان هناك تهديدات متنوعة تؤثر في عمل المحررين. وجاء من أجابوا بأن المؤسسات الرسمية لا تأثير لها في المحررين، في المرتبة الثالثة وبنسبة مقدارها (٧٦,٢%)، قابلهم (٢٣,٨%) قالوا انه يوجد تأثير لهذه المؤسسات، وفي المرتبة الرابعة جاء من أجابوا بأنه لا يوجد لإدارة الوكالة تأثير في المحررين وبنسبة مقدارها (٦١,٩%)، قابلهم من قال ان للإدارة تأثير في المحررين وبنسبة مقدارها (٣٨,١%).

ويتضح من هذه الاجابات، أن المحررين لا يتعرضون إلى كثير من التهديدات مهما كان مصدرها او نوعها، كون علاقات المحررين مع مصادر الاخبار محدودة جدا. وعموما فإن

كثيرا من الضغوطات يتعرض لها حاجز الصد الاول وهو المندوب الصحفي، وهذا ما ثبت من خلال نتائج الجدول رقم (٨).

اختبار صحة فروض الدراسة:

تُعد خطوة اختبار فروض الدراسة والتأكد منها، خطوة أساسية من الخطوات التي تقود إلى قبول هذه الفروض او رفضها، وما يؤيد هذه الفروض هو توصل الباحث الى دليل يؤيدها.

وينص الفرض الأول في هذه الدراسة على أنه "توجد علاقة بين نشر الاخبار في وكالة الانباء الاردنية والتشريعات القانونية المتعلقة بمهنة الصحافة". وقد أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض، حيث تبين من خلال الجزء الذي يقيس المعايير التنظيمية والقانونية التي تحكم عمل الصحفي في وكالة الانباء الاردنية وتؤثر في عملية انتقائه للاخبار، أن غالبية المندوبين والمحررين الصحفيين يراعون التشريعات التي تتعلق بمهنة الصحافة عند كتابة الاخبار في وكالة الانباء الاردنية. وتضم هذه التشريعات قانون وكالة الانباء الاردنية، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون نقابة الصحفيين الاردنيين، وميثاق الشرق الصحفي المنبثق من قانون نقابة الصحفيين. وبلغ معدل الاتفاق حول وجود علاقة بين نشر الاخبار والبيئة القانونية ما مقداره (٤,١٨ من ٥) وهو معدل مرتفع.

جدول اختبار الفرضيات

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون
العلاقة بين نشر الاخبار والبيئة التشريعية	٠,٦٣٣
العلاقة بين المعايير الفنية ونوعية الاخبار	٠,٥١٨
مراعاة ثقافة المجتمع عند كتابة الاخبار وتحريرها	٠,٣٤٨
تاثير البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية على المنتج الاخباري	٠,٢٩٧

وبحسب معامل ارتباط بيرسون (Chi-Square Tests) تبين وجود معامل ارتباط ذو دلالة احصائية عند المستوى (٠,٦٣٣) عند اقل من (٠,٠١) وهي علاقة ايجابية تثبت الفرضية الاولى.

أما الفرض الثاني، والذي ينص على أنه " توجد علاقة بين المعايير الفنية والمهنية ونوعية الاخبار في وكالة الانباء الاردنية"، فقد اثبتت الدراسة ان للمعارف الفنية والمهارات التي يتمتع بها

الصحفي، مندوبا كان أم محررا، دور في كتابته للاخبار او تناوله للموضوعات التي يتعامل معها اخباريا، وبمعدل اجماع مرتفع بمقدار (٤,٠٤ من ٥). إذ أن معرفة الصحفي في وكالة الانباء الاردنية باللغة الانجليزية مهمة جدا لزيادة قدرة الصحفي في توسيع قاعدة معلوماته وزيادة مصادر الاخبار لديه، وان الصحفي يميل الى اسقاط اهتماماته الشخصية على مضمون الاخبار التي يعدها وبمعدل اتفاق متوسط بحدود (٢,٨٣ من ٥). كما تبين ان لمعرفة المندوب والمحرر الصحفي في تقنيات الاتصال وتطبيقاته أهمية كبيرة في عمل الصحفي وينعكس ذلك على منتجه الاخباري، ولاسيما أن العمل الصحفي، أصبح يعتمد بشكل كبير على تقنيات الاتصال وتطبيقاته الحديثة؛ فالانترنت وخصوصا المتنقل والكميرا الرقمية والتسجيل الالكتروني اصبحت من الادوات التي لا يستغني عنها الصحفي تماما مثل القلم والورقة، حتى بات يشار الى الصحفي الذي يستخدم الادوات الالكترونية الحديثة في عمله بـ "الصحفي الديجيتال" او "الصحفي المؤتمت " Automated Reporter". وكان معدل الاتفاق متوسط بحدود (٣,٣٧ من ٥).كما تبين من نتائج الدراسة ان للتدريب خصوصا الذي يتصل بالمهارات الصحفية واللغوية، أهمية كبيرة في تحسين المنتج الاخباري للمندوب والمحرر الصحفي على السواء، وبمعدل اتفاق مرتفع مقداره (٣,٩٩). ودل معامل ارتباط بيرسون حسب مربع كاي على وجود علاقة احصائية ذات دلالة ايجابية عند المستوى (٠,٠١) بدرجة (٠,٥١٨) بين المعايير الفنية والمهنية ونوعية الاخبار التي تبثها وكالة الانباء الاردنية.

وفيما يتعلق بالفرض الثالث والذي ينص على أنه "يوجد تأثير للبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها وكالة الانباء الاردنية، كمؤسسة إعلامية، على عملية اتخاذ القرار بشأن المنتج الإخباري"، جاءت نتائج الجانب التحليلي في الدراسة لتؤكد صحة هذا الفرض، بأن الوكالة تولي أهمية لنشاطات القطاع الخاص ولاسيما بوجود علاقة مباشرة بين الوكالة وهذه المؤسسات، وان المندوب والمحرر الصحفي يبرز قناعاته الشخصية في الاخبار، إذ يقوم بتسليط الضوء على ما يتفق مع هذه القناعات في الاخبار، وبمعدل اتفاق متوسط مقداره (٣,٤٥). كما اظهرت النتائج ان الصحفيين، مندوبين ومحررين، يراعون بدرجة كبيرة ثقافة المجتمع لدى كتابة الاخبار او تحريرها، ذلك ان الوكالة وكل المؤسسات الاعلامية في الانظمة المختلطة تؤمن كثيرا بمسؤولياتها نحو المجتمع، لذلك لا تحاول الخروج عن حدود اللياقة في تناول قضايا تثير حساسية في المجتمع ككل او لفئات معينة من المجتمع. وتبين بتطبيق مربع كاي ان معامل الارتباط بيرسون يشير الى دلالة

ايجابية عند المستوى (٠,٠١) بدرجة (٠,٣٤٨)، على انه يوجد تاثير للبيشة الاجتماعية في الوكالة على عملية اتخاذ القرار بشان المنتج الاخباري.

أما الفرض الرابع والذي ينص على أنه "يوجد تأثير للقيم الاجتماعية والثقافية السياسية للصحفيين في وكالاة الانباء الاردنية على نوعية المنتج الاخباري"، فقد تبين من الجانب التحليلي لمحاور الدراسة ان للضغوطات خصوصا السياسية، التي يتعرض لها الصحفيون من المسؤولين، اثر مباشر على نوعية المنتج الاخباري، وبمعدل اتفاق مرتفع بمقدار (٢,١٢)، ما يعني حرص الصحفيين في وكالة الأنباء الاردنية على الإلتزام بالقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يؤمنون بها. ويدل معامل بيرسون حسب مؤشر مربع كاي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ايجابية عند المستوى (٠,٠١) بقيمة (٠,٢٩٧)، بين القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية للصحفيين في وكالة الانباء الارنية ونوعية المنتج الاخباري.

نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

عند مقارنة النتائج التي توصل إليها الباحث في جانبي الدراسة النظري والتحليلي، مع أهم النتائج التي توصل اليها الباحثون في الدراسات السابقة، يمكن القول إن ما توصل اليه الباحث في دراسته من أن هناك مراعاة للمعايير المهنية والقانونية والاجتماعية والسياسية التي تحكم عمل الصحفي في وكالة الانباء الاردنية، يتعارض مع ما توصلت له Channel News (2010) من نتيجة مفادها أن نشر الاخبار من خلال المواقع الالكترونية الاخبارية Portal لا يلبي المعايير المهنية لنشر الاخبار وبثها، ما يتطلب، حسب نتائج الدراسة، اعتماد معايير مهنية لنشر الأخبار عبر المواقع الاخبارية الالكترونية لتمثل دور حارس البوابة بالنسبة لهذه المواقع.

وأن ما توصل اليه الباحث من أن اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مضمون الاخبار في وكالة الانباء الاردنية يتأثر بالمعايير الاجتماعية والسياسية للصحفي، الى جانب ثقافة المجتمع والبيئة التشريعية للوكالة بشكل خاص، ولمهنة الصحافة بشكل عام، يتفق مع نتائج دراسة الرفاعي (٢٠٠٩)، والتي مفادها: إن اتجاهات القائمين بالاتصال نحو حقوق الانسان بشكل عام كانت قوية في بيئات بريطانيا والإمارات العربية المتحدة وقطر، وان هذه الاتجاهات تتأثر بالمتغيرات الديمغرافية والوظيفية للقائم بالاتصال. أما النتيجة التي توصلت إليها الدراسة

ومفادها أن ادارة وكالة الانباء الاردنية لا تتدخل في مضمون الاخبار إلا في حدود متدنية، وانه لا يوجد لها تأثير كبير على محتوى ومضمون الاخبار، تختلف تماما مع ما توصلت إليه دراسة النقراط (٢٠٠٧) أنه لا يوجد ارتباط قوي بين أجندة القائم بالاتصال وجمهور المستمعين بسبب تأثيرات الادارة على مضمون الاخبار التي تبثها الإذاعة.

وفيما يتعلق بالنتيجة التي توصلت إليها الدراسة، والتي تقول بأن الصحفيين من مندوبين ومحررين يلتزمون بالسياسة الاعلامية لوكالة الانباء الاردنية، لكن دون وجود تدخل من قبل الادارات الإعلامية في مضامين الأخبار التي يكتبونها أو يحررونها، أو نوعية التقارير التي يتابعها المندوبون الصحفيون، يختلف مع نتائج دراسة إمحمد (٢٠٠٧) حول القضايا الافريقية في التغطية الاخبارية لوكالة الانباء الجماهيرية، التي استنتجت أن القائمين بالاتصال في الوكالة تحكمهم السياسية الاعلامية والتوجيهات الخاصة بالعمل والتسلسل الإداري. وأن ما توصلت إليه من أن حراس البوابة او القائمين بالاتصال من مندوبين ومحررين صحفيين، يتناولون مضامين الاخبار بما يتوافق مع المعايير السياسية والاجتماعية وثقافة المجتمع بشكل عام، ويتخذون هذه المعايير نبراسا لهم عند انتقاء المناسبات للتغطية وعند ابراز عناصر في الاخبار او اهمال عناصر اخرى، تتفق مع نتائج دراسة Nohan (2007) في نتيجتها حول مرونة التحكم في المواد الاعلامية من خلال عمل حراس البوابة وفهم العلاقات السياسية والاجتماعية، وأن لهم والقدرة على تطوير ادوات حراسة البوابة في الرقابة على المواد الاعلامية في المجتمع. وتبين من نتاج هذه الدراسة وجود أهمية كبيرة للتدريب المتخصص للصحفيين في وكالة الانباء الاردنية لآثاره الكبيرة على المنتج الاخباري للعاملين فيها من مندوبين ومحررين صحفيين، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة ابو شنب (٢٠٠٠)، التي تناولت دور القائم بالاتصال في مؤسسات الاعلام الفلسطيني في مواجهة متغيرات الالفية الثالثة، الى ضرورة الاهتمام في التدريب للقائمين بالاتصال وإعادة النظر في وظائف القائمون بالاتصال وتوزيعها وفقا للاصول والقواعد المهنية والعملية.

وبعد استعراض الاطار النظري للدراسة والمتعلق بالمعايير التي تؤثر في القائم بالاتصال بوكالة الانباء الاردنية عند انتقاء الاخبار وكتابتها، وكذلك استعراض بيانات الدراسة التي تضمنتها الاستبانة وتحليلها، تم استخلاص مجموعة من النتائج، أبرزها:

الجزء الأول:

فيما يتعلق بتوصيف مجتمع الدراسة وعينتها، فقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ارتفاعا في متوسط عمر الصحفيين (المندوبين والمحررين) في وكالة الانباء الاردنية حيث إن من تزيد أعمارهم على ٣٦ سنة جاءوا بنسبة مقدارها (٨١%)، يقابلها انخفاض في متوسط سنوات الخبرة لدى من هم في سن مرتفع. حيث اظهرت النتاج أن من تزيد سنوات الخبرة لديهم في العمل الصحفي على ١٥ عاما يشكلون ما نسبته (٤٨%) من المستجوبين، أي أقل من نصف عدد الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية. وتبين من نتائج الدراسة، أن هناك توازنا بين عدد المندوبين الصحفيين، وعدد المحررين الصحفيين بنسبة مقدارها (٦٣,٣%) للمندوبين و(٣٦,٨%) للمحررين، وهو امر يحتاج الى استمرارية كون الاعتماد في صناعة الخبر من الخطوة الاولى يقع على عاتق المندوب الصحفي، ويأتي المحرر وسكرتير التحرير لإكمال رحلة الخبر وصولا الى المشتركين والقراء.

الجزء الثاني:

المعايير التنظيمية والقانونية:

– يظهر من نتائج الدراسة الاهتمام الكبير بتغطية المناسبات الرسيمة للدولة الاردنية، وكذلك تغطية النشاطات والفعاليات المعارضة للحكومة، لكن النشاطات المعارضة لا تأخذ الحجم الذي تأخذه باقي النشاطات، او النشاطات الموالية للحكومة.

– برز من ضمن نتائج الدراسة، الاتفاق الكبير بين المندوبين الصحفيين على مراعاة التشريعات التي تحكم مهنة الصحافة، ومنها: قانون المطبوعات والنشر وقانون نقابة الصحفيين، وقانون وكالة الانباء الاردنية، وميثاق الشرف الصحفي.

– هناك مراعاة كبيرة من المندوبين والمحررين الصحفيين للسياسة الإعلامية في وكالة الانباء الاردنية والتي تتمثل في التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الإدارة والوكالة، وكِتَابْ الاسلوب، التي تعكس التوجهات العامة للدولة الاردنية، وبالتالي موقف الدولة تجاه القضايا المحلية والاقليمية والدولية والانسانية بشكل عام.

– التأكيد على أهمية الالتزام بالموضوعية في كتابة الاخبار إذ أجاب (٨١,٦%) من عينة الدراسة بأن هناك التزاما بالموضوعية من قبل المندوبين والمحررين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية.

– لا يوجد تأثير كبير للمسؤولين في وكالة الانباء الاردنية على المندوبين والمحررين الصحفيين، وتبقى العلاقة في إطار الزمالة واحترام الخبرة.

الجزء الثالث:

المعايير السياسية والاجتماعية:

– اتضح من نتائج التحليل أن وكالة الانباء الاردنية تولي أهمية، لنشاطات القطاع الخاص في التغطية الإخبارية؛ وذلك تقديرا لدوره في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتحقيق النمو الاقتصادي.

– إن قناعات المندوب والمحرر الصحفي، تظهر في المنتج الإخباري بإبراز قناعاته السياسية، أو تسليط الضوء عليها في الأخبار، وهذا يعزز من أهمية المندوب الصحفي، كحارس بوابة أول بانتقاء مناسبات أو معلومات معينه؛ لإبرازها واخفاء أخرى. وهذا يؤكد أهمية ايجاد قواعد سلوك مهنية تحكم عمل الصحفيين من مندوبين ومحررين في الوكالة.

– اظهرت النتائج اهتماما كبيرا من قبل المندوبين والمحررين الصحفيين في الوكالة لمراعاة ثقافة المجتمع، وهذا يعكس حسا عاليا لدى الصحفي في وكالة الانباء الاردنية حيال المجتمع الذي يعيش فيه، والموازنة بين حق المجتمع في المعرفة، وتشكيل الرأي العام حيال القضايا والمواضيع التي تهمه، ورفع مستوى النقاش حولها إلى درجة إيجابية.

– تبين ان هناك تباينا في الآراء حول الضغوطات التي تُمارس على الصحفيين من مندوبين ومحررين، وإن الصحفيين يعيرون اهتماما لمصادر الاخبار عند كتابة الخبر أو تحريره وبنسبة اتفاق بلغت (٨٧,٧%)، وهذا يشكل مأخذا على الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، الذين عليهم الالتزام بحق المجتمع في المعرفة أكثر من مراعاة المصدر الذي يريد أن تكون وجهة نظره هي الأبرز.

لكن ما يطمئن هو أن (٦٤%) من المندوبين والمحررين الصحفيين أكدوا عدم الاستجابة للضغوطات مهما كان مصدرها، وهذا لا يعني عدم مراعاة المصدر، وذلك للحفاظ على علاقة طيبة معه تضمن تزويد الوكالة بالأخبار باستمرار.

الجزء الرابع

المعايير الفنية والشخصية:

- إن اتقان المندوب والمحرر الصحفي اللغة الانجليزية، قراءة وكتابة ومحادثه، يسهم كثيرا في تغطية اوسع للمناسبات ويزيد من معارف الصحفي وقدرته على التعامل مع المصادر الاخبارية والوصول الى المعلومات وتحرير الاخبار بطريقة أكثر مهنية.

- ابرزت الدراسة أهمية التخصص في تغطية الاخبار كونه يوفر للمندوب الصحفي قدرة أكبر على تغطية المناسبات، واجراء المتابعات للقضايا المتعلقة بالنشاط الذي يغطيه، ويمكنه من فهم أعمق لهذه القضايا وبقدرة على الربط بينها وبين قضايا اخرى متداخلة معها. كما أبرزت وجود تأثير للقناعات الأيدولوجية للصحفي على المادة الخبرية.

- توصلت الدراسة إلى أهمية تلقي الصحفيين من مندوبين ومحررين، للتدريب المتخصص في مجال فنون العمل الصحفي وادواته.

- ابرزت الدراسة أهمية تفعيل خطوط الاتصال بين ادارة الوكالة وبين الممارسين للعمل الصحفي الميداني من مندوبين ومحررين لدوره في تأكيد سياسة الوكالة في كتابة الاخبار وتحريرها ولتقليص الاشكالات التي تحدث غالبا بين المندوبين والمحررين حول طريقة تحرير الأخبار.

التوصيات

وبناء على ما تقدم من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. الغاء الاعتماد على الانتداب والنقل من الوزارات والمؤسسات الرسمية الاخرى الى الوكالة ما أمكن ذلك، والتوجه الى تعيين حديثي التخرج باستصدار قرار يستثني الوكالة من شروط التعيين في الوظائف العامة.

٢. الاستفادة من خبرات العاملين في تدريب المعينين من حديثي التخرج وتأهيلهم بمختلف الفنون الصحفية، وذلك بتكثيف عقد الدورات التدريبية التي تركز على الجانب العملي في متابة الاخبار والتقرير والتحقيقيات المتابعات الصحفية، وكيفية اجراء مقابلة صحفية وغيرها من المهارات التي على الصحفي إتقانها.

٣. المحافظة على التوازن بين أعداد المندوبين الصحفيين والمحررين الصحفيين، وان يتم انتقاء المحررين من المندوبين الصحفيين ذوي الخبرة في العمل الصحفي الميداني.

٤. دراسة احتياجات الوكالة من الموارد البشرية سنويا بعناية، ولاسيما من المهن الصحفية.

٥. إعطاء النشاطات، سواء التي تعارض أو تؤيد الدولة، مساحة من الاخبار فيها نوع من التوازن.

٦. عقد دورات تدريبية للصحفيين ولاسيما فيما يتعلق بالبيئة القانونية وأخلاقيات العمل الصحفي، لتعزز معارف الصحفي بواجباته وحقوقه، وبالأخلاقيات التي يجب ان يتعامل بها الصحفي ويحافظ عليها، ويعكسها في منتجاته الاخبارية، الى جانب دورات اللغة الانجليزية.

٧. إعداد مدونة سلوك مهني للمندوبين والمحررين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية، تحدد فيها كيفية التعامل مع المناسبات ومصادر الاخبار، والتعامل مع منظمات ومؤسسات المجتمع، وتحدد العلاقة بين الصحفي وإدارة الوكالة والمحافظة على احترام الحقيقة، وضمان التغطية المتوازنة للاحداث والابتعاد علن الانحياز وعدم التمييز والاحتفاظ بحق الرد والتصحيح، وتأكيد الفصل بين الحقائق والوقائع، وبين الرأي في الخبر، وغيرها من القيم الاخلاقية التي تحكم عمل الصحفيين.

المراجع والمصادر

أولا : المراجع العربية

١. إمام، إبراهيم.(١٩٩٤)، **وكالات الأنباء**، دار الفكر العربي/ القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢. أبو زيد، فاروق. (١٩٨١)، **فن الخبر الصحفي**، الطبعة الاولى، دار الشروق/ بيروت.

٣. أبو زيد، فاروق(٢٠١١)، **فن الخبر الصحفي**، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، القاهرة.

٤. امري ادوين، فيليب اولت، وارين آجى.(٢٠٠٠)، **الاتصال الجماهيري**، ترجمة إبراهيم سلامة إبراهيم، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

٥. الحسن، عيسى. (٢٠٠٩)، **وكالات الأنباء، النشأة التطور الأهداف**، دار زهران، عمان.

٦. إمحمد، ناصر سعيد. (٢٠٠٧)، القضايا الأفريقية في التغطية الإخبارية لوكالة الجماهيرية للأنباء، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد ٤٠، طرابلس.

٧. بخيت، سيد. (١٩٩٨)، **العمل الصحفي في مصر: دراسة سسيولوجية للصحفيين المصريين**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

٨. حداد، نبيل. (٢٠١١)، **في الكتابة الصحفية، السمات، الاشكال، القضايا، المهارات، الدليل**. الطبعة الثانية، دار جرير، عمان.

٩. حسين، سمير. (٢٠٠٦)، **بحوث الاعلام**، عالم الكتب، القاهرة.

١٠. حمادة، بسيوني. (١٩٩٦)، **وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

١١. حجاب، محمد منير. (٢٠١٠)، **نظريات الاتصال**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٢. ربيع، عبدالجواد سعيد. (٢٠٠٥)، **فن الخبر الصحفي**، دار الفجر للنشر والتوزيع/ القاهرة.

١٣. رشتي، جيهان أحمد. (١٩٩٣)، **الاسس العلمية لنظريات الإعلام**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة.

١٤. الرفاعي، عبدالله بن محمد.(٢٠٠٩)، علاقة البيئة الإعلامية للقائم بالاتصال العربي باتجاهاته نحو حقوق الانسان، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**– جامعة الكويت.

١٥. زلطة، عبدالله. (٢٠٠٧)، **القائم بالاتصال في الصحافة، دراسة نظرية وميدانية**، الدار العالمية للنشر والتوزيع،، طبعة أولى، القاهرة.

١٦. السيد، سيد. (١٩٨٩)، الضغوط المهنية والادارية على القائم بالاتصال، **مجلة الدراسات الإعلامية**، العدد ١، كلية الاعلام، جامعة القاهرة.

١٧. شفيق، حسنين. (٢٠٠٦)، **مدخل الى صحافة وكالات الأنباء**، رحمة برس، الطبعة الثانية/ القاهرة.
١٨. عبد النبي، عبد الفتاح. (١٩٨٩)، **سوسيولوجيا الخبر الصحفي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٩. عبيدات، شفيق وأخرون. (٢٠٠٣)، **مسيرة الصحافة الاردنية ١٩٢٠- ٢٠٠٠**، مطبوعات نقابة الصحفيين، عمان.
٢٠. مكاوي، عماد. السيد، ليلى. (٢٠٠٩)، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثامنة/ القاهرة.
٢١. عبد الرحمن، عواطف وأخرون.(١٩٩٢)، **القائم بالاتصال في الصحافة المصرية**، سلسلة دراسات صحفية، القاهرة.
٢٢. عزت، محمد فريد. (٢٠٠٨)، **وكالات الأنباء في العالم العربي**، دار الشروق، الطبعة الثانية/ القاهرة.
٢٣. عبد الحميد، محمد. (١٩٨٣)، **تحليل المحتوى في بحوث الاعلام**، دار الشروق، جدة.
٢٤. عبد الحميد، محمد. (٢٠٠٠)،**نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، الطبعة الثانية/ القاهرة.
٢٥. العبدالله، مي. (٢٠٠٦)، **نظريات الاتصال**، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية/بيروت.
٢٦. مزاهرة، منال هلال. (٢٠١١)، **نظريات الاتصال، دار المسيرة، عمان.**
٢٧. مصطفى، فريد يوسف. (٢٠١١)، **وكالات الأنباء بين الماضي والحاضر**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
٢٨. الموسى، عصام. (٢٠٠٩)، **مدخل في الاتصال الجماهيري**، الطبعة السادسة، دار اثراء للنشر والتوزيع/ عمان.
٢٩. الموسى، عصام. (٢٠١٠) الثورة الرقمية تضع الاعلام العربي على مفترق طرق، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٧٦، حزيران، بيروت.
٣٠. نصر، حسنى محمد. (٢٠٠٣)، **الانترنت والاعلام الصحافة الالكترونية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الكويت.
٣١. النقراط، محمد فرج. (٢٠٠٧)، العلاقة المتبادلة بين القائم بالاتصال، والجمهور المستهدف في الإذاعات المحلية- دراسة ميدانية على إذاعة بني وليد في ليبيا، **مجلة البحوث الاعلامية**، العدد ٤٠، طرابلس.

ثانيا:المصادر الأجنبية:

1) DeFleur,L.Melvin.(2010), **MassCommunication Theories, Explaining Origins, Processes, and Effects**,Allyn& Bacon/USA.
2) John R. Bittner, 1986, **Mass Communication An Introduction. fourth edition, Englwood Cliffs.**
3) Denis MaQuail,1988,**Mass Communication Theory, an introduction**, Second Edition, Sage Publicatin.
4) Denis MaQuail,2011, **Mass Communication Theory, an introduction**, 6th Edition, Sage Publicatin.
5) Jane Johnston and Susan Forde,2011,The Silent Partner: News Agencies and 21st Century News, **International Journal of Communication**, Issue 5.
6) Jansen, Zanetta Lyn.2010, **Global news flows : news exchange relationships among news agencies in South Africa.**

ثالثا: دراسات غير منشورة

١. أبو شنب، حسين. (٢٠٠٠)، **دور القائم بالاتصال في مؤسسات الإعلام الفلسطيني في مواجهة متغيرات الألفية الثالثة**، ورقة عمل، المؤتمر العلمي السنوي السادس، كلية الإعلام، بجامعة القاهرة /أيار /٢٠٠٠م.

٢.محمد جاسم فلحي الموسوي، **بحث منشور على شبكة الانترنت بعنوان : نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري ٢٠١٠. ٢٠١٢/٨/٢٢.**

ثالثا:المواقع الإلكترونية

1. http://esraa-2009.ahlamountada.com/t4896-topic, 25/2/2012.

2.http://courses.washington.edu/insc555/wordpress/wp-content/readings/Barzilai-Nahon_2008.pdf, 15/1/2012.

3.http://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2597&context=etd, 5/4/2012.

4.http://www.sahafi.jo/files/21b07c86b54332024bd8f926ad4c889dbe5d8d51.html, 22/6/2012

5.http://wiredspace.wits.ac.za/bitstream/handle/10539/8613/JANSEN_CHAPTER%20SIX.pdf?sequence=10, 5/4/2013.

6.http://www.chrisrob.com/about/gatekeeping.pdf, 1/2/2013

7.http://ar.wikipedia.org.12/8/2012.

8.http://wiredspace.wits.ac.za/handle/10539/8613?show=full

9. http://sic-mosta.own0.com/t17-topic, 14/7/2012.

10 .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305351, 3/2/2013.

11. www.dos.gov.jo

الملاحق

ملحق رقم (١)

استبانة بحث حول

معايير القائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار في وكالة الأنباء الاردنية

المستجيبة الكريمة، المستجيب الكريم

بعد التحية.....

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير القائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار في وكالة الأنباء الاردنية التي تأتي كمتطلب لنيل درجة الماجستير في الصحافة من جامعة اليرموك.

لذا فإنني أغدو ممتناً لو تكرمتم بالإجابة على أسئلة هذه الإستبانة علما بأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً حسن تعاونكم.

الطالب: فايق مخائيل الحجازين

كلية الإعلام/ جامعة اليرموك

الجزء الاول: اسئلة الحالة:

١. **الجنس** □ ذكر □ انثى

٢. **العمر :** □ ٢٥ سنة فأقل □ ٢٦- ٣٥ سنة □ ٣٦ - ٤٥ سنة □ ٤٦ فأكثر

٣. **المستوى التعليمي :** □ ثانوية عامة فأقل □ دبلوم متوسط □ بكالوريوس □ دراسات عليا

٤. **التخصص الاكاديمي:** □ صحافة وإعلام □ اخرى (لطفا اذكرها........................).

٥. **المهنة :** □ مندوب صحفي □ محرر اخبار □ سكرتير تحرير □ مراسل في الخارج

٦. **مستوى الدخل:** □ اقل من ٥٠٠ دينار □ ٥٠١ الى ١٠٠٠ دينار □ أكثر من ١٠٠٠ دينار.

٧. **مكان السكن :** □ المدينة □ القرى والأرياف □ البادية □ المخيمات

٨. **سنوات الخبرة في العمل الصحفي:** □ اقل من ٥ سنوات □ ٦ الى ١٠ سنوات □ ١١ الى ١٥ سنة □ ١٦ الى ٢٠ سنة □ أكثر من ٢٠ سنة

الجزء الثاني:

المحورالأول: المعايير التنظيمية والقانونية

الرجاء وضع إشارة (√) تحت الخيار الذي يناسب العبارة التي تخصّه.

البدائل / الخيارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١. إن توفر عدد كاف من المندوبين الصحفيين في وكالة الانباء الاردنية يؤثر ايجابيا على تغطيتها للأحداث					
٢. يتم اعطاء الاولوية في التغطية الصحفية الى النشاطات الرسمية على حساب النشاطات غير الرسمية					
٣. تقوم الوكالة بتغطية الفعاليات والنشاطات المعارضة للحكومة					
٤. اراعي كمندوب ومحرر صحفي ([١]) التشريعات القانونية المتعلقة بمهنة الصحافة عند كتابة الاخبار وتحريرها					
٥. اراعي كمندوب ومحرر صحفي سياسة الوكالة الاعلامية عند كتابة الأخبار وتحريرها					
٦. ألتزم كمندوب ومحرر صحفي بالموضوعية في كتابة الاخبار					
٧. يتم التأثير عليّ كمندوب ومحرر صحفي من قبل المسؤولين في الوكالة					
٨. لتوجيهات وكالة الانباء الاردنية ومواقفها نحو مختلف القضايا تأثير على المنتج الاعلامي للمندوب والمحرر الصحفي					
٩. يتم تحديث السياسة التحريرية للوكالة حسب المتغيرات والمستجدات					

١٠. يتم ترتيب اولوية تغطية المناسبات في حال عدم توفر عدد كاف من المندوبين الصحفيين في الوكالة حسب نوعية المناسبة. ارجو التفضل بتحديد درجة الاولوية، بحيث رقم (١) أولوية قصوى ورقم (٥) ليست ذات أولوية.

[١] المقصود بالمحرر هنا، (محرر الأخبار أو سكرتير التحرير).

المناسبة	١	٢	٣	٤	٥
نشاطات الملك					
نشاطات الديوان الملكي					
نشاطات رئاسة الوزراء					
نشاطات مؤسسات رسمية مثل الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية والعامة					
نشاطات مؤسسات وشركات القطاع الخاص					
نشاطات منظمات المجتمع المدني مثل الاحزاب والنقابات والجمعيات والاندية					
الاحتفالات الشعبية					
اخرى، (لطفا اذكرها...).					

١١. اذا لم يتوافر مندوب صحفي لحضور المناسبة وكتابة الخبر فإن الاجراء الذي يمكن اتخاذه: (يمكن اختيار أكثر من اجابة)

- ☐ الطلب من الجهة المنظمة للمناسبة ارسال بيان صحفي حول المناسبة.
- ☐ الطلب من الجهة المنظمة للمناسبة تأجيل الموعد ما كان ذلك ممكنا.
- ☐ تجاهل المناسبة تماما وعدم تغطيتها اخباريا.
- ☐ غير ذلك، (لطفا حددها...).

المحور الثاني: المعايير السياسية والاجتماعية

الرجاء وضع إشارة (√) تحت الخيار الذي يناسب العبارة التي تخصّه.

البدائل / الخيارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٢. من معرفتي بطبيعة العمل في الوكالة، فإنها تقوم بتغطية المناسبات لشركات القطاع الخاص كونها ترتبط بشراكات مع الوكالة					
١٣. من معرفتي بطبيعة العمل في الوكالة، فإن المحرر الصحفي يراعي نشر اخبار لشركات القطاع الخاص كونها ترتبط بشراكات مع الوكالة					
١٤. كمندوب ومحرر صحفي ابرز قناعاتي السياسية بتسليط الضوء على ما يتفق معها في الأخبار					
١٥. كمندوب ومحرر صحفي فإنني أهمل العناصر التي لا تتفق مع قناعاتي السياسية في الأخبار					
١٦. كمندوب ومحرر صحفي فإنني اراعي ثقافة المجتمع ([٢]) عند كتابتي الاخبار وتحريرها على حساب الوقائع والحقائق					
١٧. كمندوب ومحرر صحفي فإني اتعرض لضغوطات من مصادر الاخبار لإخفاء بعض عناصرها					

[٢] ثقافة المجتمع تعني العادات والتقاليد والقيم، وما توافق عليه المجتمع من مواقف واعراف.

١٨. كمندوب ومحرر صحفي فإنني أعير اهتماما لمصادر الاخبار عند كتابتي الاخبار وتحريرها					

المحور الثالث: المعايير الفنية والشخصية

الرجاء وضع إشارة (√) تحت الخيار الذي يناسب العبارة التي تخصّه.

البدائل الخيارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٩. تساهم معرفة الصحفي، كمندوب ومحرر، باللغة الانجليزية كلغة ثانية في تغطية اوسع للمناسبات وتحرير الاخبار					
٢٠. يكون لتخصصي الاكاديمي، كصحفي أو محرر، دور في اختياري من قبل الوكالة لتغطية مناسبات ونشاطات معينة، او تحرير نوعية محددة من الاخبار					
٢١. تؤثر قناعاتي الايديولوجية كمندوب ومحرر صحفي في عملية كتابة وتحرير الأخبار					
٢٢.تؤثر اهتماماتي الشخصية كمندوب ومحرر صحفي في الأخبار التي أكتبها وأحررها					
٢٣.استجيب كمندوب ومحرر صحفي للضغوطات مهما كان مصدرها					
٢٤.تساهم معرفتي في تقنيات الاتصال كمندوب ومحرر صحفي في اختياري لتغطية المناسبات وكتابة الاخبار وتحريرها					
٢٥.يساهم التدريب المتخصص لي كمندوب ومحرر صحفي في تحسين المنتج الإخباري الذي انتجه					

ملاحظة: إذا كنت <u>مندوبا صحفيا ومراسلا في الخارج</u> ، فالرجاء الاجابة عن الاسئلة (٢٦ + ٢٧ +٢٨ + ٢٩)، إضافة الى (٣٣)، وتسليم الاستبانة، أما اذا كنت <u>محررا صحفيا</u> فالرجاء عدم الاجابة عن الأسئلة (٢٦ + ٢٧ +٢٨ + ٢٩) وإكمال بقية الاسئلة.

٢٦. إذا تم تكليفي كمندوب صحفي بتغطية مناسبة لا تتوافق مع معتقداتي الشخصية فإن الاجراء الذي سأتخذه يتمثل بـ : (يمكن اختيار أكثر من بديل):

- ☐ لا أقوم بتغطيتها صحفيا.
- ☐ أغطيها صحفيا لكن أخفي العناصر التي لا تتفق مع معتقداتي في الخبر الذي أكتبه.
- ☐ أغطيها صحفيا، لكن أحذف العناصر التي لا تتوافق مع قناعاتي الشخصية.
- ☐ أكتب الخبر بدون تأثير لقناعاتي الشخصية.
- ☐ غير ذلك، (لطفا أذكرها ....).

٢٧. تتمثل الضغوطات التي اتعرض لها كمندوب صحفي بما يلي: (يمكن اختيار اكثر من بديل)

- ☐ التهديدات (بمختلف أنواعها)
- ☐ الإغراءات المادية
- ☐ إغراءات الترقية
- ☐ الهدايا والرحلات
- ☐ ضمان تدفق المعلومات
- ☐ أخرى، (حددها لطفا...).

٢٨. إذا حاول مصدر الخبر إخفاء بعض المعلومات المهمة عن الجمهور، فإنني كمندوب صحفي: (يمكن اختيار اكثر من بديل)

- ☐ اكتفي باستخدام المعلومات التي حصل عليها لكتابة الخبر.
- ☐ ابحث عن المعلومات الضرورية عند مصادر أخرى.
- ☐ اكتفي بذكر عدم إمكانية التوصل إلى معلومات اضافية.
- ☐ ابرز وجهة نظر الطرف المقابل في الموضوع.
- ☐ اخرى (لطفا، اذكرها...).

٢٩. هل تستطيع لطفا أن تحدد كمندوب صحفي المدى تأثير مصادر الضغط التي تتعرض لها في وكالة الانباء الاردنية عند كتابة الاخبار. (الرجاء اختيار من ١ الى ٥، حيث (١) تشكل ضغطا كبيرا و(٥) لا تشكل اي ضغط).

مصادر الضغط	١	٢	٣	٤	٥
أجهزة وشركات علاقات عامة وإعلان					
المسؤولين الرسميين					
ادارة وكالة الانباء					
منظمات المجتمع المدني					
زملاء العمل من الصحف والمؤسسات الاعلامية الاخرى					
ضغوطات الوقت					
ضغوطات إجتماعية					

أخرى (لطفا، حددها.................................)					

٣٠. اذا لم يتفق الخبر مع سياسة وكالة الأنباء الاردنية، فإنني كمحرر أعمل على : (يمكن للمستجيب اختيار أكثر من اجابة)

☐ إعادة الخبر للمندوب لإعادة صياغته
☐ حذف الفقرات التي تتعارض مع سياسة الوكالة
☐ حذف الخبر بالكامل
☐ مراجعة المدير العام بشان الخبر
☐ أخرى، (لطفا حددها ....).

٣١. يتأثر قرارك كمحرر صحفي بشأن الخبر بشخص المندوب الصحفي أو منشئ الخبر.

☐ دائماً ☐ غالباً ☐ أحياناً ☐ نادراً ☐ لا

٣٢. تتمثل الضغوطات التي اتعرض لها كمحرر صحفي بما يلي: (يمكن اختيار اكثر من بديل)

☐ التهديدات (بمختلف انواعها)
☐ الإدارة
☐ إغراءات الترقية
☐ المؤسسات الرسمية
☐ أخرى، (حددها لطفا...).

٣٣. أذا كانت لديك أية مقترحات وتعليقات فيما يتعلق بموضوعات الاستبانة أذكرها / اذكريها من فضلك

....
....
....
....

شاكرا لكم حسن تعاونكم

ملحق رقم (٢)

قانون وكالة الانباء الاردنية

المادة (١):

يسمى هذا القانون (قانون وكالة الانباء الاردنية لسنة ٢٠٠٩) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) :

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزير : رئيس الوزراء او الوزير الذي يسميه.

الوكالة : وكالة الانباء الاردنية المنشأة وفق احكام هذا القانون.

المجلس : مجلس ادارة الوكالة.

الرئيس : رئيس المجلس.

المدير العام : مدير عام الوكالة.

المادة (٣) :

أ- تنشأ بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (وكالة الانباء الاردنية) ويرمز لها بكلمة (بترا) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ، ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة. والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها بما في ذلك ابرام العقود وقبول المساعدات والتبرعات ولها حق التقاضي وينوب عنها في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني او أي محام توكله لهذه الغاية.

ب- ترتبط الوكالة بالوزير.

ج- يكون مركز الوكالة في عمان ولها فتح مكاتب داخل المملكة بقرار من المدير العام وخارجها بقرار من المجلس.

المادة (٤):

تهدف الوكالة الى تغطية الاحداث والقضايا والانشطة المختلفة ومتابعتها على المستوى الوطني والعربي والدولي وبصورة خاصة ذات الصلة بالمملكة والاسهام في تعزيز المهنية الاعلامية والصحفية في المملكة ومواكبة التطورات والمتغيرات المهنية والتقنية في مجال الاتصال والمعلومات ولها في سبيل تحقيق هذه الاهداف القيام بالمهام والصلاحيات التالية:

أ- تقديم الخدمات الاخبارية والمواد والمعالجات الصحفية التي يتم جمعها واعدادها من مختلف المصادر داخل المملكة وخارجها وبثها وتوزيعها.

ب- تبادل الخدمات والتسهيلات المهنية والتقنية مع وكالات الانباء العربية والعالمية.

ج- اعداد الدراسات والبحوث والنشرات المتخصصة واستطلاعات الرأي والخدمات الاخبارية المصورة.

د- تأهيل العاملين في الوكالة وتدريبهم.

هـ- العمل على تنمية الموارد المالية للوكالة وتعزيزها من خلال تقديم وتسويق وبيع الخدمات الاخبارية والمصورة والفنية والتدريبية.

و- استيفاء الاشتراكات والاجور من المستفيدين من خدمات الوكالة.

المادة (٥):

أ- يشكل المجلس من سبعة اعضاء على ان يكون احدهم المدير العام ، ويتم تعيين الاعضاء الستة بمن فيهم الرئيس من ذوي الخبرة والاختصاص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد ويسمى من بينهم رئيساً للمجلس.

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز لرئيس الوزراء ان يسمي احد الوزراء رئيساً للمجلس ، على ان لا يتقاضى اي مكافأة مقابل ذلك.

ج- يكون المدير العام نائباً للرئيس و يتولى مهامه وصلاحياته عند غيابه.

د- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، تحدد مكافاة الرئيس واعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب رئيس الوزراء.

المادة (٦):

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة ويكون اجتماعه قانونياً بحضور خمسة من اعضائه على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ويتخذ قراراته باكثرية اصوات اعضائه.

المادة (٧):

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

أ- وضع استراتيجية عمل الوكالة واقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

ب- إقرار اسس ومعايير جمع الاخبار وتحريرها وتحليلها والتعليق عليها وبثها في اطار القواعد المهنية واخلاقيات المهنة الواردة في ميثاق الشرف الصحفي.

ج- إقرار برامج عمل الوكالة محلياً وعربياً ودولياً ، واعتماد مراسلين للوكالة في خارج المملكة بناءً على تنسيب المدير العام.

د- تحديد مقدار الاشتراكات والاجور والبدلات التي تستوفيها الوكالة مقابل تقديم وبيع خدماتها المختلفة بما في ذلك تزويد الانباء وتحرير المواد الاخبارية واي انشطة اخرى تقوم بها بناءً على تنسيب المدير العام واسس الاعفاء من هذه الاشتراكات و الاجور والبدلات.

هـ- إقرار جدول تشكيلات الوظائف والهيكل التنظيمي في الوكالة.

و- إقرار مشروع الموازنة السنوية للوكالة ورفعه الى مجلس الوزراء للموافقة عليه واحالته الى مجلس الامة لاقراره.

ز- إقرار التقرير السنوي والبيانات المالية الختامية عن اعمال الوكالة ورفعهما الى مجلس الوزراء للمصادقة عليهما.

ح- تعيين محاسب قانوني يتولى تدقيق حسابات الوكالة وتحديد اتعابه.

ط- اي مهام اخرى يكلفه بها الوزير.

المادة (٨):

أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير، على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية وتنهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء.

ب- يمثل المدير العام الوكالة لدى الغير.

المادة (٩): يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية:

أ- متابعة تنفيذ استراتيجية عمل الوكالة والخطط والبرامج المقررة لتطبيقها.

ب- ادارة اعمال الوكالة الادارية والمالية والفنية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين اجهزتها المختلفة.

ج – إعداد اسس ومعايير جمع الاخبار وتحريرها وتحليلها والتعليق عليها وبثها ورفعها الى المجلس.

د- إعداد الخطط والبرامج المتعلقة باعمال الوكالة، واقتراح سبل تطويرها ورفعها الى المجلس.

هـ- تقديم التقارير التي يطلبها المجلس عن اعمال الوكالة وانشطتها المختلفة، واقتراح سبل تطويرها.

و- إعداد جدول تشكيلات الوظائف والهيكل التنظيمي في الوكالة ورفعه الى المجلس.

ز- إعداد الخطة اللازمة لتأمين الامكانات البشرية اللازمة لقيام الوكالة بمهامها ورفعها الى المجلس.

ح- الاشراف على موظفي ومستخدمي الوكالة وادارة جميع اجهزتها.

ط- إعدادالموازنة السنوية للوكالة ورفعها الى المجلس.

ي- إعداد التقرير السنوي والبيانات المالية الختامية عن اعمال الوكالة ورفعهما الى المجلس.

ك- اي أمور اخرى يكلفه بها المجلس.

المادة (١٠):

تتكون الموارد المالية للوكالة مما يلي :

أ- ما يرصد لها في الموازنة العامة.

ب- الاشتراكات والاجور والبدلات التي تتقاضاها وفق احكام هذا القانون والعوائد المتأتية لها من موجوداتها.

ج- التبرعات والمنح والمساعدات التي ترد اليها شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها.

المادة (١١):

تبدأ السنة المالية للوكالة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها، اما السنة المالية الاولى فتبدأ من تاريخ سريان احكام هذا القانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة.

المادة (١٢):

أ- تخضع حسابات الوكالة للتدقيق من قبل ديوان المحاسبة.

ب- تعتبر اموال الوكالة اموالاً عامة يتم تحصيلها وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية النافذ، ولهذه الغاية يمارس المدير العام صلاحية الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في ذلك القانون.

ج- تتمتع الوكالة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة.

المادة (١٣):

تعتبر الوكالة الخلف القانوني والواقعي لوكالة الانباء الاردنية المنشأة بموجب نظام وكالة الانباء الاردنية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وتؤول اليها جميع موجوداتها وحقوقها واموالها المنقولة وغير المنقولة وتتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها وينقل اليها جميع موظفيها ومستخدميها حكماً وتعتبر خدماتهم لديها استمراراً لخدماتهم السابقة ويستمرون في تقاضي اي علاوة ممنوحة لهم بموجب ذلك النظام او قرارات مجلس الوزراء لحين صدور نظام الموظفين الخاص بالوكالة.

المادة (١٤):

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك نظام الموظفين والنظام المالي ونظام اللوازم.

المادة (١٥):

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذ االقانون